۱۲۲

246

بازرسی شد
۲۶ - ۳۷

٤٤٨

کتابخانه مجلس شورای اسلامی (بهارستان)
٤٤٨
۱۳۶۲

بازدید شد
۱۳۸۱

اسکن شد

کتابخانهٔ مجلس شورای ملی

نام کتاب سه رساله از جمله واجبات
مؤلف دوانی وغیره
موضوع تألیف
شمارهٔ قفسه ۴۰۹۲

مؤسسهٔ ۱۳۰۲
شمارهٔ دفتر
۲۶۰۵۵

خطی - فهرست شده
۱۸۴۳

۱۲۲
246
بازرسی شد
۲۶ - ۳۷
۴۷۸
کتابخانه مجلس شورای اسلامی (بهارستان)
۴۷۸
بازدید شد
۱۳۸۱
۴۰۴
اسکن شد
کتابخانهٔ مجلس شورای ملی
نام کتاب سه رساله از جمله واجبات
مؤلف دوانی وغیره
موضوع تألیف
شمارهٔ قفسه ۴۰۹۲
مؤسسهٔ ۱۳۰۲
شمارهٔ دفتر ۲۶۰۵۵
فعلی - فهرست شده -
۱۸۴۳

اثبات واجب بلا جهات

ملک ملیات ۲۸۶۲

مؤسسة
۱۳۰۲
شمارة دفا
۶۰۵۵
خطی فهرست
۴۳

کتابخانه مجلس شورای ملی

بسم الله الرحمن الرحيم وبه نستعين

سبحانك سبحانك ما أعظم شأنك وأظهر برهانك ثبت أنه
في العين ولا تشاهدك العين وثبت أولي النهى في عز قدسك فهو
حال الحجب في العين لا تبصرك نواظر البصائر إلا بأنوارك ولا
تشهدك ظواهر الدلائل إلا بإظهارك فأنت الدال على ذاتك بذاتك
ودل ما سواك بأنوار صفاتك أخرجتنا من الظلمات إلى النور ونجيتنا
من الانكماش في مهاوي عالم الزور وصل على الهادي إليك بهداك
وقت غواسق الجهالة والغواية إلى جنابك حين انتفت ونجحت
الهدى بطلع الضلالة محمد مجمع الكمالات الأثيرة وآله
وصحبه ذوي النفوس القدسية ما دارت الأدوار والأزمان
وتسلسلت سلسلة الأسباب في الأكوان وبعد فيقول العبد
إلى عفو ربه الحفيظ محمد بن أسعد الدواني الصديقي قد حررت في
هذه الرسالة وجوه براهين إثبات الواجب جل ذكره على ما أورده
أئمة الحكمة والكلام واجتهدت في تشييد مبانيها وترتيب مقدماتها
على أبلغ النظام ثم أعقبتها بما سنح بخاطري من وجوه التحقيق
والإلزام والدفع والإبرام سالكا في جميع ذلك مسلك

الإنصاف ناكبا عن سبيل الجور والاعتساف لم أجمد في التقليد
فلم أسلك النظر تسامحا ولم أتعهد بالخلاف فالحق أحق بالاتباع
وقد سعيت في تقريب المقاصد إلى الأفهام وإن أفضى إلى إطناب
في الكلام فإن المقاصد في أنفسها غامضة فكرهت أن يجتمع
تعقيد اللفظ ودقة المعنى فينغلق نظمه ويتعسر فهمه وقد كتبتها
في يومين من أقصر الأيام الصيفية فلا يلحظن المتطلع إليها
حيث التصحيف فقد عاق عنها عوائق الحدثان حتى تحجب في كتب
النسيان إلى أن وردت إشارة قدسية [illegible] على
وشيدت عضدي تحدت إلي إتمامها فجاءت بحمد الله حاوية
لنتائج أفكار المتقدمين والمتأخرين هادية إلى الحق المبين
فليسعد بها الذكي المتحقق بالنظر الدقيق المستعلي بهمته عن
حضيض التقليد إلى ذروة التحقيق المتشوق إلى أطراف الكلام
حله ودقه الموفي لكل ذي حق حقه وقليل ما هم فإن أكثرهم
جاهلون أو متجاهلون والله يحق الحق بكلماته ولو كره
المبطلون اعلم أن البراهين الموصلة إلى هذا المطلب
منحصرة في مسلكين أحدهما يتوقف على إبطال الدور والتسلسل
والآخر ليس كذلك بل يدل على إثبات الواجب أولا ثم يتفرع

منه الى ابطال الدور والتسلسل كما يرد عليك لا جرم رتبنا الرسالة
على مقصدين لبيان المسلكين ولما كان الثاني ابسط رأينا ان
نقدمه فنقول المقصد الاول في المسلك الاول وفيه طرق الطريق
الاول قالوا انا نشك في وجود ممكن ما كالمركبات فان استند الى
الواجب ابتداء او بواسطة ثبت المطلوب والا فان رجع سلسلة
الاستناد في شئ من المراتب دارا والا تسلسل العلل الى غير النهاية
اذ كل ممكن فله علة وح نقول جميع الممكنات اني نشك الاحاد
بحيث لا يشذ عنها شئ منها موجودا اذ لو كان آن معد وما لكان
جزء من اجزائه معدوما ضرورة ان ما يوجد جميع اجزائه فهو
موجود ونحن نعلم بالضرورة ان نشك الاحاد الموجودة فقط لا
المجموع الماخوذ فيه الهيئة الاجتماعية المعدومة فالاجزاء بأسرها
موجودة فيكون المجموع بهذا المعنى موجودا وان نشك انه ممكن
لاحتياجه الى كل واحد من الممكنات الماخوذة فيه والمحتاج خصوصا
الى الممكن ممكن وكل ممكن فله علة فعلة المجموع اوجزء او
امر خارج عنه والاولان باطلان ضرورة وجوب تقدم العلة على المعلول
والشئ على نفسه والثاني ايضا باطل لان علة الكل

يجب ان يكون علة لكل جزء لان كل ممكن يحتاج الى علة فلو لم يكن
علة المجموع علة لكل جزء لكان بعض الاجزاء معللا بعلة اخرى فلا
يكون ما فرض علة للمجموع وحده علة له بل لبعضه فقط واذا كان
علة لكل جزء فيكون ذلك الجزء علة لنفسه ولعلته واذا بطل
القسمان الاولان تعين الثالث فيكون علة امرا موجودا خارجا
والموجود الخارج عن جميع الممكنات واجب لذاته وهو المطلوب
وعلى هذا التقرير انه دفع عنه عدة مما يورد عليه منها ان المجموع ليس
بالشئ وما لا شيئية له لا يحتاج الواجب بما ليس بشئ مما لا شيئية له
يكون مصادرة وذلك لما عرفت من ان المراد بالمجموع الاحاد بحيث
لا يشذ عنها شئ وقد لوحظت بامر اجمالي شامل لها ومنها انه
ان اريد بالمجموع كل واحد من احاد التسلسلة فعلة ممكن آخر
متسلسلا الى غير النهاية وان اريد المجموع من حيث هو مجموع فلا
نسلم انه موجود لعدم تحقق الجزء الصوري اعني الهيئة الاجتماعية
وذلك لما مر من ان المراد هو المتعدد بلا ملاحظة الهيئة
الاجتماعية كما في الاحاد حيث قيل انها الوحدات مع قرن ان بملاحظة
فيها الهيئة الاجتماعية وقد بينا ان الكل بهذا المعنى موجود لوجود
جميع اجزائه وتلخيصه ان الاحاد قد يلاحظ واحدا واحدا وقد

يلاحظ باسر ما دفعة والاول ان كان بملاحظات متعددة بحسب عدة
الاحاد فهو العلم التفصيلي بها وان كان بملاحظة واحدة باسر اجزائه
شامل لواحد واحد على سبيل البدل فهو معنى الكلي الافرادي والثاني
هو معنى الكل المجموعي ولا حاجة في ذلك الى اعتبار الهيئة الاجتماعية
فافهم ذلك ثم بقي عليه ايراد هو انه ان اريد بالعلة العلة التامة
فلم لا يجوز ان نفقه قولنا ضرورة وجوب تقدم العلة على المعلول
قلنا تم في العلة التامة اذ لو وجب تقدم العلة التامة لزم في
المركبات تقدمها على نفسها بمرتبتين لان مجموع الاجزاء المادية
والصورية جزء من العلة التامة فيكون متقدما عليها وهي على هذا
التقدير متقدمة على المعلول المركب الذي هو عين مجموع الاجزاء وايضا
جميع الموجودات المركبة من الواجب والممكن ممكن لاحتياجه
الى الاجزاء وعلة التامة نفقه اذ ليست جزءا منه ضرورة احتياجه
الى بقية الاجزاء ولا خارجا عنه اذ لا خارج عنه فتعين ان يكون
نفقه وايضا العلة التامة مجموع امور كل واحد منها متقدم ولا
يلزم منه تقدم المجموع فان جميع اجزاء الشيء غير متقدم عليه بل
هو غيره مع ان كلا منها متقدم عليه وان اريد بالعلة الفاعل فلم
لا يجوز ان يكون جزؤه قوله لان علة الكل علة كل جزء فيكون علة

نفقه والعلة قلنا انما يلزم ان لو كان علة تامة للكل اذ حينئذ لا يتوقف
الكل على ما هو خارج عنه والمفروض كونه علة خاصة وهو لا ينافي
الا احتياج الى الغير والجواب ان المراد بالفاعل لا مطلق بل الفاعل
المستقل في التأثير بمعنى انه لا يستند المعلول الا اليه او الى ما صدر
عنه والفاعل المستقل بهذا المعنى في المجموع الذي هو بجميع اجزائه
ممكن يجب ان يكون فاعلا في كل واحد والا لم يكن فاعلا مستقلا
في المجموع ضرورة استناد بعض الاجزاء الى غيره وغير معلول له
لا يقال لم لا يمنع وجوب كون الفاعل المستقل في المجموع فاعلا
في كل جزء وشيء من المركب من الواجب والممكن فان الفاعل
المستقل فيه هو الواجب وهو جزؤه لانا نقول ليس لكم هذا المنع
بعد قيام الدليل عليه في المركب من الممكنات الصرفة بل لا بد من
منع مقدمة من مقدمات دليله وتلك المقدمات باسرها ظاهرة
غير قابلة للمنع وليس لكم ان تقولوا انه منتقض بالمركب من
الواجب والممكن فان الدليل المذكور لا يجري فيه قيل وبهذا
يتبين بطلان ما قد قيل انه يجوز ان يكون ما قبل المعلول الاخير
علة للجميع وهو معلول لما قبله بمرتبة واحدة وهكذا الى ان لو كان
ما قبل المعلول الاخير علة موجبة للسلسلة باسرها مستقلة بالتأثير

فيها حقيقة لكان علة لنفسه قطعا واعترض على هذا الجواب بانه
لو لزم ان يكون فاعل المجموع بالاستقلال فاعلا لكل جزء لكنه ذلك
لزم في مركب بين اجزائه ترتب زماني كثير مثلا اما تقدم
المعلول على علته او تخلف المعلول عن علته المستقلة او لا
من آن فاعل المجموع بالاستقلال كان موجودا عند وجود الجزء الاول
اولا وعلى الاول يلزم تخلف الجزء الثاني عن علته المستقلة وعلى
الثاني يلزم تقدم الجزء الاول على وجود علته وايضا لو فرضنا
ثلثة اشياء كل واحد منها معلول لعلة اخرى مستقلة لمجموع المعلولات
مع انه ليس علة بعضي من تلك المعلولات الثلثة ضرورة استناد
كل منها الى واحدة فقط من تلك العلل واجيب عن الاول بان
التخلف عن الفاعل المستقل بهذا المعنى غير ممتنع او لم يعتبر
فيه استحالة جميع ما يتبعه في التاثير والممتنع هو التخلف عن
الفاعل المستجمع على ان المراد بكون فاعل الكل بالاستقلال
فاعلا لكل جزء كذلك ان لا يكون فاعله خارجا عن فاعل الكل
لانه بعينه يكون فاعلا لكل جزء وبهذا يندفع الايراد الثاني
ايضا وبهذا القدر كاف في غرضنا وهو ابطال كون الجزء
علة مستقلة لمجموع الممكنات لانه لو لم يكن علة فذلك الجزء خارج

منه فهي اما عينه فيلزم تقدم الشيء على نفسه او داخل فيه وينقل
الكلام اليه الى ان ينتهي الى ما يكون علة لنفسه او يتسلسل و
ح فكل جزء فرض علة مستقلة في تلك السلسلة فعلته اولى منه
بان يكون علة لها لان تاثيره اكثر لكون ذلك الجزء اثره وهو
ليس اثر النفس فيلزم ترجيح المرجوح ويمكن التمسك بهذا في نفي
علية الجزء انه اما بان يقال كل جزء فرض علة للمجموع فان جزؤه
اولى منه بالعلية لانه اكثر تاثيرا منه فيلزم ترجيح المرجوح وقد
اعترض عليه بانه لم لا يجوز ان يكون علة المجموع بالمعنى المذكور
نفسه بمعنى انه كاف في وجوده من غير حاجة الى امر خارج عنه
فان الثاني علة للاول والثالث للثاني وهلم جرا فلكل جزء وجد
الاحاد علة فيها ولما لم يكن المجموع الماخوذ على هذا الوجه غير الافراد
لم يحتج الى علة خارجة عن سلسلة علل الافراد ولا اشكال في بطلان
تعليل الشيء بنفسه على طريق توزيع الاحاد على الاحاد وانما المحال
تعليل الشيء بنفسه بالجزء سواء كان بسيطا في نفسه او مركبا
واجيب بان المجموع بهذا الاعتبار على الاحاد بالكسر وذلك
ان هذه الاحاد ممكنات موجودة فكما ان لكل واحد منها ممكن
موجود كذلك تلك الموجود الواحد محتاج الى علة موجدة كافية

في ايجاده كذلك الممكنات المتعددة الموجودة تحتاج الى علة موجبة
كافية في ايجاده لو ممكن العلة لا يمكن ان يكون غيرها لان العلة
الموجبة للشيء سواء كان واحدا في نفسه او متعددا يجب ان
يتقدم عليه في الوجود ومن المستحيل تقدم المجموع على نفسه
انما وقع بين تعليل كل واحد من السلسلة تاجر منها وبين تعليل
مجموعها بالمجموع وان لم يرد والاول هو المتنازع فيه الذي نحن بصدد ابطاله
بالدليل والثانية تمانعية على بطلانه فانه يبطل به بعينه على اي وجه
فرض سواء فرض في تعليل المجموع بالمجموع تعليل الاحاد بالاحاد بالتعاقب
الدوري او بغيره هذا خلاصة ما ذكروه في كتبهم مع تتميمات
وتفصيلات من قبلنا لا يخفى على ان ظروفها ونحن بعيد النظر
في ملك المقدمات للمتفحص بما يليق منها بما تنتفي به لزوم المحذور
فنقول اما ما قيل في الشق الاول من الايراد الاول ان اريد
بالعلة العلة التامة فيجوز ان يكون بعضها مع تقريرهم وذلك
المنع في سائر كيفيتهم والعدول الى دليل آخر وجزمهم بان العلة
التامة يجوز ان يكون عين المعلول لكونها غير واجبة التقدم فمحل
بحث ونظر اولى من ذلك لان الممكن هو ما لا يجب له الوجود والعدم
بالنظر الى ذاته فلو كان علة تامة لنفسه كان واجبا اذ بالنظر

الى ذات العلة التامة يجب وجود المعلول لا يقال اذا يلزم كونه
واجبا لو لم يفتقر الى جزء الذي هو غيره لانا نقول الواجب
الذي رجح من التقسيم هو ما يجب له الوجود بالنظر الى ذاته وهو صادق
على ما يكون علة تامة لنفسه فيلزم كونه واجبا مع انه محتاج الى
غيره هيهات لا يقال لكن نقسم هكذا الموجود اما ان يحتاج الى
غيره في وجوده وهو الممكن اولا وهو الواجب فلا يلزم
وذلك لانا نقول يكفينا وجوله في الواجب على بعض التقسيمات
التي اعترفوا بصحتها وهو قولهم التي اما ان يجب له الوجود
بالنظر الى ذاته وهو الواجب او عدمه كذلك وهو الممتنع اولا
هذا اولا وذلك وهو الممكن اذ غرضنا انه لا يلزم من التقسيم
عن هذا المنع مع انهم لم يقيموا عليه دليلا على حدة اذ
المقدمة الممنوعة واستدلوا على هذا المطلب بدليل آخر فقال
وايضا العلة التامة البسيطة وذلك حيث لا يتصور مانع عن
المعلول كما في العلة الاولى بالنسبة الى المعلول الاول فلا
يكون ارتفاع المانع جزءا من العلة التامة كما قالوا واما مشتملة
على العلة الفاعلية وهي العلة التامة المركبة ولا يمكن عدم اشتمالها
عليه ضرورة ان احتياج الممكن الى ما يعطيه الوجود ضروري

ولا نسلم حكمهم بامتناع العلة الفاعلية ضرورية في كل معلول لكلف ما هو
سوا من المعلول وانما نسلم هذا اذا تحقق لو جاز كون العلة الفاعلية
المعلول فاما ان يكون علة فاعلية له وهو محال كوجوب تقدم
اشياء تقدم الشيء على نفسه واما ان يكون مشتملا عليها ويكون
جزؤه علة فاعلية مستقلة له وهو محال كما تقرر ولو لم يتم ذلك لانهدم
البرهان على اثبات الصانع لان معناه بعد الاصلاح على ان الفاعل المستقل
للمجموع لا يكون جزءا منه على تتبع في العدول من العلة التامة الى
الفاعل المستقل فقد لاح بما ذكرنا ان العلة التامة لا يجوز ان
يكون عين المعلول في الممكنات الصرفة مع قطع النظر عن
وجوب نفع بها او عدمه على ان الزكي لو ترك العناد ولاحظ بصحيح
العقل وجد انه لا بد منه مع قطع النظر عن ذلك فان بقي
ان الفحص عن حال العلة التامة في التقدم فانه وان لم يتوقف
البرهان عليه فهو في حيز وانه من المطالب التي هي المقصد وان كان
قريب المرأى بعيد المرمى تشابه الاشكال وتعثر الاقدام
العاصمون الله ما هيجه يا قدام افهامهم بل ما هو في نهاية
على مطاياها واما هم فلا جرم لم يأتوا بما يشفي عليلا او يروي
غليلا وانا اقتص ما عندي فيه عليك فخذ بجاميع مشاعري لديك

فاقبل

فاقول اما من النظر فيما اعتمد واعليه في نفي تقدم العلة التامة
اما الاول وهو انه لو تقدمت لزم تقدم المركب على نفسه بمرتبتين
فممنوع وانما يلزم ذلك لو كان كل جزء منها ضرورة تقدم جميع الاجزاء على العلة التامة لكونه جزءا منها
وتقدم العلة التامة على المركب على انا نقول بموجب ما ذكرتم فنقول قد اجبنا عنه
بان جميع الاجزاء ليس عين المركب لان كل جزء من الاجزاء
متقدم بالذات والمتقدمات بالرتبة لا يكون عين المتأخرات
وايضا لو فرضنا مجموعا كاملا واحد عن اجزائه واجب لذاته كان
المجموع ممكنا واجزائه بالرتبة غير ممكنة فهي غير المجموع وانت خبير بما
عليه مما مر اذ لا يلزم من تقدم كل فرد تقدم الكل المجموعي فان
حكم الفرد قد يخالف حكم الجماعة فلا يلزم كون مجموع اجزاء
الشيء غير الشيء فافهم هذا ما قيل في الجواب عن هذا القول في المركب المفروض
فان الاجزاء بالرتبة ليس واجبا بل كل فرد منه واجب فلا يلزم
ان يكون الاجزاء بالرتبة متقدما على المجموع وتقول بموجب هذا القول فنقول
قولكم الاجزاء بالرتبة متقدم على المجموع ان اردتم بمفهوم القضية
الكلية اعني الحكم على كل فرد فرد فليس النزاع فيه وان اردتم
به حكما واحدا على موضوع واحد هو متعدد في نفسه اعني
المجموع فلا نسلم انه متقدم بل يقول هو عين المعلول وهل النزاع

الاخيرة والحق في الجواب ان يقال ان جميع الاجزاء المادية والصورية
لها اعتباران اعتباراهما منفردين وهما بهذا الاعتبار يخرج
العلة التامة متقدم على المعلول بمرتبتين واعتباراهما على النحو
المعين الارتباطي الذي هما عليه في الخارج وهما بهذا الاعتبار
عين المعلول فان قلت لابد اما ان يعتبر هذا الارتباط
في المعلول اولا وعلى الاول يلزم ان لا يكون ما في من
مجموع الاجزاء مجموعا هو هو وعلى الثاني يكون عينه بأي اعتبار
اخذ قلت لعل الارتباط المذكور شرط لعينية جميع الاجزاء للمعلول
وليس من اجزائه فلا يلزم الخلف ولا كونه عين المعلول مطلقا
فلئن قلت هذا انما يتمشى في المركب الذي له فرد صوري واما
فما ليس كذلك كالماء مثلا فليس المجموع الا ملك الاحاد
من غير صورة ولا يكون بينها ارتباط غير قارة ليصير عينا ويسقط
اخرى فيكون جزءا من العلة التامة وموقوفا عليها قلت
نعم جميع الاجزاء اما يكون جزءا من العلة التامة وموقوفا عليها
حيث يكون للمركب فرد صوري واما في غيره فهو عين المعلول
لان جميع الاجزاء ليس علة لنفسها والعلم به ضروري فاذا الغير
وذلك الجميع من غير ارتباط فليس هناك الا ذلك المجموع الذي هو

المعلول

المعلول فلا يكون جزءا من العلة التامة واما الثاني وهو ان جميع
الموجودات غير الواجب والممكن ممكن وعلته التامة ليس
جزءا من علته التامة لاحتياجه الى بقية الاجزاء ولا خارجا عنه اذ لا خارج
فيتعين ان يكون نفسه فاقول هذا اقوى الشبهتين ولا
يدفعه حديث الارتباط اذ لا يعتبر فيما بينهما ارتباط
بل يلاحظ ملك الاجزاء ما يسر لها من غير امر آخر يوحدها وهو
المقتضي عنه ان يقال المجموع بهذا المعنى ليس معلولا واحدا
لستبدي علة واحدة بل معلولات متعددة فقد لوحظت
مرة فيستدعي عللا متعددة وملك العلل اي مجموع السلسلة
التي هي اجزاء ملك السلسلة تما فوق المعلول الاخير الى
الواجب فان المجموع يحتاج الى المعلول الاخير فلا
يكون ملك السلسلة ما يسر له علة تامة لاحتياج المعلول
الى الخارج عنها قلت المجموع بهذا المعنى هو ملك الاحاد
المتفرقة وقد لوحظت دفعة فالفرق بين ان تطلب
علة كل واحدة منها مستقلا وعلتها ما يسر لها مجملا الاتيان بالكل
والتفصيل في الملاحظة ولا فرق في ذات الملاحظة وتفصيله
انه اذا طلب علة معلولات متعددة فالجواب ان يجمع

كل واحد واحده لافرق بين ان نطلب علة ا مثلا ثم نطلب
علة ب ثم علة ج وهكذا وبين ان نطلب علة ا ب ج
دفعة الا ان الملاحظة فانه قد لوحظ كل منهما في الاول بصورة
خاصة وفي الثاني لوحظت معا بصورة اجمالية وكذلك
لافرق في الجواب بين ان يبتين علة كل واحد منهما مفصلا
فيقال علة ا د وعلة ب ه وعلة ج ز مثلا وبين ان يجمل
في القول الاول فيقال عليها د ه ز الا بان ما لوحظ في
الاولى بالدفعات قد لوحظ في الثانية دفعة ومعلوم ان
الملاحظة في الصورتين واحد حكما لا يدخل في الصورة الاولى
المعلول الاخير في عد العلل كذلك لا يدخل في الصورة
الثانية وتوهم الفرق انما ينشأ من لفظ المجموع وايهامه المركب
الذي يدخل فيه الصورة الموحدة وفيه نظر لان المجموع بهذا المعنى
كثير والكثير متألف من الوحدات لا محالة فالمعلول الاخير داخل
فيه ومن اجزائه فيكون جزءا من علته التامة فلا يكون مافوقه
الى غير النهاية علة تامة للمجموع فتأمل في هذا المقام فانه حقيق
بالتأمل التام ولهذا التفصيل فيما سيأتي موضع نفع فتذكر
وقد انحلت الشبهة التي عرجوا عليها فكن على بصيرة في الامر وحكم

العقل

العقل بصريح وارفض الجدال جانبا وخذ بما يحكم العقل به
بعد ان توقف انتهاء لا يكون عين المعلول في الممكنات الصرفة
او به يتم البرهان من غير احتياج الى اثبات التقدم واما
الشبهة الثالثة وهي ان العلة التامة مركبة من اجزاء كل
واحد منها متقدم ولا يلزم منه تقدم المجموع فغير منوط بالغرض
من استدلال بتقدم اجزائها على تقدمها فما قالوا في الجواب
عن النقض على ان الفاعل المستقل للمجموع فاعل للاجزاء ان
المراد بكونه فاعلا للاجزاء ان لا يكون فاعلها خارجا عنه
وذلك كاف في ما نحن فيه اذ يلزم اما الانتهاء الى ما يكون
فاعلا لنفسه وهو حق او التسلسل وهو كل جزء يفرض من فعلته
اولى فاقول يمكن اختيار التسلسل بان يكون ما فوق المعلول
الاخير الى غير النهاية علة للمجموع وهو معلول لما قبله بالنسبة الى
غير النهاية فهكذا اقول فكل جزء الى آخره قلنا لا نسلم قوله
لانه اكثر ما نسبة امنه قلنا لكنه اكثر انسنا منه على علل الاجزاء
وتلخيصه ان الفاعل المستقل في المجموع بهذا المعنى على ما
افاق اليه آخر الكلام وهو ما لا يكون المعلول مستندا
الا اليه او الى ما يستند اليه او الى اجزائه اذا تمهد ذلك فقول

علة كل جزء وان كان اكثر تاثيرا من ذلك الجزء فيكون الاحاد
المستندة الى اجزائه اقل وذلك الجزء وان كانت المعلولات
المستندة الى نفسه اقل لكن المستندة الى اجزائه اكثر والمغير
في الاستقلال احد هذه الامور في علة الجزء الاكثر مع كون
امر آخر منها في نفس الجزء الاكثر لا يقتضي اولوية احد هما على الآخر
فان قلت لا شك ان ما يستند المعلول الى نفسه اقوى
في العلية والتاثير مما يستند الى اجزائه وعلى تقدير استقاده
الاولوية ايضا يلزم ترجيح المساوي قلت بعد تسليم ذلك
مفهوم العلة الاستقلالية متحقق فيهما سواء كان على التسوية
فيهما فيكون متواطيا او مختلفا بالاولوية وعدمها فيكون مشككا
مشككا فلا يلزم من كون كل منهما علة ترجيح المرجوح على
تقدير الاولوية ولا ترجيح المساوي على تقدير التساوي
كما في سائر المفهومات المشككة والمتواطية فان قلت
فيلزم توارد العلل المستقلة على معلول واحد قلت توارد
العلل التامة ممنوع مطلقا وكذا توارد العوامل المستقلة
المتباينة واما المتداخلة فلا تسلم استحالته بل يقول موانع
فان العقل العاشر مثلا كل واحد من السلاسل المتبدأة عما فوقه

الى المبدأ علة مستقلة له بالمعنى المذكور ضرورة انه لا يستند
اليها بل بسلسلة العقول العشرة السلسلة المتبدأة من التاسع
الى المبدأ علة مستقلة لها ضرورة ان كل جزء منها مستند اليها او
الى اجزائها فان العاشر مستند اليها والتاسع والثامن الى
اجزائها فان التاسع مستند الى السلسلة المتبدأة من الثامن
والثامن الى المتبدأة من السابع وكذا السلسلة المتبدأة من الثامن
لكل ما فوقه الى المبدأ علة مستقلة لها لان كل جزء منها اما مستند
اليها كالتاسع او الى ما يستند اليها كالعاشر او الى اجزائها
كالثامن فانه مستند الى اجزائها اعني المتبدأة من السابع وهكذا
لا يحال لاية من علة لا يكون اولى منه لانا نقول هذا اول المسئلة
وعين التنزل فان قلت المراد بالعلة المستقلة ما لا يكون
له شريك في التاثير كما صرح به في شرح المواقف في بحث العلة
والمعلول وح يتم الكلام لان كل جملة اخذت من غير المتداخل
فهي علة قريبة لفرد وشاركه غيره في التاثير القريب في فرد
آخر فلا يكون شيء منها علة قريبة للمجموع اذ لا فرق بين جزء وجزء
حتى يكون المؤثر القريب في واحد منها مؤثرا قريبا في
المجموعين في الجملة دون المؤثر القريب في الجزء الآخر قلت ان

ان اراد انتفاء التركيب في التاثير مطلقا قريبا او بعيدا فلا تم
انه ضروري في كل معلول ان يكون لعلة مستقلة بهذا المعنى كيف
ولو صح ذلك لانتفى ترتب العلل المتشاركة في مطلق التاثير وان
اراد ان لا يكون هناك تاثير الا ويرجع اليه ابتداء او بواسطة
يرجع الى المعنى الاول واحتاج الى التعميم المذكور هناك فيه
بان يقال او الى جزئه ليندفع عنه النقض المذكور هناك وح فالكلام
عليه كالكلام عليه فان قبل المراد من المؤثر المستقل في كل مرتبة
هو ما لا يكون له شريك في التاثير في تلك المرتبة قريبا كان او بعيدا
وهو ضروري في كل معلول لانه لابد في كل مرتبة من مراتب التاثير
من شئ يكون هو تمام المقتضي له فاذا اخذ فهو المؤثر في
تلك المرتبة لا شاركه غيره في هذا التاثير والا لم يتعين المقتضي
له فلا يكون تاثيره ضروريا اقتضاء الوصف موصوفا معينا و
ح فاترد في العلة المستقلة القريبة فنقول العلة القريبة
المستقلة بهذا المعنى اي ما فوق المعلول الاخير الى جزئه النهائي
اذ هي تمام المؤثر القريب في تلك السلسلة فان كل جزء منها
معلول قريب لجزء منها فان قبل المراد به تمام المؤثر في
المجموع قريبا او بعيدا فتقول هو ايضا ما فوق المعلول الاخير

الى جزئه النهائي باعتبار ما يشتمل عليه جزء السلسل فان المجموع بهذا المعنى
امور متعددة لها علل متعددة فتمام المؤثر فيه مجموع تلك العلل
وكل واحد جزء احاد السلسلة معلول لسلسلة في تلك السلسل مثلا
المعلول الاخير معلول للسلسلة المبتدئة مما فوقه وهكذا المجموع
تلك السلسل يكون علة للمجموع بهذا المعنى فان نقل الكلام الى علل تلك
السلسل لكونها ممكنة فنقول اي مجموع مجموعات السلسل التي
هي جميع السلسل الموجودة في تلك السلسلة في جميع المراتب
الغير المتناهية فهناك سلاسل غير متناهية ثم في كل منها سلاسل
غير متناهية وهكذا جميع تلك السلاسل الغير المتناهية مرارا
غير متناهية هو العلة التامة لتلك السلسلة المجامعة لجميع ما يتوقف عليه
تلك السلسلة قريبا او بعيدا او تلك الجميع هو بعينه جميع
السلاسل التي تشتمل ما فوق المعلول الاخير عليها بحيث لا يشذ
شئ منها عنها فالعلة التامة المستقلة اعني جميع ما يؤثر في السلسلة
قريبا او بعيدا هو ما فوق المعلول الاخير كما قلنا ونقول
ايضا ان سلسلة الموجودات باسرها من الواجب والممكن لا يمكن
ان يكون المؤثر التام القريب فيها الواجب وحده ضرورة انه
مؤثر قريب في واحد منها فقط وهو العقل الاول فاما ان يكون

هو ما يوفق المعلول الاخير بمرتبة سلسلة واحدة ولا يكون اشتراكهما
مانعا من التسلسل في التاثير القريب في آحاد الآخر منافيا لكونه
مؤثرا اما ما يكون المراد بنفي الاشتراك نفي اشتراكهما هو خارج
عنه او يكون جميع ملك السلاسل باسرها وكل من الوجهين جار
في السلسلة الغير المتناهية بلا فرق فاخر تنفك منها ما يكون
فان تقول به ههنا نقول به هناك وانت مما قضيناه لك
خبيرا بان الحق هو الثاني والنظر السابق لا ياباه على ذلك
هذا او هو الحق الحقيق بالقبول والله اعلم ان تاليف العلامة
دام تسديده قد قرر البرهان في حواشي شرح حكمة العين بوجه مفصل
ودليل فيه للجهود ووصفه بانه ينكشف به المقصود ولا ياتي
عليه شيء من الشبه الورود ونحن نورده مع ما يرد عليه
بتوفيق الله تعالى خالق السمع وانت شهيد بحقه الحق الذي ليس
لك عنه تحيد قال لا شك في وجود ممكنات متعددة وكل واحد
منها محتاج الى علة فاعلية موجودة مستجمعة لجميع ما يتوقف
عليه المعلول فاذا اخبرنا الممكنات باسرها بجملة واخبرنا
لكل واحد منها علة فاعلية مستجمعة مع قطع النظر عن شيئا
من هذه العلل الفاعلية خرج افراد الممكنات اولا بل اخذنا العلل

الفاعلية الموجودة التي هي بازاء الممكنات فلا خفاء في ان
هذه العلل الفاعلية المستجمعة هي علة فاعلية مستجمعة لجملة
الممكنات فكما ان كل واحد من الممكنات محتاج الى واحد من
العلل كذلك مجموع الممكنات محتاج الى مجموع العلل وذلك مما
لا توقف فيه للعقل الصريح بل الحكم به بديهة او لمهد هذا
فنقول اذا اخبرنا العلل الفاعلية المستجمعة للامور المعتبرة
جملة واحدة واخذنا الممكنات جميعها جملة اخرى وشبهنا الجملة
الثانية الى الاولى فلا يخلو اما ان يكون في الجملة الاولى امر خارج
عن الجملة الثانية اولا وعلى الثاني اما ان يكون الجملة الاولى
تمام الجملة الثانية فيلزم كون الشيء علة لنفسه وهو ظاهر الاستحالة
او بعضها فيكون بعض من الجملة الثانية علة لجميعها وهو ايضا
ظاهر الاستحالة اما اولا فلان العلة التامة لا تتوقف المعلول على ما هو
خارج عنها والجملة الثانية موقوفة اتية على الخارج عن ذلك
البعض وهو البعض الآخر فقول ان اريد بالعلة الفاعلية
المستجمعة الفاعل مع جميع شرائط التاثير فهو ليس بعلة
تامة فلا يافيه احتياج المعلول الى بقية الاجزاء لجواز ان لا
يكون من شرائط التاثير فلا يقع قوله فيكون بعض من الجملة الثانية

وان اريد به الفاعل مع جميع ما يتوقف عليه المعلول سواء كان
شرطا للتاثير اولا كما هو ظاهر العبارة فهو العلة التامة وح
نختار كونها تام الجملة الثانية قوله يلزم ان يكون الشئ علة
لنفسه وهو قطعي الاستحالة قلنا العلة التامة لا تتقدم لها
على المعلول كما قرره وهو في غير هذا الكتاب فيجوز ان يكون
عينها كما قرره والعجب انه اورد وهذا المنع في سابق كتبه
وذلك عدول عن العلة التامة الى الفاعل المستقل وقال
هذا الاكثر عليه ما في نفسه قال واما ثانيا فلان اي بعض
يقرض فانه معلول جزما وعلة اولى بان يكون علة تامة
لانها تحصل اذا الكر ضرورة ان ما هو بتاثير ذلك البعض
فلعلية غيره مدخل ولها في نفس ذلك البعض تاثير ايضا كالفاعلية
اذ لا تاثير له في نفسه اقول قد مر الكلام عليه مبسوطا فلا
نعيده ثم ان هذا العجب مما مر فان اكثرية التاثير لا تنفي الاولوية
بالعلية التامة الا يرى ان سلسلة المعلول الاخير الى الواجب
علتها التامة اما نفسها مع انه لا تاثير لها اصلا اذ الشئ
لا يوثر في نفسه واما ما فوقه الى الواجب مع ان الواجب
اكثر تاثيرا منه قال وعلى الاول اعني ان يكون في الجملة

ثم يقول ههنا انه لا يجوز ان يكون
عينه لانه يلزم ان يكون الشئ علة
تامة لنفسه وهو قطعي الاستحالة
وليت شعري كيف منع القطع

الاولى امر خارج عن الجملة الثانية فاما ان يكون ذلك الامر معتبرا
في الفاعلية او في الامور المعتبرة منها وعلى الثاني العلل الفاعلية
اما نفس الجملة الثانية او بعضها اذ الفرض ان العلل الفاعلية
لم يعتبر فيها زائد خارج عن الجملة الثانية فعلى الاول يلزم ان يكون
نفس الشئ مع غيره علة تامة لها وهذا افحش من علية الشئ لنفسه
اذ اللازم ح تقدمه على نفسه بمرتبتين اقول هذا ايضا مبنا على
ما قرره من عدم وجوب تقدم العلة التامة وجواز كونها معية
المعلول بل اللازم من هذا الشق تقدم الشئ على نفسه بمرتبة
بناء على ذلك والعجب انه استند في بعض كتبه على عدم تقدمها
بعين ما ذكره ههنا قال وعلى الثاني يلزم ان يكون بعض الجملة
الثانية مع امر خارج علة تامة لها واستحالته تظهر بالوجهين
السابقين اقول تقرير الوجه الاول ههنا ان العلة التامة علة
لا تتوقف المعلول على امر خارج عنها والمعلول ههنا يتوقف
على بقية الاجزاء وهي خارج عن ذلك البعض الذي هو العلة
الفاعلية مع الامر الخارج وفيه نظر اذ اللازم من كون العلة
الفاعلية بعض الاجزاء عدم دخول بقية الاجزاء في العلل الفاعلية
ولا يلزم منه عدم دخولها في العلة التامة فتامل واما الوجه

الثاني فقيه ما سبق قال وعلى الاول اعني ان يكون الامر آلة مغيرا
في العلل الفاعلية فاما ان يكون عين علة فاعلية منها او غيرها
وعلى التقدير ين يكون موجودا ضرورة ان الفاعل المؤثر في
الوجود واجزائه يكون موجودا ضرورة ان الفاعل المؤثر
في الوجود واجزائه يكون موجودا وذلك الامر آلة الموجود
الخارج عن جميع الممكنات لا يكون ممكنا والا لم يكن خارجا
عنها ولا ممتنعا لانه موجود فتعين ان يكون واجبا لذاته
ويمكن ان ينسب الحملة الثانية الى العلل الفاعلية وبيان
الكلام ان اقول لا يأتي ابطال الجزئية الثانية من الوجهين اما
الاول فظاهر لان العلل الفاعلية لا يلزم ان لا يحتاج المعلول
الى ما عدا ما اذا احتاج المعلول الى الاجزاء وشرائط التاثير
مثلا لا ينافي كون العلة الفاعلية علة فاعلية واما الوجه الثاني
فالكلام عليه ههنا كالكلام عليه هناك فان حديث الاولوية
قد عرفت ما فيه وقد عرفت ايضا ان الفاعل للمجموع مجموع افراد الفاعل
الاحاد وكل واحد من الاحاد معلول للسلسلة المتقدمة
مما فوقه بمرتبة فمجموع تلك السلاسل يكون علة فاعلية للمجموع
الاحاد وليس لهذا المجموع مشارك في التاثير الغريب في

جميع تلك الاحاد فضلا عن ان يكون اولى ويمكن ان يوجه كلامه
قدس سره وبما ينبه فيه عن بعض الخلل وان كان بعيدا بحسب اللفظ
بان يقال مراده بالعلة الثانية ههنا مجموع العلل الفاعلية مع
جميع ما يتوقف عليه التاثير في المعلول لا ما يتوقف عليه المعلول كما
هو ظاهر عبارته بل مريده ولا شك ان العلة الثانية بهذا المعنى
متقدمة على المعلول ومراده من العلل الفاعلية المذكورة فيما بعد
حيث قال ويمكن ان ينسب الحملة الثانية الى العلل الفاعلية اعم
العلل الفاعلية بدون اعتبار الشرائط وح يستقيم الحكم
بتقدم العلة الثانية وما يترتب عليه وبقي المنع في ابطال شق
الجزئية سواء ترددنا في العلل الفاعلية المستقلة كما في التردد
الاول او في العلل الفاعلية مع قطع النظر عن الشرائط كما في
التقرير الثاني وهذا وان كان بعيدا جدا عن لفظه وكرباه
احترازا عن ان يخطر ببال الغافل من فتيجون ظنا منهم انهم لفظوا
بما لم نظهر لغيرهم كما شاهدنا مرارا فقد نبهنا اذا احتجت بجواب
المقال وكشف حجاب الخفاء عن جلية الحال لاح لك ان الحاصل
من جميع تلك الانظار والايجاب ان التردد سواء وقع في
العلة التامة او الفاعلية المستقلة فكونها عين المعلول

لو ثبت ان الفاعل المستقل لا يمكن كونه جزءا من المعلول فكونها
خارجة عنه يستلزم المطلوب لكن التشاكك في ابطال شق الثانية
سواء كان المزيد في العلة التامة او الفاعل المستقل
لما عرفت من ان العلة التامة للمجموع بهذا المعنى هو حاصل جميع علل
كل واحد واحد ولا شك ان علة كل واحد هو ما في السلسلة
المتقدمة عما فوقه بلا واسطة فيكون مجموع تلك السلسل علة تامة
للمجموع ولا يرد ما يتوهم من احتياج المجموع الى المعلول الاخير
من ان علة المجموع بهذا المعنى هو مجموع علل الاحاد ولما لم
يكن المعلول الاخير علة لشيء من الاحاد فلا يدخل عدد مجموع
عليها وفيه النظر السابق والله سبحانه اعلم وقرره بعضهم
بوجه اخر وهو ان المؤثر التام القريب في كل المجموع هو جميع
اجزائه لان المؤثر التام هو ما يتقدم عليه المعلول بالذات
ويمتنع انفكاكه عنه وجودا وعدما وجميع الاجزاء بالنسبة
الى المجموع كذلك فيكون علة تامة قريبة له واذا تقرر ذلك
فنقول السلسلة الموجودة الغير المتناهية مفتقرة الى علة
تامة فكونها ممكنة من حيث المجموع ومن حيث الاجزاء جميعا وعليها
التامة القريبة هي اجزائها بأسرها لما تقدم في معنى المؤثر التام
فكل واحد من اجزائها بأسرها اما ان يكون علة تامة لها او
لا يكون فان كان علة تامة لها فهو المطلوب وان لم يكن
علة تامة لها فلا يكون مؤثرا فيها بالتمام والكمال فلا يكون
علة تامة لها فهو المطلوب وان لم يكن علة تامة لها فلا يكون
علة تامة لها بالتمام والكمال فلا يكون علة تامة لها فهو المطلوب
وان لم يكن علة تامة لها فلا يكون علة تامة لها فهو المطلوب
وان لم يكن علة تامة لها فلا يكون علة تامة لها فهو المطلوب

القريب وهي ايضا ممكنة مفتقرة الى علة تامة كذلك وعليها
ان تامة اما نفسها او بعض اجزائها او خارج عنها والاول
محال لاستلزامه تقدم الشيء على نفسه وكذا الثاني لما تقرر
من ان العلة التامة القريبة لكل مجموع هي جميع اجزائه وكذا
الثالث لان كل واحد واحد منها مستند الى علة تامة
القريبة الموجودة في السلسلة فلو استند شيء منها الى امر خارج
لزم تواردة علتين مستقلتين على مرتبة واحدة على معلول
واحد وهو محال ويلزم من فساد الاقسام كلها امتناع وجود
السلسلة المفروضة لاستناد امتها المختلف المذكور وهو محال
استناده الى علة مع امتناع الاستناد اليها ولما اورد
عليه النقض بالجزء الاخير فانه متقدم بالذات ويمتنع تخلف
المعلول عنه مع انه ليس مؤثرا تاما وان الاحاد بأسرها
عين المعلول فلا يكون مؤثرا فيه ثم ان جاز كون المؤثر
في المجموع عينه فلم لا يجوز ان يكون علة الاحاد بأسرها ايضا
عينها فاجاب عن الاول بان المراد امتناع تخلف المعلول
عنه بالنظر الى ذاته والجزء الاخير لا يمتنع التخلف عنه بالنظر
الى ذاته بل لاستلزامه سائر الاجزاء من حيث انه آخرها وعن

الثاني بان كل جزء جزء من اجزاء متقدم بالذات على المجموع المتقدمات
بالاسر لا يكون نفس المتاخر والمركب من الواجبات احادها
بالاسر واجب والمجموع ممكن ثم لو كان جميع الاجزاء عين
المعلول فالذين فحصوا العلل الى مادية وصورية كيف يسلم
لهم ان يورد والمعلول في اقسام العلل ويلخص هذا الوجه
ان سلسلة الممكنات الغير المتناهية لها علة هي الاحاد
بالاسر وهي مغايرة للمجموع لكن الاحاد بالاسر لا يكون لها
علة اذ لو كانت لكانت اما نفس الاحاد بالاسر او جزءا
وهو ظ او خارجا وهو ايضا ظ لان الخارج لو كان علة
للاحاد بالاسر لم يكن شيء من اجزاء الاحاد معلولا لغيره وقد فرض
الاحاد بالاسر مستندة الى عللها الموجودة في السلسلة انتهى
اقول وانت خبير بحاله مما سلف اذ لا شبهة عليك ان
المتقدمات بالاسر لا يلزم ان يكون متقدما كما مر تحقيقه
تجميع الواجبات بالاسر لا يكون واجبا ويعم العلل الى
المادية والصورية لا يناقض كون مجموع المادة والصورة
على النحو المعين عين المعلول على ان التقسيم ليس الى المجموع
المادة والصورة بل الى كل منهما كما مر فان قلت المجموع الذي

لا يغير فيه الهيئة الاجتماعية يكون مركبا لا محالة وكل واحد من احاده علة
مادية له فكيف يكون جميع العلل المادية عين المعلول قلت
واحد منها
كون كل منها علة مادية ومعدا مما لا ينافي كون الكل المجتمع غنيا عن العدم
اعتبار الصورة فيه ونقول بقول مفصل لا يمكن ان نعتبر اجزاءه
من غير ملاحظة الهيئة معها ونحكم عليها بحكم واحد مثل ان نقول الانسان
زوج اول ولا يمكن ان حقيقته ليس الا هذا الواحد وذلك الواحد
فكيف يتوهم كون الواحدين معا علة له فتوجه فانه ظاهر وهذا
الوجه للمحقق الطوسي واعترض عليه الكاتبي بمنع المقدمة القائلة
بان علة المجموع هي الاحاد بالاسر مستندا بانها عينه فاجاب المحقق
بالتعليلين المذكورين ولم يعتد الكاتبي على الجواب الجلي عنهما
فاستمر النزاع بينهما وتداول الكلام في الجانبين من غير فصل و
لا حل في هذا الوجه الا في هذه المقدمة اذ دون اثباتها خرط
القتاد الطريق الثاني لو كانت الموجودات بالاسر ممكنة
لاحتاج مجموعها بحيث لا شيء منها خارج عنها الى موجد مستقل
في الايجاد بان لا يستند وجود شيء من اجزائه الا اليه او الى ما هو صادر
عنه فيكون هو الموجد للكل اتيا او بوسط هو منه ايضا وذلك
الموجد يلزم ان يكون ارتفاع الكل بالكلية بان لا يوجد هو ولا

ولا شئ من اجزائه اصلا ممتنعا بالنظر الى وجوده اذ العلة بالحيث
وجود المعلول غير تام لم توجده ويلزم منه امتناع عدمه غير اجلا
بحيث لا يمكن ان يتطرق اليه العدم اصلا بوجه من الوجوه فيكون
جميع الاجزاء ممتنع العدم بالنظر اليه لان عدم كل جزء يستلزم
عدم المجموع فالشئ الذي به يكون جميع الآحاد كذلك يكون خارجا عن
المجموع لا نفسه ولا داخلا فيه لان عدم شئ منهما ليس ممتنعا بالنظر
الى ذاته والا لكان واجبا لذاته والخارج عن جميع الممكنات
يكون واجبا فلو كانت الموجودات باسرها ممكنة كان الواجب
موجودا هف مع انه مطلوبنا اقول هذا قريب من الطريق
الاولى وفيه بحث لانا لا نسلم احتياج المجموع الى موجد مستقل بالمعنى المذكور
بل نقول يحتاج الى موجد مستقل بالمعنى الاعم من ذلك وهو ان
لا يستند امتناع عدم شئ من الآحاد الا اليه او الى ما صدر عنه
او الى ما هو جزء منه ح نقول لانا نسلم ان العلة المستقلة التي بها يمتنع
عدم المعلول خارجا عنه قوله والا لكانت نفسه او داخلا
فيه قلنا نختار الثاني ونمنع كونه واجبا لذاته وانما يلزم
لو لم يحتج هو الى علة بها يمتنع عدمه وكونه تحصيلا لامتناع عدم
المعلول لا يمنع ان يكون له ايضا سبب به يمتنع عدمه بالمعنى

المذكور بان لا يستند وجود شئ منها الا اليه لذاته او الى اجزائه
او الى ما هو مستند اليه ولو تم ولكن لكفى في اثبات المطلوب نفي
الممتنعات فيفعل الله تعالى بها يجب وجود المعلول او يمتنع عدمه
لكن هذا في الفرض المذكور مع اذ لا شئ الكل وجوده ويمتنع
عدمه على هذا الفرض ثم العجب ممن اخذ ههنا المقدمة القائلة بان
ما يمتنع عدمه بالنظر الى ذاته واجب الوجود ضرورة مع تجويزه
كون العلة التامة في الممكنات نفس المعلول والملخص ان علته
التي بها يمتنع عدمه هو مجموع السلسلة الداخلة فيه كما في الطريق
الاولى **الطريق الثاني** لو لم يوجد واجب الوجود لذاته لم يوجد
واجب لغيره فلا يوجد موجود اصلا اما الاولى فلانه لو لم يوجد
الواجب لانحصر الموجودات في الممكنات ولا شك ان
ارتفاعها باسرها ليس ممتنعا بالنظر لانها باسرها ممكنة ولا
بغير لما سبق من ان الغير الذي يمتنع به رفع الجميع بالكلية
لابد ان يكون موجودا خارجا عنه واجبا لذاته والمفروض
عدمه واما الثاني وهو انه اذا لم يوجد واجب لذاته ولا لغيره
لم يوجد موجود اصلا وفلانه لو لم يجب لم يوجد على ما بين
في الامور العامة اقول فقد احتاج ابطال شق الوجوب بالغير

الى ماسبق فى الطريق الثانى فانها متغايران ولم يزد هناك
على ان قال لو وجب بخبره لزم ان يكون ذلك الجزء واجبا
ولا يخفى انه انما يلزم لو ثبت ان ما يجب بوجود الغير يجب ان
يكون واجبا لذاته ولم يتبين فلذلك المقدمة غير مبينة هناك
فالحواله غير صحيحة والكلام فى الموضعين غير تمام لاحتياجه الى
هذه المقدمة التى ليست بينة ولا مبينة والوجه فى بيان تلك
المقدمة ان نقول ما يجب بوجود الغير لو كان ممكنا لم يمتنع
ارتفاعهما معا اذ لو امتنع فاما لذاته وهو خلف او لعلته
وقد فرضت معدومة ولا يلزم منه محال لان امتناع كل معلول مع
امتناع علته وتحقيقه ان استحالة عدم المعلول اما لذات
العلة بان يمتنع عدمه لذاتها او بشرط وجود العلة فانى عدم
المعلول مع وجود علته محال والاول مفقود ههنا لامكان
العلة وكذا الثانى لان الفرض عدم العلة والمعلول معا
والبرهان فى ذلك ان الوجوب ما يبقى فى وقت قوة الشرطية
بمعنى انه لو وجد ذلك الغير وجب وجود المعلول ووجود ذلك
الغير بمنزلة وضع المقدم فاذا كان وجود كل واحد واجبا بالغير
غير منتهية الى واجب لذاته كان بمنزلة شرطيات غير متناهية غير

منتهية الى وضع مقدم فلا يلزم وجود شئ منها فعليك بالتامل الصادق
والتوجه اللائق فانه ربما يدق على مدارك القاصرين وتقرر البرهان
ح ان يقال لو انحصر الموجود فى الممكنات لم يمتنع عدم شئ منها ولو جميعها
لانا اذا فرضنا ارتفاع تلك السلسلة باسرها لم يلزم منه محال اصلا
لان امتناع عدم كل منها انما كان لامتناع عدم الجزء الذى فوقه فالكل
ههنا عدم شئ منها مع وجود ما فوقه ولما لم يكن شئ مما فوقه ممتنع العدم
لذاته فاذا فرضنا ارتفاع المجموع لم يلزم منه محال اصلا بالنظر الى ذاته
لامكانه ولا بالنظر الى علته اذ هى ايضا ممكنة معدومة فى هذا الفرض
والحاصل انه لو انحصر الموجود فى الممكنات كان عدم كل فرد منها مع
بقاء ما فوقه ممتنعا اذ يلزم ح تخلف المعلول عن العلة لكن عدم
تلك الممكنات باسرها لا يكون ممتنعا والتى لم تمتنع لم يوجد فلا يكون
السلسلة موجودة وقد فرضت كذلك واذا تحقق ذلك علمت انه
اقوى الطرق الواقعة فى هذا المسلك واوثقها ولا خفاء فى انه لا
تفاوت بينه وبين الطريق الثانى الا بتغيير امتناع العدم الى وجوب
الوجود فمن اتى بالثانى بعد العلم بالاول فقد انحل واسئلة الموقوفى تتحقق
الحق وهذه اذة الصدق الطريق الرابع ان الممكن يجب ان لا ينفك
بوجود ولا بايجاد اما الاول فظاهر من ملاحظة مفهوم الممكن واما الثانى

فلانه فرع الوجود ضرورة ان اتى ما لم يوجد لم يوجد فلو اخذ الموجود
في الممكن لزم ان لا يوجد شئ اصلا لان الممكن وان كان متعددا
لا يستقل بالوجود والايجاد واذا لا وجود ولا ايجاد فلا موجود ولا
بيانه ولا بغيره اقول يمكن ان يناقش في المقدمة الاولى بانه ان لو كان
المراد بعدم الاستقلال احتياجه الى غيره ثم ولا يستلزم المطلب كجواز ان يكون
ذلك الغير ممكنا ايضا وهكذا وان اريد عدم الاستقلال في حيز يمنع
انه يحتاج الى ما لا يكون ممكنا فهو اول المسئلة هذا ولو اخذت المقدمة
الثانية بان ما لا يستغني كل واحد منه عن امر خارج عنه لا يستغني جميع
احاده عن امر خارج عنه بديهة حدسية لم يبعد لكنه لا يجدي في المناظرة
ثم يقال ثم انهم بعد اثبات احتياج السلسلة المفروضة الى الواجب
قالوا في ابطال التسلسل ان الواجب يكون طرفا للسلسلة لانه مرتبط
بها وليس في وسطها والا كان معلولا لاحد جملة الممكنات والمرتبط
بالسلسلة اذا لم يكن في وسطها يكون طرفا لها بالضرورة فينتهي
السلسلة عنده واعترض عليه بانه لم لا يجوز ان يكون علة للجملة لا لاحادها
فيكون مرتبطا بالجملة الغير المتناهية غير واقع في نظامها فلا ينقطع
به السلسلة واجيب بوجهين الاول انه قد تبين ان لكل واحد من
تلك السلسلة ممتنع الحصول بدون ذلك الخارج فلا اقل من ان

يكون موجدا لواحد منها اذ لا يكون واقعا في نظام السلسلة
كذا قيل فتامل فيه وفي انه لم لا يجوز ان يكون علة كل منها الواجب
مع ما فوقه فلا يكون طرفا للسلسلة بل ماخوذا مع بعض السلسلة
في علة كل منها والثاني انه يجب كون ذلك الخارج علة لبعض
الاحاد والا لتحقق كل ممكن الاحاد بلوجوده الواقع في السلسلة
فيحصل المجموع بدونه واذا كان علة لبعض تلك الاحاد لزم توارد
علتين مستقلتين على معلول واحد لان ذلك البعض له علة
موجبة في السلسلة فرضا فثبت ان كون العلة امرا خارجا عنها
ايضا كان كونها نفسها او جزئها فيطل التسلسل وهو المطلب
اقول هذا طريق آخر موده الى ابطال السلسلة الغير المتناهية لا فيقارها
الى علة وامتناع كون شئ ما علة لها ودلالة فيه بمجرده على
لزوم الانقطاع عند الواجب الا بان يتم الى ذلك انه اذا بطل التسل
فكل سلسلة موجودة يكون متناهية ويكون منقطعها الواجب او
الممكن لا يكون منقطعا لها لافتقاره الى علة وفيه النظر السابق
لانا نقول قد فرض ان لكل واحد من احاد السلسلة علة مستقلة في تلك
السلسلة فلا يجوز كون الواجب مع ما فوقه علة مستقلة له لانه
خلاف المفروض لانا نقول لا نم انه خلاف المفروض لانا نحمل

الواجب مع فوقه من السلسلة علة مستقلة لكل واحد من آحاد
السلسلة فكل واحد من تلك الآحاد علة مستقلة في تلك السلسلة
من غير ان يكون الواجب مقطعا للسلسلة ثم لو تزلنا عن هذا
المقام نقول ح يبطل التسلسل في العلل المستقلة فقط ولا يبطل
التسلسل في العلل الغير المستقلة كما في الصورة المفروضة في النظر
فتفكر ويمكن ان يقال في هذا المقام اذا ثبت احتياج السلسلة
الى الواجب فاما ان لا يكون علة لواحد منها فتنقطع عنده
او يكون علة لواحد منها فلا بد ان يكون معينا فعنده ينقطع
السلسلة لكن يرد على هذا التقرير ايضا المنع المتقدم وهو انه
يجوز ان يكون الواجب جزء من علة كل واحد من الآحاد او يقال
لما ثبت امتناع التسلسل الغير المتناهية فيكون الممكن الموجود
منتهيا الى الواجب اما ابتداء او بالواسطة وهو بعينه الانقطاع
عند الواجب لكن يبقى الكلام في امتناع التسلسل الغير المتناهية
ابتداء على المنع المتقدم وانا قد فرغنا عن المسلك الاول فقد حان
لنا ان نشرع في المسلك الثاني مستمدين من الله التوفيق انه

خير رفيق

المقصد الثاني في المسلك الثاني

لا شك في وجود موجود ما فان كان واجبا فهو المطلوب وان كان

فيستغني
معينا
هذا الواجب مع فوقه من السلسلة علة مستقلة لكل واحد من الآحاد
السلسلة فكل واحد من تلك الآحاد علة مستقلة في تلك السلسلة
من غير ان يكون الواجب مقطعا للسلسلة ثم لو تزلنا عن هذا
المقام نقول ح يبطل التسلسل في العلل المستقلة فقط ولا يبطل
التسلسل في العلل الغير المستقلة كما في الصورة المفروضة في النظر
فتفكر ويمكن ان يقال في هذا المقام اذا ثبت احتياج السلسلة
الى الواجب فاما ان لا يكون علة لواحد منها فتنقطع عنده
او يكون علة لواحد منها فلا بد ان يكون معينا فعنده ينقطع
السلسلة لكن يرد على هذا التقرير ايضا المنع المتقدم وهو انه
يجوز ان يكون الواجب جزء من علة كل واحد من الآحاد او يقال
لما ثبت امتناع التسلسل الغير المتناهية فيكون الممكن الموجود
منتهيا الى الواجب اما ابتداء او بالواسطة وهو بعينه الانقطاع
عند الواجب لكن يبقى الكلام في امتناع التسلسل الغير المتناهية
ابتداء على المنع المتقدم وانا قد فرغنا عن المسلك الاول فقد حان
لنا ان نشرع في المسلك الثاني مستمدين من الله التوفيق انه

خير رفيق

المقصد الثاني في المسلك الثاني

لا شك في وجود موجود ما فان كان واجبا فهو المطلوب وان كان

ممكنا فلا بد له من علة فاما ان ينتهي الى الواجب او يلزم الدور
او التسلسل وهما باطلان اما الاول فلاستلزامه تقدم الشيء على
نفسه وتاخره عن نفسه وهما محالان بالبديهة واما الثاني ففيه
طرق **الطريق الاول** برهان التطبيق وهو انه لو تسلسلت العلل
الى غير النهاية فيفرض حرف معلول معين بطريق المتعاقب سلسلة غير
متناهية وحرف الذي فوقه حرف اخر في سلسلة غير متناهية ايضا ثم تطبق الجملية حرف منهما
بان نفرض الاول حرف الثانية يازاء الاول حرف الاول والثاني يازاء
الثاني وهكذا ان كان يازاء كل حرف الاول واحد حرف الثانية لزم
تساوي الجزء والكل وهو محال وان لم يكن فقد وجد في الاولى حرف لم
يوجد يازائه حرف في الثانية فيتناهى الناقصة اولا ويلزم منه تناهي
الزائدة ايضا لان زيادتها بقدر متناه هو ما بين المبدإين والزائد
على المتناهي بقدر متناه فيلزم انقطاع السلسلتين وقد فرضنا
هما غير متناهيتين هذا خلف اعترض عليه حرف وجهين الاول ان البرهان جار
في الحوادث اليومية والنفوس الناطقة بل في مراتب الاعداد فيلزم
تناهيها بعين الدليل وهو باطل اما الاول فلانعدامهم واما الثاني
فبديهة وهذا الاعتراض غير وارد على مذهب المتكلمين فانهم يقولون
بتناهي الحوادث والنفوس واما النقض بمراتب الاعداد فيندفع بان

مراتب

الحوادث والنفوس الناطقة غير متناهية بالفعل عندهم

عنه بانها موهوم محض اذ لم يضبطها وجودا اصلا فينقطع بانقطاع
التوهم فلا يجري فيه التطبيق بخلاف الحوادث فانها وان لم تجتمع
في الوجود فقد ضبطها الوجود الخارجي فليس موهوما محضا فتامل
فيه واما على مذهب الحكماء وظاهر الورود وهم يحيجون في الجواب
الى ان التطبيق لا يجري الا في الامور الموجودة معا تارة ترتبا
طبيعيا او وضعيا اذ الامور المعدومة في الخارج مطلقا لا وجود
لآحادها الا في الذهن حتى لا يوجد فيه الامور الغير المتناهية مفصلا
حتى يجري فيه التطبيق والامور المتناهية قد تكون في الوجود ايضا كذلك
لا وجود للسلسلة الغير المتناهية منها اصلا لا في الخارج ولا في الذهن
مفصلا والمجتمعة الغير المرتبة لا يجري فيها التطبيق ايضا لجواز ان يقع فيه
آحاد كثيرة من احديهما بازاء واحد من الاخرى وليس لها نظام
حتى يستلزم تطبيق المبدا على المبدا انطباق الباقي على الباقي على
الترتيب فلا يتم في التطبيق ههنا الا بان يلاحظ العقل كل واحد
بازاء واحد لكي العقل لا يعيد على استحضار ما لا نهاية له مفصلا
لا دفعة ولا في زمان متناه فلا تصور التطبيق بين السلسلتين
بما هما يقطع بانقطاع الملاحظة واستحضاره اذ ذاك يتوهم
التطبيق بين جملتين متمتدتين على الاستواء وبين اعداد الحمى الى

اذ يكفي في التطبيق بين الاولين تطبيق طرفيهما اذ يلزم من ذلك وقوع
كل جزء من احدهما على جزء من الآخر على الترتيب ولا يكفي في احد الطرفين
بل لا بد من اجراء امر كل بازاء مقابله هذا ما ذكره اقول ولقائل ان
يقول لا نسلم ان يتوقف التطبيق على ملاحظة الاحاد مفصلا او
يكفي ملاحظتها مجملا وعلى الاول لا يكفي التطبيق في المرتبة ايضا وعلى
الثاني يجري في غير المرتبة ايضا فانا نعلم انه لا يلزم من ان يكون في الجملة
الزائدة ما لا يكون بازائه شيء من اجزاء الناقصة اولا وعلى الاول يلزم
الانقطاع وعلى الثاني التساوي ووجه التنقض عنه على ما سيجيء لكن الظاهر
انه يمكن في غير المرتبة ان نجد ان الناقص ونمنع لزوم التساوي لان
الزيادة ربما يكون في الاوساط وان تطبيق الطرف على
الطرف فلا زيادة في جانب الناقص للانطباق ولا في الاوساط
لاتفاق الاحاد فلو لم يكن في الجانب الآخر لزم التساوي قطعا
ونوضحها ان الجملتين لا نشك في زيادة احديهما على الاخرى في جانبه
الناقص وبالتطبيق ينتقل تلك الزيادة الى الجهة الاخرى فيلزم الانقطاع
ولما لم يكن لغير المرتبة تناقص نظام لم يمكن التطبيق بحيث تنتقل تلك الزيادة الى الجهة الاخرى فيلزم الانقطاع ثم انه لم نتعرض لما ذكرنا
لانتفاء الحوادث والتفوس وانما لزم من ذلك عدم جريان برهان

التطبيق في البطلان والعلق في الثبات لانتهاء وجوه لا خر العدد ثم
نقول الامور الغير المتناهية مطلقا تستلزم الامور الغير المتناهية
المرتبة بيان ذلك ان احاد تلك الامور ان كانت مرتبة فذلك وان
لم تكن احادها مرتبة فلا شك ان المجموع موقوف على المجموع اذا اسقط منه
واحد وذلك المجموع عليه اذا اسقط منه واحد آخر وهلم جرا فكل واحد
من تلك المجموعات يتوقف على المجموع السابق وهكذا الى غير النهاية
فالامور الغير المتناهية مطلقا تستلزم الامور الغير المتناهية المرتبة
فيجري التطبيق بين المجموعات اذ هي امور مرتبة موجودة في الخارج على
فرض وجود الامور الغير المتناهية فان قلت اللازم هو التطبيق
بين المجموعات متناهي المجموعات لانها غير لا احاد المرتبة ولا يلزم منه
تناهي احاد المجموع الا ترى كيف وكل من تلك المجموعات مشتمل على احاد غير
متناهية قلت بل يلزم تناهي احاد المجموع الا ترى ضرورة انه على ما فرض
تناهي المجموعات ينتهي بعد اسقاط الاحاد المتناهية التي هي عدة المجموعات
المتناهية الى مجموع لا يكون مجموع اقل منه وذلك هو الاثنان فحينئذ
لا يزيد على ذلك المجموع المتناهي الا بعد واحد هو عدة المجموعات
قلت تأمل الفضل في هذا المقام فان لم يحيط فيه الكلام سترى الخ
الاذهان العميقة وحرز الدرر الانكار الدقيقة وتحقيق المقام ان

وهذا

ولا يلزم

ولوجه آخر لما ظهر بالتطبيق تناهي عدد
المجموعات الغير المتناهية بجزء مقطع
السلسلة غير مشتمل على الاحاد الغير المتناهية
اذ لو اشتمل على الاحاد لم يكن مقطعا لتحقق
مجموع آخر غير متناه بعده واذا ظهر تناهي
احاد الجمل الاخر مقطع سلسلة الجمل الناقصة
لزم تناهي احاد الجمل الاخر بعدها لان تلك
الجمل لا يزيد عليها الا بعد واحد متناه هو
قدر تناقص كل جملة غير متناهية عن
جملة اخرى

في اشتراط الترتيب تاما مرتبا مفصلا واشتراط اصل الوجود تاما لان
البرهان انما يدل على ان السلسلة الغير المتناهية مطلقا يستحيل وجودها
والسلسلة المعدومة الاحاد بالكلية ليست موجودة واما اشتراط الاجتماع
في الوجود فقد يقال ان السلسلة الغير المتناهية من الامور الغير المجتمعة
في الوجود غير موجودة اصلا لعدم اجتماع اجزائها في الوجود
والبرهان انما يدل على عدم وجودها فلا خفاء بينها وبين منتفي
البرهان فيشترط الاجتماع وقد قيل انها قد ضبطها وجود خاص
فيجري فيه التطبيق وقد يقال السلسلة الغير المتناهية وان
كانت غير موجودة في زمان واحد لكنها موجودة في جميع
الازمنة المنعاقبة التي هي لذاتها وجود خارجي فعليك بالتأمل
القاصد فيما قيل ان التفويض الناطق فيها ترتب بالطبع
حدوثها فيهم البرهان فيها والنفس الابي موقوف على ايداء الموقف
على الاب المولد لمادته بدنه فيها ترتب بالطبع واجب عن
الاول ويوجبين الاول ان ترتب حدوثها غير لازم لجواز ان
يحدث جملة منها في زمان وجملة اخرى اقل او اكثر في زمان آخر
واقول فيه نظر لانه على تقدير وقوعها بالتوالي وتعاقب افرادها
ازلا وابدا كما هو مذهبهم يوجد لا محالة سلسلة منها غير متناهية

وكذا

نمام بالتحصيل كما مر

مرتبة في الحادث فيجري البرهان فيها ولا يضر مغايرة جملة اخرى للاعاد
ملكا التسلسل الثاني انها اذا اخذت مرتبة بحيث لم تسبقها مرتبة ولم تلحقها مرتبة
مجتمعة بهذا الاعتبار فلا يكون مجتمعة الا احاد غير متناهية العدد وانا نفرض
ايضا الان احاد التسلسل مجتمعة ولها ترتيب باعتبار ما فيجري فيها التطبيق
او يكون في التطبيق كونها دونى او صاف يقيني انطباق كل منهما على نظيرة
في التسلسل الاخرى على الاتساق وهو حاصل ههنا فانا نقول الجملة
الموجودة منها اليوم مشتملة على الحادث في اليوم والحادث في يوم
السابق عليه وهكذا فاذا خذ الحادث في اليوم السابق جملة
ونطبقها على الجملة المبتداة من الحادث في اليوم فتطبيق كل مرتبة من
سلسلة ليزاء على نظيرتها من سلسلة الكل وسنوق البرهان الى آخره الوجه الثاني
انا لانم ان الثانية ان لم ينطبق على تمام الاولى انقطعت فانه يجوز
ان يكون عدم انطباقها عليها لتجاوزها عن نوتهم مقابلة آخرانها
باجزائها لان لكون الاولى اطول من الثانية في جهة عدم التناهي
وقد يقرر تقرير البرهان لاجل ذلك الوجه الى هذه العبارة وهي
ان الثانية اما ان يستغرق الاولى على تقدير التطبيق او لم يستغرقها او الى
تلك العبارة وهي ان الثانية اما ان يصدق عليها انها قابلة
للتطبيق على الاولى او لا يصدق عليها ذلك والاعتراض على الاول

بانا لانم استحالة كون الناقص مثل الزائد على تقدير التطبيق فان
التطبيق مع فجوات ان استلزم محالا ولانم انه يلزم من انقطاعها
على تقدير التطبيق لو لم يستغرقها انقطاعها في الواقع واما يلزم ان
لو كان تقدير التطبيق واقعا وهو ممنوع وعلى الثانية باختيار الشق
الثاني ولا يلزم من عدم قبولها للتطبيق انقطاعها لجواز ان يكون
عدم قبولها لكونها غير متناهية الاجزاء لتجاوزها عن نظيرتها لا
لانقطاعها وانت خبير بان مناط خروجه المنوع لا يتجه على تقرير الذي
قدمناه في سوق البرهان اذ لا يعني بالتطبيق الا ان العقل
يلاحظ شيئا بازاء شيء ولو على وجه الاجمال ولا يخفى ان العقل
يمكنه ان يلاحظ كلا من احاد احدى السلسلتين بازاء واحد من
الاخرى على الاتساق وبذلك يتم الغرض اذ ليس لنا ان يكون
بازاء كل من الاولى شيء من الثانية اولا والا لاستلزم التناهي
المحال والثاني يستلزم المحال وانا ان مثل هذا التطبيق يجري في غير المتجددات
ايضا فقد مر الكلام عليه وقد تقرر البرهان بوجه آخر وهو انا نتلك
المنوع وذلك بان نتصور السلسلتين بحيث يكون الانطباق
بينهما في الواقع والزيادة والنقصان في الجهة التي بها يمكن المغايرة
غير متناهيين فرضا بان يقال ان كانت علل ومعلولا مرتبة

غير متناهية في جانب التصاعد لكانت تلك المراتب ماخلا المعلول
الاخير سلسلة العلل الغير المتناهية باعتبار وهي بعينها سلسلة المعلولات
الغير المتناهية باعتبار آخر فالسلسلتان متطابقتان لا في الوضع
فقط بل في الواقع ايضا فان كل واحد من تلك المراتب علة وهو بعينه
معلول ولا يمكن انه لا ينطبق علة من تلك المراتب على معلولها تاما
ينطبق على معلول علتها الذي هو نفسها واذا احصلت احدى تلك
المراتب مبدا ولوحظ التصاعد مع تطابق السلسلتين وجب ازدياد
مراتب العلل على مراتب المعلولات بواحدة ابدا والا لبطلت العلية
والمعلولية وارتفع وجوب التقدم والتاخر اللازمين لها ضرورة انه
لو لم تزد العلة كان تاخر العلل منطبقا على معلوله فيلزم المحذور المذكور
وفي عليه المعلولات الغير المتناهية فان البرهان يجري فيها ايضا
وفيه نظر لان اللازم على تقدير عدم التناهي ان يكون لكل جملة متناهية
منها علة خارجة عن تلك الجملة داخلة في السلسلة الغير المتناهية ولا
يلزم ان يكون وراء الغير المتناهية علة له ولذلك ذهب بعض المحققين
الى ان البرهان يتم اذا زاد سلسلة المعلولات من جانب المبدا واحدا
المعلول الاخير وجب ان يزيد سلسلة العلل واحدا في الطرف الاخير ولا
يمكن التفاوت بينهما وانت تعلم ان هذا لا يدفع الدليل

وبمثل هذا البرهان التضايف الذي يأتي تحريره فلا يجري في دفع الايراد
على هذا الدليل اقول ويمكن تقرير البرهان بوجه متين يندفع به بعض
الشكوك بيان ذلك ان لكل مجموع المعلولات علة ولكل مجموع العلل
الا حاد يجب ان يكون مجموع العلل سابقا في المرتبة على مجموع المعلولات
فاذن هي غير مجموع المعلولات لان العلية تقتضي ذلك لكن هذا في الصورة
المفروضة محقق وفاقد المعلول الاخير الغير المتناهية مجموع المعلولات
الواقعة في هذه السلسلة باعتبار وهو بعينه مجموع العلل باعتبار آخر فمجموع
المعلولات ومجموع العلل متحدان في المرتبة وان كان كل واحد من العلل
متقدما في المرتبة على الواحد الذي هو معلوله وعلى هذا التقدير لا
يبقى للمنع المذكور قوة فتامل ويمكن تقرير البرهان بوجه آخر وهو
ان يقال تلك السلسلة ماخلا المعلول الاخير علل غير متناهية باعتبار
ومعلولات غير متناهية باعتبار آخر فالمعلول الاخير مبدا لسلسلة
المعلولية والذي فوقه مبدا لسلسلة العلية فاذا وضع انطباقهما
بحيث ينطبق كل معلول على علته لزم ان تزيد سلسلة المعلولية
على سلسلة العلية بواحد من جانب التصاعد ضرورة ان كل علة فرضت
لها معلولية وهي بهذا الاعتبار داخلة في سلسلة المعلول والمعلول
الاخير داخل من جانب المبدا في سلسلة المعلول دون العلة فتامل

يمكن تلك الزيادة بعد التطبيق عن جانب المبدأ كما كانت في الجانب الآخر لا ممتنعا
كونها في الوسط لاتساق النظام فيلزم ان يوجد معلول بلا علة
سابقة عليه وهو ظ مع انه يحقق للقطع وهو الانقطاع **الطريق الثالث**
برهان التضايف وتقريره لو تسلسلت العلل الى غير النهاية لزم زيادة
عدة المعلولية على عدة العلية والتالي بطل بيان الملازمة ان احاد السلسلة
ما خلا المعلول الاخير طرفا علية ومعلولية فيتكافؤ عدهما فيما سواه وبقي
معلولية المعلول الاخير زائدة فلم تزد عدد المعلوليات الحاصلة في السلسلة
على عدد العليات الواقعة فيها بواحد وهذا البرهان يجري في تسلسل المعلولات
بل في سائر المتضايفين كالابوة والبنوة اقول هذا البرهان ظاهر على
تقدير التسلسل في احد الجانبين فقط واما على تقدير التسلسل في الجانبين
فقد يتوهم عدم جريانه لان المعلولية والعلية غير متناهيتين فلا يظهر
عدم تكافؤهما ودفع هذا الوهم انا اذا اخذنا سلسلة غير متناهية من
معلول معين ونضاعدنا في علل الغير المتناهية فلابد ان يكون عدد
العليات والمعلوليات الواقعة في هذه القطعة متكافئة بتصور وجود ان
العليات التي تضايف المعلولات الواقعة فيها لا يمكن ان يكون فيما تحت
تلك القطعة في المعلولات وهو ظاهر فافهم **الطريق الرابع**
البرهان العرشي وتقديره ان فعال لو ترتب امور غير متناهية كان ما بين
العرشي تقريره

بسيطها وكل واحد من الذي فيه متناهيا لانه محصور بين الحاصرين فيكون
الكل متناهيا لان الكل لا يزيد على ما بين المبدأ وكل واحد لانه يقطر من
وآخر فمن عليه بانه لا يلزم من تناهي كل واحد من اجزاء السلسلة الواقعة
بين المبدأين تناهي السلسلة بأسرها فان هذا الحكم من قبيل ان يقال ما بين
ا و ب اقل من ذراع وما بين ب و ج اقل منه فيلزم ان يكون
ما بين ا و ج اقل منه فانه غير صحيح واجيب عنه بانه ليس من هذا
القبيل لان المبدأ انما كان واحدا بخلافه في المثال بل من قبيل ان
يقال ما بين ا و ب اقل من ذراع وكذا ما بين ا و ج فانه يلزم
اذا اخذ مجموع الواقع بينه وبين ا لم يزد على الاقل من ذراع الا
بالطرف وهو حكم صحيح وفيه نظر لان الحكم في هذه الصورة بنى بخلاف
الصورة الممنوعة عنها اذ لا يلزم من تناهي كل جزء من اجزاء الواقعة
بين التقطيعين تناهي الكل لكونه غير واقع بين الطرفين اصلا
وقيل في جوابه ان هذا البرهان حدسي وصاحب الفوة الحدسية
يعلم ان هناك واحدة من العلل مع الطرف يحيطان بما عداهما
وان لم يتعين تلك الواحدة عنده ولم يمكن له الاشارة اليه على التعيين
اقول الفطن اللبيب يعلم مما مر في هذا الاعتذار فساد هذه المقدمة
اعني وجوب توسط الكل بين المبدأ وواحد ليس اعلى من الطرف حتى

يتبين به او متبينة عليه بل يكاد يكون عينه اذ لا معنى للاتحاد الا هذا
النهاية وليست شورى كيف يعتبرى الخفاجى فى هذا المقام مع جلالة تلك المدونة
خاتمة لما توقف جميع البراهين المذكورة على انه لا يجوز ان يكون
احد طرفى الوجود والعدم اولى بالنسبة لذاته غير مانع الى احد الوجوب
وان فيجوز ان يوجد بنفسه للاولوية الذاتية فلا يحتاج الى علة
مغايرة له او منتهى الى ممكن كذلك فلا تنبت الواجب وبعض تلك البراهين
على ان الممكن ما لم يجب بعلته لم يوجد ولا يكفى فى وجوده الاولوية
الحاصلة منها ما لم يبلغ حد الوجوب حاول تباين المطلبين لتتم الدائرة
وبكل الغرض فمقول المطلب الاول فالطرف الممكن لا يكون
احد طرفيه اولى به لذاته اولوية يكفى فى وقوعه والا فالطرف الآخر
ان امتنع بتلك الاولوية كان ذلك الطرف واجبا هف وان
امكن فلا يخ اما ان يكون وقوعه لو وقع بعلة اولا واثانى محال
لاستلزامه ترجيح المرجوح بلا مرجح وهو خلف مغرر ترجيح المساوى
بلا مرجح فنعين الاول وح فيتوقف الاولوية على انتفاء تلك العلة
اذ على تقدير تحققها يرجح الطرف الاخير والا لكان حاله مع العلة
كحاله بدونه فلا يكون للعلة علية واذا توقف على عدم علة المقابل فلا
يكون ذاتية وقد فرضت ذاتية هف مع انه المطلوب وعليه يرد الاول

انا لا نسلم انه لو تحقق سبب الطرف المقابل لم يكن ذلك الطرف اولى لذاته
لان رجحان احد الطرفين بسبب خارجى لا ينافى رجحان الآخر لذاته لان اختلاف
الجهة ولو تلك على بعضهم عن هذا الدليل الى ان ارتفاع المانع معتبر فى كل
علة تامة ولا شك ان علة الطرف المقابل مانع عن هذا الطرف فيعتبر
ارتفاعها فى علية واجاب عنه السيد المحققين قدس سره بان رجحان
كل واحد من الطرفين على الآخر فى حالة واحدة ممتنع وان كان باسباب متعددة
وسيوضح ذلك عن كثب ان شاء الله تعالى فلا يكون سبب الطرف الآخر
ح مانعا فى اولوية الطرف الاول فلا يتم التوجيه الذى اخاره المورد
انفا واقول هذا الكلام فى غاية المتانة والرزانة وربما يحتاج الى
التغاير بين ان وحدة الاضافة معتبرة فى التناقض واختلاف العلة
يوجب اختلاف الاضافة فلا يكون بينهما تناقض ووجه دفعه انه ليس كل
اختلاف اضافة فى مادة ارتفاع التناقض فانا نعلم قطعا ان آنى الوجود
فى زمان واحد لا يمكن ان يكون قائما وقاعدا او متحركا وساكنا او
متحركا الى جهة وغيرها ولو بيان اضافة الى مكانين والى علتين واما غير
العموم فى شرائط التناقض فهو شرط كلية الحكم الملتزمة فى القواعد المنطقية
فاذا ارتفعت لم يكن التناقض لازما بل قد يكون وقد لا يكون ووحدة
الاضافة الى العلة غير فصل الاولى فانه لا يدفع التناقض فتنبه

جزء اخر علته ما يمتنع للمنع عنه لما مر يمتنع مانعه ورح المعلول الاول اخر
قيل الاولى فان ما يرتفع من ما تقاعنه فهو على تقدير وجوده هو المعلول
الاولى اذ لا يصدر عن العلة الاولى الا واحد ورح نفي الكلام في انه لم
لا يجوز ان يكون الخ من هذه القيل فتدبر فانه دقيق **الرابع**
انا نعد تسليم افتقار الاولوية الى انتفاء علة الطرف الاخر نقول
لا يلزم افتقاره الى مؤثر موجود لجواز ان يكون وجوده اولى بالنظر
الى ذاته بشرط انضمام انتفاء علة العدم اليه فيتحقق بنفسه مع انتفاء
علة عدمه غير فاعل موجود فيستند بانتفاء الصانع تقاعنه واجب
بان علة العدم عدم علة الوجود فعدم علة العدم يكون وجود علة
الوجود او مستلزما له لان عدم المعدم اما نفس الوجود او مستلزم
له وهذا الذي قلناه اولى تامل قيل ان عدم العدم هو الوجود فانه
غير بين بل غير واقع والمط لا يتوقف عليه او على التقدير يلزم ان
يكون هناك امر موجود يكون هو علة له اولا زما لعلة ولما بطل
التسلسل ينتهي الى ما لا يكون كذلك وهو الواجب فثبت وفيه بحث
اذ عدم العلة قد يكون انتفاء امر عدمي كعدم المانع فيكون وجودا
او مستلزما له فعدم علة العدم الذي هو علة الوجود يكون عدما او واجبا
وقد سبق في حاشية التجريد على اصل هذا الايراد بوجه اخر وهو ان غير يقول

بان ايجاد لا يتصور ان غير الموجود وذلك يجعل وجود الواجب فيه
لاستحالة كون الممتنع غير حيث هي موجودة لها الا ورد عليه ذلك ان حيث
الممكن عنده انما هي حال موجود ومتقدم عليه بالوجود نعم غير جواز في الواجب
كون الممتنع من حيث هي حالة لوجود ما غير شرط يلزم في الممكن بكونه
وذلك بشرط غير مستند الى ممتنع من حيث هي وان كانت واجبة حال كونه
فالمراد قول ورح مبتنى باب اثبات الواجب اللهم الا ان يقتضي
عن ذلك بان ذلك الشرط ان كان امرا موجودا فلا بد ان ينتهي
الى شيء يكون موجودا لذاته غير شرط وهو الواجب والا تسلسل
المشروط الموجودة وهو ممتنع وان كان عدم مانع فلا بد ان
ينتهي الى عدم يكون واجبا لذاته بان يكون عدم ممتنع لذاته
وما يكون ذاته موجبة لشرط انتفاء امر ممتنع لذاته فهو واجب
لذاته او يقال ح لا يغير ارتفاع المانع على كونه قائلا الحكماء
في ارتفاع المانع عن المعلول الاول وان انتزاعا الى ما فيه من التفصيل
وان لتسلسل الارتفاعات الى غير النهاية وهو باطل لان التسلسل
ح ليس اعتباريا محضا ينقطع بانقطاع الاعتبار لانه في جانب العلل
دون المعلول كما في الامكان ونظائره في الممتنعات المشتركة
فافهم ذلك ولانه يحتاج جميع ذلك ان ينتهي الى علة موجبة غير ذوات

ان مجموعها واجب بالغير على ما مر في تحقيق الطريق الثاني والثالث من المسلك
الاول وان كان امرا انتزاعيا آخر سوى عدم المانع فان كان ذلك
الشيء الاعتبار حتى ان لم يكن ثمة كان التشبث واجبا والا فان ما يكون ذاته شرطا امرا
آخر ايضا ان لم يكن ثمة فهو واجب عندهم وان كان ذلك الاعتبار
حاصلا فهو يتوقف على حادث آخر وهكذا الى غير النهاية ويخلو جميع
تلك الاعتبارات الى دفعة الى علة موجبة او يقال ان الامور الاعتبارية
مطلقا ان يكون شرطا للوجود اصلا على ما قيل ان عدم المانع كاشف
عن الوجود وهو الشرط حقيقة فاعرفه فانه محل الزلل وقد يقرر
البرهان بوجه آخر وهو انه لو تحقق اولوية احد طرفي الممكن لذاته
فاما ان يمتنع طريان الطرف الآخر فيلزم الانقلاب او يكن ممكنا بلا
فيلزم ترجح المرجوح بلا مرجح او بسبب فيصير ذلك الطرف المرجوح
بالذات راجحا وهو محال لامتناع زوال ما بالذات بالغير وارد عليه
ما اورد في الوجه الثالث على التقرير الاول واجيب بمثل ما اجيب
هناك وهو في الحقيقة يعود الى التقرير الاول فيبقى عليه ما يرد عليه فالحاصل
ان جميع ذلك انما يتم ما ذكروه من البراهين متى وقد تسنح لي
في هذا المطلب بحمد الله تحقيق وهو انه لو تحقق لذاته اولوية احد الطرفين
لكان هو بعينه متحققا مرجحية الطرف الآخر ضرورة معينة لتحقق

فان جميع هذه الاعذار واهية
بل الوجه ما سنذكره من ان
الاولوية تستلزم الوجود الى
علة موجبة ضرورة ان مجموعها
واجب بالغير على ما مر في
تحقيق الطريق الثاني والثالث
من المسلك الاول ط لطه

بالذات ومرجوحية ممتنع لامتناعه ضرورة امتناع ترجح المرجوح
وامتناعه ممتنع لوجوب الطرف الآخر وقد فرض ان الاولوية غير
منتهية الى حد الوجوب وحديث كون الوجوب بواسطة قد مر دفعه و
نورده في صورة وعلى هذا القياس هكذا كلما كان الذات مقتضيا ما لاولوية
احد الطرفين فكلما كان الذات تلك الذات كان ذلك الطرف
راجحا كان الطرف الآخر مرجوحا وكلما كان الطرف الآخر مرجوحا
كان ممتنعا وكلما كان ممتنعا كان ذلك الطرف واجبا وقد فرض غير
واجب هذا خلف وهو برهان متين لا يرد عليه شيء مما اورد في هذا المقام
وقد غيرت بعد ما لاح لي هذا الوجه على ان شارح حكمة العين نقل اصله
في المباحث المشرقية وان لم يكن على ما قررته غير السبق والالحاق و
اورد عليه امور والمختار رجحانها انه ابراد اجنبي وهو انا لا نسلم ان امتناع
احد الطرفين يستلزم وجوب الطرف الآخر فان كلما عرف الطرفين
ممتنع عند الله وهي فيصدق امتناع احد الطرفين مع عدم وجوب
الآخر فالمختار اورده في صورة النقض التفصيلي وان رجح في صورة
النقض الاجمالي وغير الشارح العلامة لاجل ذلك الى ان امكان وقوع
طرف لما توقف على رجحانه وامتنع ان يكون الطرف المرجوح راجحا
على كونه مرجوحا فيجب وقوع الطرف الراجح لما عرف في الطبقات

وكلما كان ذلك الطرف راجحا

اورده

واورد المحشي على النقض السابق بعينه وجعل المحل في صورة التساوي

والراجح ان الممتنع في الاولى هو ذات الطرف المرجح من حيث هذه الحيثية

الصورة الراجح

لا من حيث هو مناقض للطرف الآخر من حيث الحيثية الاخر الاولى فانا

هو نقيض الممتنع وما هو ممتنع ليس بنقيض وكذا الكلام في صورة

التساوي واقول في اثبات المقدمة الممنوعة لو امتنع طرف ولم

يجب الطرف الآخر لكان جائز الارتفاع وقد فرض الاول ممتنعا

فان وقع فيلزم ارتفاع النقيضين وهو ضروري الاستحالة وان

لم يقع وهو جائز يلزم جواز ارتفاعهما وهو ايضا محال وان اورد

بصورة النقض فاقول هذا يدل على استحالة التساوي لاستلزامه

اجتماع النقيضين وارتفاعهما وهو كذلك فان الممكن يستحيل

ان يبقى على التساوي بل لابد من ترجح احد طرفيه في نفس الامر

والامكان امر اعتباري يعرضه في العقل فان العقل اذا لاحظ

ذاته مع قطع النظر عن غيره وجده متساوي النسبة الى الطرفين

وهو في نفس الامر يتعين بالمرجحات لا فعال كما يجوز ارتفاع التساوي

الذي هو مقتضى الذات بالغير فلم لا يجوز ارتفاع الرجحان الذي

هو مقتضى الذات بالغير ايضا لانا نقول ليس التساوي مقتضى الذات

بالغير انتفاء في الممكن ولو كان كذلك لما جاز ارتفاعه فكان مستحيلا

بل هو بالنظر الى ذاته متساوي النسبة الى الطرفين من حيث انه لا

يقتضي شيئا منهما لانه يقتضي تساويهما في نفس الامر نعم يقتضي

كونهما متساويين بالنظر الى ذاته وهذا هو المعنى بالغير

مرتفع اصلا فان قلت اللازم مما ذكرت ان الممكن من حيث

ذاته يتساوى نسبته الى الوجود والعدم وبذلك لا يتم اثبات

الواجب لجواز ان يكون الممكن مع امر آخر عدمي كارتفاع

المانع عن وجوده يترجح او يجب وجوده قلت احتياج الممكن

الى ما يعطيه الوجود ضروري وبذلك اتفق العقلاء كافة

على ان العلة الفاعلية ضرورية في كل معلول وان الممكن لا يمكن

ان يوجد لمعدوم وترجح وجوده ذلك فهو مباهت فيعرض عنه

من لم يجعل الله له نورا فما له من نور المطلب الثاني ان الممكن ما لم

يجب وجوده بعلته لم يوجد اذ لو لم يجب معها لكان اما متساوي

النسبة الى الوجود والعدم فيكون حاله مع العلة كما كان قبلها

وهو ترجح او وجوده ممتنعا وهو الخلف او اولى غير بالغ حد

الوجوب فلا يستحيل عدمه فليفرض معها الوجود في وقت والعدم

في وقت آخر فاختصاص احد الوقتين بالوجود ان لم يكن لمرجح

لم يوجد في الوقت الآخر فيلزم ترجيح احد المتساويين على الآخر

المعنى

بلا سبب ضرورة ان الاولوية الحاصلة من العلة مختصة في
كلا الوقتين فالوقتان متساويان فيهما وان كان ترجح
لم يوجد في الوقت الآخر لم يكن الاولوية اثنا تامة للوقتين
كافية في الوقوع والمقدر خلافه وبوجه آخر لو لم يجب وجوده
لكان وجوده اما مساويا لعدمه او مرجوحا اورد بالتنبيه
اليه وعلى الاول وان في يلزم ترجح المساوي والمرجوح وعلى
الثاني فذلك الرجحان اما بشئ من العلة التامة اذ ليس
فقد جزء منها كان العدم اولى لتحقق علته وهي عدم العلة
التامة فاذا كان اختصاص الوقت بالترجح لم يوجد في
الآخر لم يكن العلة التامة علة تامة فقد ثبت بهذين الوجهين
ان الوجوب بالعلة يلزم وجود الممكن وهذا الوجوب يسمى
بالوجوب السابق واحوجنا في تقدمه الى دعوى الضرورة
وحكم العقل بانه وجب فوجد ويلزمه بشرط الوجود
وجوب آخر يسمى بالوجوب اللاحق هذا ما تقرر عليه
كلام سيد المحققين قدس سره في كتبه الثلثة بعد
تزييف ما قيل غير ذلك في هذا المطلب فلعل يرد على
التقريرين انه على تقدير الاولوية لا يلزم امكان وجوده

في وقت وعدمه في وقت آخر بل اللازم منه امكان عدمه والوقت
وقت الوجود بان يرتفع الوجود في نفس ذلك الوقت و
يتصف بالعدم بدل اتصافه بالوجود ولا استحالة في امكان العدم
في وقت الوجود وانما المستحيل امكانه بشرط الوجود
كما تحقق في معيشتي المشروطة العامة فان الممكن ما يجوز عدمه
في الجملة ولا يلزم ان يجوز عدمه على اي وجه كان الا ترى
ان الزمان ممكن ولا يجوز ان يعدم تارة ويوجد اخرى
لاستلزامه الخلف وهو تحققه مع فرض عدمه على ما بين
في موضعه فلا يلزم من امكان عدمه امكان عدمه في وقت
وامكان وجوده في وقت آخر ولا مانع ان يمتنع في الوقت
الثاني انه متى فقد جزء من العلة التامة كان العدم اولى ويمتنع
قوله لتحقق علته وليس معناه بان علة العدم عدم العلة
الموجبة للوجود والمرجحة له معا لان عدم العلة الموجبة لا يقتضي
لجواز ان يبقى الموجبة ويبقى المرجحة فلا يكون العدم اولى
بل جائز اذ عند انتفاء جزء من العلة التامة لا يلزم انتفاء
المرجحة كما لا يلزم من انتفاء الوجوب انتفاء الرجحان
فالاولى ان يقال لو لم يجب وجوده لامكن عدمه مع

اولوية وجوده فيلزم جواز ترجيح المرجوح مادام مرجوحا
وهو ظاهر ويعلم من هذا الوجه ومما سبق في المطلب الاول ان الاولوية
ذاتية كانت او غيرها يستلزم الوجوب كذلك ثم اقول
ما ادعوه من تقدم هذا الوجوب على وجود الممكن مناف لما قرروه
من ان العلة التامة قد تكون بسيطة فانه اذا تقدم هذا
الوجوب على وجود الممكن تقدما بالذات يكون جزء من العلة
التامة لانه فلا تتحقق علة تامة بسيطة اللهم الا ان يتكلف
ويقال المعلول بالحقيقة هو وجوب الوجود وحينئذ قالوا ان
علة وجود المعلول قد تكون بسيطة اذا دوا به علة وجوب
وجوده ومصادمة لما قررة المتاخرون لاستحالة تعدد
المحققين قدس سره من ان ثبوت اثنين للشيء فرع ثبوت
المثنى له اذ الوجوب او ثبوتي فيكون ثبوته للشيء متاخرا
عن وجوده فالوجود السابق على الوجوب ان كان
عين المسبوق لزم تقدم الشيء على نفسه وان كان غيره
نقلنا الكلام اليه حتى يلزم ان لا يكون للشيء الواحد وجودات
غير متناهية وهو باطل على انهم قد اعترفوا بان الشيء
الواحد لا يكون له الا وجود واحد واعلم انه لم يزد الشيخ

الرئيس وغيره من المتقدمين في هذا المطلب على ان العلة التامة يجب
صدور المعلول عنها لا يصدر عنها والدليل الذي ذكروه
انما يدل على الاستلزام دون التقدم ودعوى الضرورة
في محل المنع وهذه المباحث مزيد تفصيل ربما يعثر
عليه في تعليقاتنا على الشفاء ولنكتف هذا آخر ما قصدت اليه في هذه
الرسالة مع تفرق الحال وتشتت البال ووقوعي في
زمان امتحنت فيه الهمم متقاصرة والهمة متناثرة يكتفون
بالخضاب عن الشباب وسيكتفون ترى السراب عن
الروى بالكتاب لكن هو الله ربي يحق الحق بفضله ويبطل
الباطل بعدله بيده الحسنى واليه الرجعى والصلوة والسلام
على نبيه محمد واله الكرام

بسم الله الرحمن الرحيم وبه نستعين

الحمد لله نقدس جنابه عن ان يكون شريعة لكل وارد وتنزه عن ان يطلع
عليه الا واحد بعد واحد بحيرت العقول والافهام في كبريائه ذاته وتوجهت
الاذهان والاوهام في بدايع عظمته صفاته وتثبت وجوده ببداهة وظهر
ذاته بصفاته يا من دل على ذاته بذاته وتشهد بوحدانيته نظام مصنوعاته
صل على حبيبك الذي دلت على ما هو مدار السعادات الابدية وهداك الى
ما هو مقر الكرامات السرمدية والله البررة الاتقياء وعترته الطيبة
الاصفياء هذه فوائد شريفة ونكات لطيفة وافية في حل
رسالة اثبات الواجب المنتسبة الى الله فائق في تحقيق اعلى المطالب للمولى
المحقق والفاضل المدقق افضل المتاخرين والكمل المتبحرين جلال
الملة والدين محمد الدواني بلغه الله جميع ما في الحين الى اقصى الامال والامالي
كتبتها تذكرة للاولى الالباب مني كلما على الملك الوهاب وجعلتها هدية لمحفل عز
كان عنده اشرف الخصائل تزويج فوائق العلوم والفضائل وهو صاحب
ايات العظمة والجلال وناصب رايات المكرمة والكمال وهو جالس مسند
العز والاقبال حارس طريق الافادة بالفضل والافضال ناظم منتظم
الملة الزهراء عالم معالم الشريعة الغراء نظام مباني الدولة الرفيعة قوام

تاما ضروريا وهو الامكان الذاتي على ما يستفاد من التقسيم المغير عندهم واما الذاتي
فلان الكل مطلقا مفتقر الى اجزائه وجودا وعدما كما يشهد به البديهة ومنعه مكابرة
والعقل بجواز استلزام محال محالا ليس كليا جاريا في جميع الصور لجواز ان
يكون احد المحالين منافيا للآخر فلا يجامعه فضلا عن ان يلزمهم والاول ان تعالى ان
المركب مطلقا يستدعي الامكان الذاتي وبيانه ان الاجزاء الذاتي كما انه يأتي
الوجوب الذاتي فلهذا احكموا بان البساطة تلزم الوجوب الذاتي والسبب
منه ان اجزاء الجزء ولو بالذات انما يستلزم اجزاء الكل بالغير لا بالذات
وان الموقوف على المحال وان كان محالا بالذات محال بالغير لا غير وان استحالة
اللازم ولو بالذات انما يستلزم استحالة الملزوم مطلقا سواء كان بالذات او بالغير
فعدم امكان اللازم بالذات لا يستلزم عدم امكان الملزوم كذلك وذلك لان عدم
الملزوم بالذات لا يستلزم امكان اللازم كذلك وذلك لان عدم الواجب
بالذات لازم لعدم المعلول الاول مع ان الاول ممتنع بالذات والثاني ممكن
بالذات وقال المصنف في حاشية شرح التجريد ههنا نكتة وهي ان امكان الملزوم
بدون امكان اللازم يستلزم امكان وجود الملزوم بدون اللازم وهو
ينتفي الملازمة بينهما والحق ان امكان الملزوم انما هو بالقياس الى ذاته وهو
يستلزم امكان اللازم بالقياس اليه اعني ذات الملزوم لا امكانه بالقياس
الى ذاته ولا يتوهمن ان هذا قول بالامكان بالغير فان ذلك ان يجعل الغير

وهو باطل

بحيث يستوي نسبته ذاته الى الطرفين وما كان فيه امكانه بالقياس الى الغير لا
في ذاته بسبب الغير وشتان بينهما انتهى كلامه والمحاج وحضوصا
الى الممكن ممكن لا بد ان يعتقد بان يكون الاحتياج الى امر لا يستند الى الذات والا
فلا ينافي الوجوب الذاتي اذ اعتبار الواسطة المستندة الى الذات لذاتها
لا يقدح في ذلك كما قيل وانصافا كلامه يدل على ان الاحتياج الى الممكن مطلقا
بالامكان وفيه ما فيه تدبر واعلم ان هذه البراهين مبنية على ان يكون علة الحدوث
علة البقاء حتى يكون الممكنات موجودة مجتمعة والا فيجوز ان لا يكون مؤثر
المؤثر باقيا في ان مأثر المؤثر في معلوله فلا يلزم اجتماع مؤثر المؤثر مع معلول
المؤثر المتأخر عن مؤثره وهكذا فلا يلزم اجتماع الممكنات الموجودة في الوجود

تأمل فعلة اما نفس المجموع او جزؤه او امر خارج عنه لا يذهب
الامر الخارج اعم من الخارج بتمامه ومن المركب من الداخل والخارج فلا يخيل
الحصر لان الجملة المفروضة هي من الممكنات الصرفة والمركب المذكور وان كان
داخلا في الممكن المطلق لكنه ليس بداخل في تلك الممكنات قيل لا يخفى عليك
ان احتياج جميع السلسلة من حيث المجموع الى علة اما بمعقول كان يلزم من
المجموع الممكن وجود وغير الممكنات الاجزاء ووجوداتها واما اذا كان ممكنا
ووجود غير الممكنات الاجزاء ووجوداتها فلا يعقل احتياج ذلك المجموع الى
علة بل على وجودات الاجزاء كافية في وجوده ومن البين المعلوم ان الممكن

فلا يكون ما فرض علة للمجموع بل لبعضه فقط علة لنفسه وعلة لعلة قال في الحاشية
لا يقال بطلان هذا الشق موقوف على بطلان الدور وقد ذكرت ان هذا الطريق
لا يتوقف عليه لانا نقول يكفي في بطلانه لزوم كون الشيء علة لنفسه وهو ليس بدور وذكر
كونه علة للعلة وقع نادرا لا يتوقف المطلوب عليه وانما وقع كذلك في كلام المتأخرين
ولكن في هذا الموضع يصيد وتقرر كلامهم وكثيره لم يستقط مما شاء منهم قائل
انتهى كلامه وانت تعلم ان هذا الاعتذار ليس على ما ينبغي والاولى ان يركن قوله وعلة لعلته
الا بما مر ما هو مخل بالمقصود والعقوبة بعدم استقاط مما شاء منهم تعالى وجه كيف
وهو يصيد ويقرر الدليل على وجه ينفع عنه فائدة ما يورد عليه ثم اعلم ان كون
الجزء علة لنفسه او لعلته منتفض بمحالات كثيرة بينة وغير بينة منها تقدم الشيء على نفسه
بمرتبة واحدة وبمرتبتين فصاعدا ومنها تقدم الشيء على نفسه بمرتبة واحدة وبمرتبتين وبمراتب
ومنها كون الشيء علة قريبة وبعيدة معا لنفسه ومنها كونه علة تامة وناقصة معا
لنفسه ومنها كونه علة تامة وناقصة معا لنفسه ومنها توارد العلتين المستقلتين على
معلول واحد شخصي فيكون علة امرا موجودا لامر آخر موجود لان علية الكل
الموجود وقد سمعت ما يتعلق به ذلك فتذكر والموجود الخارج عن جميع الممكنات
واجب لذاته لا خفاء في ان سياق الكلام يدل على ان جميع الممكنات التي في
سلسلة واحدة وبرشته كما الى ذلك فوله لا شك في وجود ممكن ما ويتجه عليه ان
الخارج منها لا يلزم ان يكون واجبا لذاته لجواز ان يكون ممكنا ولو فعل الكلام

اليه لزم اما سلسلة اخرى فالكلام في تحيزها ايضا كالكلام في الاولى وهكذا فاما ان الملط
اللهم ان ينقل الكلام الى مجموع الممكنات اما سلسلة واحدة او سلاسل متناهية او غير
متناهية فعلة اما نفسه او جزؤه او خارج عنه والاولان باطلان بيقين وكر فتعين
الثالث ولا شك في ان الموجود الخارج عن جميع الممكنات علة لهذا الوجه الذي اخذنا
واجب لذاته لانحصار الموجود في الواجب والممكن فكل ما هو موجود خارج عن احدهما فهو
داخل في الآخر ولعل مقصود القوم ايضا ما ذكرناه وان كانت عبارتهم قاصرة
عنه واعلم انه توهم ان الموجود الخارج عن جميع الممكنات واجب لذاته ومستلزم له
لكان اولى لتناول المركب عن الواجب والممكن ايضا وهو داخل في الخارج كما وقف
وهو الملط فقد تعالى ثبوت الواجب على تقدير عدم استناد ممكن اليه او
او بواسطة ليكون خلفا لازما على تقدير نقيض الملط لا ملزوما كما قيل ان لم يستند
اليه كذلك ممكن يلزم وجود ممكنات غير متناهية وعلى كلا التقديرين يلزم
من عدم هذا الاستناد وجوده فيكون محالا فيطل نقيض الملط فتبطل حقيقة وجب بيان
الحال كما ذكرنا لكن الخلف اللازم قد يكون غير الملط وقد تعالى فاخلف ومع
ذلك هو مطلوبنا وحاصل هذا الطريق ان وجود ممكن ما اما صادر عن الواجب
لذاته ابدا او انتهاء او صادر عن ممكن آخر اما على سبيل الدور او على سبيل التسلسل
وايا ما كان حصل الملط اما على تقدير الاول والثاني فظاهر واما على تقدير الثالث
والرابع فلان المجموع المركب الذي كل منه فرض ممكن موجود ممكن وكل موجود ممكن

ويعلم ان هذا السند لا يليس خلفيا فرض فيه تحقيق المط حتى يتوجه عليه السؤال المذكور

لا بد له من علة موجودة وتلك العلة ان نفس المجموع ان المجموع يشعر بان ح
لو سلم انه كذلك فلا يتاتى فوله وما ان ينتهى الى المجموع له فانتهائه الى الواجب
بما يشعر بانه اى يكون مصادرة فيه ان الاشعار بالمنافاة اى لا يوجب كون الاثبات
المذكور مصادرة لان الاشعار بالمنافاة اى لا بد من الاستلزام اصلا فضلا عن الاستلزام
الذهنى على ان الاستلزام الذهنى ايضا لا يلزم كون الاثبات به مصادرة وانما
يكون مصادرة لو توقف عليه العلم والاستلزام اعم منه وانما قلنا ان اثباته بما
يتوقف على العلم بالمنافاة اى يكون كذلك لان العلم بالمنافاة يتوقف على العلم بوجود
الواجب وهو يتوقف على العلم بالمنافاة ح وتمامه ان مصادرة قوليه فيه
ايضا مجال واسع ان اريد بالمجموع كل واحد لا خفاء في فساده التردید
لان المجموع لا يحتمل كل واحد كذا قيل قوله بلا ملاحظة الهيئة الاجتماعية الاولى ان يقال
بدون الهيئة الاجتماعية وكذا الحال في النظير وقد بينا ان الكل قد يطلق
مافيه فتدبر ونحقيقه انه توضيحه والاول ان كان انه هذا
ليس بمنحصر في هذين القسمين تامل ولا حاجة في ذلك الى اعتبار الهيئة
لا يخفى انه لو اعتبر الهيئة على وجه يكون عارضا للسلسلة التي كلامنا في ان علتها
ماذا يحصل ما هو المقصود ولا حاجة الى اعتبار عدم الهيئة ولو قرر الكلام بان المراد
لا حاجة الى اعتبار الهيئة الاجتماعية على وجه يكون جزء من السلسلة لكان اتم الملائمة
للوجهين ولا ينافيه قوله فيما سبق كما في الاعداد واعلم ان سند المحققين وسند المتوهم في

ورد سره وقال في حاشية شرح المطالع في الرد على مذهب الامام في التصديق بان التصديق
لا يكون عنده قسما من العلم الواحد اذ هى الامور المتعددة بالضرورة ان الاشياء المتعددة
لا يعتبر امرا واحدا ما لم يعتبر معها هيئة وحدانية هى جزء صورى للمركب منها انتهى كلامه ولا
خفاء في دلالته على ان الهيئة في كل مركب لا بد ان يعتبر جزء منه وهذا مخالف لما ذكره في
سائر كتبه في تقرير هذا البرهان وغيره والحق هو ما وقع في هذا المقام
اذ لو وجب تقدم العلة التامة في المركبات تقدمها على نفسها بل يتبين هذا
نافي الاعتراف بعلية العلة التامة بل يوجب ان يكون الامر بالعكس فهو مصحح
لاطلاق العلة عليها فهو مصحح لتقدمها على المعلول وهذا وان كان واقعا ساقي
مقام السند لكنه كلام مشهور فيما بينهم والمقصود هو التنبيه على ما فيه وقيل انه
ايراد هذا السؤال ههنا مبنى على ان يكون المجموع المركب من الممكنات مشتملا على المادة
والصورة اذ المانع من تقدم العلة التامة على المعلول انما يتصور في هذه الصورة
على ما هو مقتضى كلامهم ومن البين ان المجموع المذكور لا يشتمل على جزء صورى على ما حقق
في جواب الاعتراض الثاني من ان الهيئة الاجتماعية لا تعتبر في ذلك المركب وفيه
ان ذلك الكلام جار في كل علة تامة لمطلق المركب كما لا يخفى ومقصوده ذلك في
المادة المخصوصة وهى المركب من المادة والصورة لا يجدى نفعا والترقيه ان المجموع
اجزاء التى اعنى ذلك التى اذا اخذت مع غيرها كان هذا المجموع متاخرا عن الاول
سواء كانت تلك الاجزاء بعضها مادة وبعضها صورة اولا اولا خارج

فيه تأمل لجواز ان يكون امرا اعتباريا لا مدخل في وجود المجموع المركب عن الموجودات
الممكنة والواجب لذاته والاولى ان يقال المجموع الواجب والممكن الذي كان الواجب علة
تامة له كالمعلول الثاني مستغنيا عن علل اخر الممكنة ممكن لاحتياجه الى كل جزء من اجزائه وعلته ان تمة
نفسه اذ ليست جزئية منه ضرورة احتياجه الى الجزء الآخر ولا خارجة عنه اذ لا علة اصلا
للواجب وهو علة تامة لكل جزء آخر على ما فرض فليس شيء خارج فيه مدخل في
الحال في مجموع الامور الثابتة في نفس الامر سواء كانت موجودة في الخارج امورا كالامور
العدمية الواقعة في نفس الامر او لا خارج عن هذا المجموع العلة التامة مجموع

في هذا الحكم بحث مشهور ربما نبه هنا في مقام التسليم اعلم ان هذا التسليس على
ما ينبغي اذ دعوى لزوم تقدم الشيء على نفسه ليست مبنية على ما سنه حتى تجدي نفعا
بل على انها علة وكل علة يجب ان يتقدم على معلولها لان العلية هي المعنى الصحيح
لكلمة الفاء التي هي للتعقيب فلا يتصور في الكلام فيها او فيهما معا ولو كان متشاوجب
تقدم العلة ان تمة على المعلول كما ذكره عمر ان كل جزء منها يتقدم عليه لزم ان
يتقدم المعلول المركب ايضا على نفسه لان كل جزء منه متقدم عليه كما ذكره وهذا
غلط ظاهر لا يخفى على من له ادنى تأمل فضلا عن حكيم انما يلزم لو كان علة تامة
للكل اذ هذا وان وقع في مقام التسليس يجدي اذ العلة التامة للكل لا يمكن ان
يكون علة لجزء منه لان هذا الجزء داخل في العلة التامة للكل وليس علة لنفسه نعم
العلة التامة للكل متقدمة لعلل اجزائه بالسرمد والعقل مراده هذا وان كانت عبارته

قاصرة عنه ثم لا يخفى عليك ان المراد بالعلة لا ينحصر في العلة التامة والفاعل بل يتناول
احتمالات كثيرة لكن لا قرب عن منها هذا ان الاحتمال المذكور ان تأمل
يعني انه فالمسبب المعلول الآلية والى ما صدر عنه ان حمل الاسناد على اطلاقه كما هو الظاهر
يلزم ان يستحيل التخلف عنه وان حمل على الاسناد اليه بطريق التأثير فقط فلا يستحيل ذلك
لكنه خلاف الظاهر وسيجيء لهذا موضع نفع فاحفظه واعلم ان الفاعل المستقل
في التأثير بالمعنى المذكور لا يلزم آنه لازم لكل ممكن وانما يلزم ذلك لو ثبت الانتهاء
الى الواجب لذاته وانه اول المسئلة فلا ثبت ان له علة بالمعنى المذكور وسياتي
تحقيق الكلام في هذا المقام وهو ح جوزه ويحتمل بعيدا ما اشتهر فيما بينهم
من ان الفاعل قسم من العلة الخ رجع الى المعلوم وسيجيء ما يجدي نفعا في هذا المقام
لا فعلى كل حتى يمنع ايضا هذا السؤال انما يظهر ورود ه لو لم تفد العلة المجموع بعقد الذي
هو مجموع اجزائه ممكن فان الدليل المذكور لا يجري فيه لا يخفى عليك ان الدليل
المذكور يجري فيه ايضا وفي تغيير ذلك بيان تعال الفاعل المستقل بالمعنى المذكور في
المجموع الذي هو المركب من الواجب والممكن يجب ان يكون فاعلا في كل واحد والا
لم يكن فاعلا مستقلا في المجموع ضرورة عدم استناد بعض الاجزاء اليه الى اخره
اصلا وقد اخذ هذا فيه بدليل قوله ضرورة استناد بعض اجزائه الى الغير وغير
معلوم له فهذا امر قبيل النقض على زبدة الدليل فاتل فيه ما فيه قبيل
ويمكن ان يقال بان المراد بالفاعل لا مطلقا بل الفاعل المستقل بالتأثير بعض

الاولى لا يتأتى على ما ذكر

ان العلة التامة للكل ليست علة تامة للجزء

وذلك لان ما يوجب الكل انما هو الاجزاء بالاسر

انما يتم لو كان العلة التامة للكل هي الاجزاء بالاسر

ان تمة علة وعلته يتأخر عن المعلول

اي تمة علة وعلته يتأخر عن المعلول

اي تمة علة وعلته يتأخر عن المعلول وهو ان العلة

علة الكل ليست علة للجزء

علة الكل ليست علة للجزء

ان الجزء منه ينحصر في المادية والصورية

انه لا يستند المعلول الا اليه والى ما صدر عنه بقي الى ظهر بطلان ما ذكر قيل انه
يجوز ان يكون ما قبل المعلول الاخير اى السلسلة المستندة تماما قبل بمرتبة واحدة
الى غير النهاية علة للجميع وهو اى ما قبل المعلول الاخير معلول لما قبله بمرتبة واحدة
وهكذا الى ما لا يتناهى وقوله لانه لو كان ما قبل المعلول الخ دليل على بيان بطلان
ما قبل بالكيفية المذكورة او على بطلانه مع تغيير وبيان انه لو كان ما قبل المعلول الاخير علة
موجودة للسلسلة بأسرها مستقلة بالتأثير فيها حقيقة لكان يستند تلك السلسلة
الا اليه والى ما صدر عنه ولا شك انه ممكن فيكون صادرا عن نفسه فيكون علة لنفسه
قطعا وايضا يكون جميع السلاسل الغير المتناهية التي قبل ما قبل المعلول الاخير صادرة
عنه بل يكون كل حلقة من تلك السلاسل صادرة عما بعدها والمستند الى المستند الى الشيء
الى ذلك الشيء فيلزم كون الشيء علة لنفسه بعدة وسائط وفيه بحث يستطلع
عليه والغرض من عقد هذا الجواب الخ هذا الاخير اعني بوجهيه معارضة في
المقدمة القائلة بان فاعل المجموع بالاستقلال فاعل لكل جزء من اجزائه فيكون ضائعة بدليل
في الجواب لو فرضنا ثلثة اشياء وكذا الحال لو فرضنا اشياء الخ كل منها
معلول لعلة اخرى الخ ان لا يكون فاعلة خارجا عن فاعل الكل فيه انه
لا يتم ما ذكروه من انه لو كان ما قبل المعلول الاخير علة موجودة للسلسلة بأسرها
مستقلة بالتأثير فيها حقيقة لكان علة لنفسه قطعا وذلك لان ما قبل المعلول
الاخير علة موجودة للسلسلة بأسرها مستقلة بالتأثير فيها بمعنى ان فاعل كل

موجودة

جزء لا يكون خارجا عن فاعل المعلول الاخير لانه بعينه يكون فاعل الكل جزء ولا يلزم
منه الا ان يكون فاعل ما قبل المعلول الاخير ليس بخارج عنه ويجوز ان يكون هو فاعلا
فيه وهو ما قبله بمرتبة واحدة وهكذا ولا يلزم منه كون الشيء هو علة لنفسه اصلا
وايضا لا يستند المعلول الى ما هو خارج عن فاعل الكل بالاستقلال على ما هو مقتضى
هذا الكلام مع انه يجوز ان يستند الى ما هو خارج عنه اذا كان صادرا عنه حيث
قال فيما سبق يعني انه لا يستند المعلول الا اليه والى ما صدر عنه فيهما مدفوع بل
نقول ان الكلام السابق بظاهره يدل على ان المعلول لا يستند الا الى الفاعل
المستقل او الى ما هو خارج عنه وهو ما صدر عنه وهذا الكلام يدل على ان المعلول
لا يستند الا اليه او الى اجزائه تأمل فيه فانه هنا واعلم ان الجواب الاول هو
باختيار الشق الاول ومنع بطلان اللازم وهو تخلف الفعل المستقل بالمغير
المذكور وان الجواب الثاني هو باختيار الشق الثاني ومنع لزوم تقدم الجزء الاول
على وجود علته وبهذا اندفع الايراد الثاني انفا بيانه ان مجموع العلل
الثلثة علة مستقلة لمجموع المعلولات كما ذكرتم ولا يلزم ان يكون علة لشيء من تلك
المعلولات بل لا بد ان لا يكون فاعلا كل منها خارجا عن مجموع العلل الثلثة المذكورة
وهو محقق فلا يلزم المحذور الخ فعلة اولى منه بان يكون علة لثلثة
تأثيرات اكثر الخ فيه كلام يسبق التفصيل وكذا الحال في قوله ويمكن التمسك بهذا
الدليل الخ فيما تقدم عنه في الحاشية هذا في صورة التسلسل وفي صورة الدور يلزم

في الفساد

ترجيح المساوي وهو في الفساد شريك مع ترجيح المرجوح فتدبر انتهى كلامه وبنبغي ان يعلم ان الاستدلال بلزوم ترجيح المرجوح يكفي فيه التسلسل الثالث اولا ولا حاجة الى ذكر التسلسل ثانيا حتى يحتاج في بيان لزومه الى المقدمة الثانية بان قابل الكل بالاستقلال قابل لكل جزء كذلك بمعنى ان فاعلا لا يكون خارجا عن فاعل الكل ثم اعلم ان ما ذكر في تعريف الفاعل المستقل بالتاثير ان حمل على ظاهره وهو انه لا يسند المعلول الا الى نفسه او الى ما صدر عنها لا يكون شئ من آحاد التسلسل فاعلا مستقلا بالتاثير فيها وان حمل على معنى انه لا يسند المعلول الى امر خارج عنه اصلا او يسند الى امر خارج صادر عنه كان كل ما قبل المعلول الاخير من التسلسل الغير المتناهي فاعلا مستقلا بالتاثير لصدق تعريفه عليه ولا يلزم ترجيح المرجوح بل يلزم توارد الفواعل المستقلة الغير المتناهية على معلول واحد وفيه خفاء تامل

وهو قوله وهذا اعترض عليه بانه

ثم لا يخفى ان منع عدم جواز كون العلة غير المجموع كما يجعل وتقدير كون المراد بالعلة العلة التامة كذلك نجعله على تقدير كون المراد بالفاعل المستقل بالتاثير بالمعنى المذكور فلا يجدي الاستناد منها اليه نفعا وذلك العلة لا يكفي ان يكون غيرها لانتفاء قرائن المنع المذكور انما اورد عليه على تقدير كون المراد بها المعنى المذكور في الجواب عن الايراد الباقي على الطريق المذكور فلو اخذت تلك العلة الموجودة على الوجه المذكور لجاز انتفاء كونها غيرها وما ذكره في بيانه حيث قال لان العلة

الموجودة التي سواء كان ذلك الغير او غيرهم اذ اقر الكلام على الوجه المذكور سابقا ولا شك ان الكلام بالعلية لو استدعى التقدم والمغايرة لكانت العلة التامة ايضا كذلك وبالجملة لا فرق بين العلة التامة والفاعل المستقل بالمعنى المذكور في وجوب التقدم على المعلول وعدمه وما ذكره المصنف لا يدل عليه والاولى هو المشار اليه الذي يكفي لقصد ابطاله بالدليل الاجمالي على ما يجيء ان شاء الله تعالى وانما لم يكتف بالاجمال في ابطال التسلسل كما في المسلك الاول الذي لا يتوقف على ابطال الدور والتسلسل فلذا لقصد ابطال تعليل كل واحد من التسلسل بالآخر منها لانه هو التسلسل في جانب العلة ولعل ذلك وضع الخبر الغلط ثم التنقل وان اريد ابطال على حقيقته الحالي فارجع الى ما ذكره المحقق الشريف قدس سره في بحث العلة والمعلول من شرح المواقف وغيره لانه قدس سره ذكر في توضيح دليل ابطال التسلسل وانه هناك في غاية الوضوح بخلاف ما نحن فيه فانه باطل بديهة فيه انه تم لا يدل على ما ذكره ولا يخفى على الناظر وقوفا على بعض ما نحن فيه عليها فتامل من الايراد الاول ان تعال من الايراد الباقي لكونها غير واجبة التقدم كذا في بعض النسخ وفيه ان عدم وجوب التقدم بل وجوب عدم التقدم لا يدل على جواز كونها عين المعلول فليس غرضهم بيانه كما يكون ان يكون غير المعلول شيئا على ما ذكره كما نقله على ما ينبغي نعم يتم الكلام بهم في مقام المنع والسند مذكور اذ لو جاز كون العلة التامة مقتضى الممكن لكفى الممكن في وجوده هذا ثم بناء على ان كون العلة التامة مقتضى الممكن

الاول من فلسفنا

الموقف

على ما جوزوه انما هو فيما اذا كان المعلول مركبا خاصا لا في مطلق المعلول ولا في مطلق
المركب بل انما هو في بعض المركبات الخاصة ولا شك ان علة الذات وان
كانت نفسه بكنه لا يكفي في وجوده بل هو محتاج الى غيره في وجوده كما اخترناه
احتاج كل ممكن الى مطلق العلة تماما خفاء فيه ولم يكره احد ولا يمنع كون العلة
الذاتية في بعض الصور المذكورة غير المكنى ومنه علم ضعف قوله ولو توهم ذلك
والمنع اى المنع المذكور وهو عدم جواز كون العلة الذاتية نفس معلولها فليتأمل اقتصار
المكنى الى غيره وح يسد باب اثبات الصانع بالامكان ايضا
بم ح بنا على ان اقتصار كل ممكن موجود الى مطلق العلة بسبب الفعل ضروري و
متفق عليه ولا يمنع كون العلة الذاتية على المعلول في بعض المواد ولذا
اختار وا كون العلة هي الفاعل المستقل بالتأثير وح وقع السؤال المذكور وقيل
وفيه عليه الاستدراك المذكور لا يضر المانع بل يحتج لان الكلام على الذين قرروا ذلك
المنع وعدلوا الى دليل آخر فتأمل والا لكان قد تم ما ممنوع وما ذكره
في بيانه انما يجدي نفعا لو كفى ذاته في وجوده وانه تم ما ذكرناه انفا
لجواز انتهائه الى ممكن قديم لا خفاء في ان العلة الذاتية للحادث لا بد ان يكون
حادثة كذلك لان قدم العلة الذاتية يستلزم قدم المعلول فليتأمل في تحقق
لكل حادث امور حادثة غير متناهية سواء كانت موجودة في الخارج او لا
لكن الكلام في ان التسلسل في امثال هكذا الامور هل هو محال ام لا تأمل

فلو كان علة تامة لنفسه كان واجبا بما فيه تمام ذكرناه آنفا فلا تغفل
لا يقال انما يلزم ان لو كان السؤال معارضة او منعا لاستلزام الدليل للمدعى
لانا نقول الواجب للخارج عن التقسيم هو ما يجب له الوجود وبالنظر الى ذاته فينبغي ان يكون
مراده بوجوب وجود الشيء بالنظر الى ذاته ان لا يكون لغيره مدخل في وجوب وجوده
ولا يفتقر في وجوده الى غيره سواء كان ذلك الغير داخلا في ذاته او خارجا عنه فيتفق
مقتضى التقسيم الذين اعترفوا بصحتها وح لا يلزم كون الممكن المركب الذي علته
التامة نفسه داخلا في الواجب لافتقاره الى جزئه ومنه يعلم ان كل مركب ممكن
فيكون كل من الواجب والممتنع بسيطا كما ذكرناه لانا نقول بكفى دخوله
في الواجب على بعض التقسيمات التي اشرت بما فيه تمام ذكرناه آنفا واعلم
انه قد وقع في بعض النسخ في اثبات ان العلة التامة للممكن لا يجوز ان يكون
نفسه ان الممكن هو ما لا تقتضي ذاته الوجود والعدم اقتضاء تاما
فلو كان علة تامة لنفسه كان مقتضيا لوجوده اقتضاء تاما اذ العلة التامة تقتضي
وجود المعلول وفيه ان هذا ممنوع على تقدير كونه صحيحا وايضا معنى اقتضاء ذات
الشيء وجوده اقتضاء تاما انه لا يفتقر في وجوده الى امر ليس منه الى ذاته ولا شك
ان المركب يحتاج الى كل من اجزائه ولا شيء من منتهاه اليه بل هو ليس منه الى كل منهما
فلا يلزم من كون العلة التامة للممكن بعضه ان لا يكون الممكن ممكنا وانما يكون واجبا
لذاته ولذا اوجب بساطته وهو العلة التامة البسيطة فيه ان العلة التامة

التي هي عين العلة الفاعلية لا يلزم ان يكون بسيطة لجواز ان يكون تلك العلة
الفاعلية مركبة نعم العلة التامة البسيطة لا بد ان يكون فاعلية كما قالوا
وذلك حيث لا يتصور مانع عن المعلول لما كان كون ارتفاع المانع
جزء اخير جميع العلل التامة محل توهم وتردد بخلاف سائر العلل الناقصة مثل
المادية والصورية وغيرذلك كما سيظهر انشاء الله وقعه ولم يتعرض لغيره او
فيه بحث لان ارتفاع المانع وعدمه مطلق يتحقق في جميع العلل ولو على سبيل
بعض المهيات والاشياء اذ امكان عرضانه ان يمنع المعلول ويتاخر فيه فارتفاعه
وعدمه معتبر في العلل ولو لم يكن كذلك لم يكن ارتفاعه معتبرا فيها كان يتحقق
محل تامل لانه معلوم انتفائه وبالجملة ان كلام المصنف معلوم الانتفاء على التقدير
الاول ومشكوك فيه على التقدير الثاني ولعل قوله كما قالوا اشارة الى ما ذكرناه
ضرورة ان احتياج الممكن الى ما يعطيه الوجود ضروري فيه اي الممكن
على ما ذكروه هو ما يتبقى ذاته الوجود والعدم اقتضاء تاما ويكون ان يقتضي
ذاته الوجود مع شرط عدمي او وجودي غير مستند الى ذاته الوجود وكذا
يكون ان يقتضي ذاته الوجود اقتضاء غير تام ويكون هذا الاقتضاء مع انضمام
امر آخر تاما او يكون هذا الاقتضاء لافادة الرجحان كما في وجوده فقد سقط
منا الاشارة الى ذلك وعلى جميع هذه التقادير لا فاعل لوجود المعلول وبالله
تنتفي هذه الاحتمالات خرد ليل ويجيء ما يجدي ينتفي في هذا المقام بخلاف

ما سوا لما من العلل قال في الحاشية لان المعلول لو كان بسيطا والفاعل موجبا يجب
ان يغير العلة الفاعلية ولو كان مركبا والفاعل موجبا لا يجب له الغائية ولو كان
المعلول بسيطا والفاعل مختارا لا يجب له المادة والصورة ولو كان مركبا و
الفاعل مختارا لا بد له من المادة والصورة والغاية جميعا انتهى كلامه افتقر
من العلل على الاربع المشهورة ولم يذكر المعد والمعين والآلة وانت خبير
بانها راجعة الى تلك العلل الاربع كما يبين في موضعه وهو يحيى
لما تقرر قد مر الكلام ولو لم يتم ذلك لاندفع البرهان عن المتكلم
هذا ان تم الى في هذا المقام ومع ذلك ليس بتحقيقي بل اتم ما تم من
تعقيد كون هذا الدليل تاما واما عند من لم يعقده فلا على ان الذكر
لو ترك العناد ولاحظ نصريح العقل وحده الامر كذلك شيئا والا ولم الم
فيه له في البدهة لكنه بعد التامل محل نكاك فدا تنزنا اليه ويجيء التفصيل الكلام
فيه انشاء الله فقد اجبنا عن جميع الاجزاء اه هذا الجواب فيه بوجهين
مغالطة مبتنيا على عدم الفرق بين الكل الافرادي والكل المجموعي كما يعلم من
كلام المصنف ومع ذلك كلام على السند لان السؤال المذكور مناقضة وما
ذكر في سنده انما ولو حمل على السند لان يمكن ان يكون الجواب بوجهين منعا
مع السند ويكون قوله وانت خبير بما يرد عليه اه كلاما على السند على سبيل
المنع وانه غير موجه لهما اعتبارات اعتبارهما مقررين اما في انه

مجموع الاجزاء الذي هو عين المركب جزاء من العلة التامة اصلا سواء كان هو كل اجزائها
من العلة المادية والصورية اولا واعلم ان هذا الجواب ايضا على تقدير
تمامه انما يجدي نفعا اذا كان وكزه مستدلا على عدم تقديم العلة التامة لا منعا
لمنع المستدل ما تلى في هذا المقام بظهر لك بالتأمل وامّا الثاني وهو ان مجموع الموجودات
من الواجب والممكن ممكن ايضا وكذا الحال في المجموع المركب من الواجب لذاته وممكن له
الذي هو غاية ايضا ممكن وعلة التامة نفسه وكذا الحال في المجموع المركب من امور كل
منها واجب لذاته فانه ممكن كما مر تحريره وعلة التامة نفسه وكذا الحال في مجموع الامور
الواقعة في نفس الامر معا في زمان واحد سواء كانت الامور الواقعة في موجودة في
الخارج اولا واعلم ان هذا الوجوه كلها قادحة في كون العلة التامة معارة
للمعلول اولا وبالذات وفي نفعتها عليه مانيا ولا وجه لتخصيصها بتعدادها عليه
هذا ويعلم مما تلى ان فعل الممكن لا يلزم ان يكون خارجا عن مجموع انهم عدده من اقسام
الخارج حتى المعلول وان فعل الكل لا يلزم ان يكون كذلك بالنسبة الى جميع
اجزائه بل بالنسبة الى شيء منها بل الحق ان يقال تحليل ايضا القول بان فعل مرفوض حتى
كل معلول وكذا تحليل كل حرف وجوب معارة للمعلول وتقدمه عليه كما في العلة التامة
وبالجملة تحليل بملك الوجوه المذكورة كثير من القواعد المتهورة فيما بينهم ولا يخفى فعل
التفطن لتفصيلها اللهم الا ان يقال ان تلك القواعد مخصوصة بالممكنات الفقيرة
فتدبر ووجه التنقيح عنه ان يقال المجموع بهذا المعنى اذا قيس تحت لان المجموع بالمعنى

المذكور هو الكل المجموعي المغاير للكل فرق فان حكم الفرادى قد يخالف حكم المجاميع
كما ذكره فكما ان كل واحد واحد يستدعي علة فكذلك المجموعي الذي هو المركب من
تلك الاحاد يستدعي علة غاية ما في الباب ان يكون الاولى واحدة والثانية متعددة
ولا يصح ان يقال ان علل المجموع من علل الاحاد لان الاحاد كلها اجزاء داخلة في
المجموع المركب منها وليست خارجة عن علة التامة بل داخلة فيها وليست كذلك بالنسبة
الى علتها والفرق بان المعلول الاخير ليس داخلا في العلة التامة للمجموع كما انه ليس داخل
في علل الاحاد بسقط بل جيدا محصله وهذا اخر ما تيسر لنا الكلام على المجموعي بالكل الاولى
وقد مر مرارا في كلامه وسيجيء الاشارة الى الفرق بينهما صح انه في حد ذاته
مما خفاء فيه وما هو المشهور فيما بينهم وسيجيء في كلامه الاعتراف بما ذكرناه وبعد
اللتيا والتي ليس هذا الكلام بظاهره بقادح فيما ذكروه من ان جميع الموجودات
من الواجب والممكن ممكن آه وبالجملة كل من مغايرة العلة التامة للمعلول وتقدمها
عليه في جميع الموارد في غاية الفساد والاشكال ومع ذلك القول بعلية العلة
التامة محل بحث اذ لا وجه لعلية التي ولنفسه ولما كان متقدما عليها انتزاعيا
فتذكر تامل يظهر لك حقيقة الحال في تحقيق هذا المقام وما ذكره المصنف في هذا المقام
مما لا ينفع لدى تحقيق المرام فانه مشحون بالنقض والاختلال ومملو بالكر وفر
والاشكال وفاتي في حاشيته هذا المقام انت خبير بما يلزم ذلك لم يتم اصل البرهان
اذ يجوز ان يكون المعلول الاخير خارجا عن مجموع العلل ويكون كل فرد من السلسلة معلول

الوزد السابق عليه وجميع على الاحاد وهو ما فوق المعلول الاخير الى غير النهاية كما سنذكره
ونشير الى ان النظر المذكور لا يتأتى اذا كان الترديد في الفاعل المستقل انتهى كلام
تأمل ووهم الفرق انما يتأتى على لفظ الجمع والايهام المركب الذي يدخل
فيه الصورة وقد تحقق الفرق كما ذكرنا وليس المتبادر ما ذكره ولا مدخل للمركب
الذي يدخل فيه الصورة بل مطلق المركب يجب ان يكون متعاقبا الواحد واحدا
وقدم تفصيل الكلام فيه وفيه نظر لان المجموع الآحاد متعاقبة كما صرح فيما ذكرناه
ولا وجه لايراد امثال ذلك الكلام وردا واذ قد تخلص الشبهة اندفع
انه غير ما فيه مما سبق فان الشبهة اراد انه الخلت الشبهة في مادة الممكنات
الصرفة اذ بذلك يتم الفرق ولا يضر بقاء الشبهة في مجموع الواجب والممكنات كما انه ليس
صورة العدول الى العلة المستقلة اتما يتم عدم كونها اجزاء اخر المعلول في الممكنات
الصرفة ولا يضر كونها اجزاء في المركب من الواجب والممكن انتهى كلامه وفيه ما فيه
منه بان مغايرة العلة التامة للمعلول انما يتم في مجموع الواجب والممكنات كما ان تقدمها
عليه كذلك والكلام في الشبهة الخلت في مادة الممكنات الصرفة محل تأمل ولم
يظهر مما سبق ويجيء تقعاتها ما ذكرناه انفا فلا تغفل ونقل منه حال قوله
كانه في صورة العدول الى العلة المستقلة آه نعم والتفصيل بكثير العناء والشبهة
الفاد المخلة بمبالغة العاقل غير متوجه الا على خبر استدل بتقدم اجزائها
على تقدمها لزوم هذا الاستدلال لزم تقدم كل مركب على نفسه وانه يبقى البطلان وقد

ان جزء ممنوع ما ذكر

ذكرناه فيما سبق على ان اتساق الية آخر الكلام هو ما لا يكون المعلول مستندا
الا اليه او الى ما يستند اليه او الى اجزائه اعلم انهم قالوا في الجواب عن الايراد الثالث
ان المراد بالفاعل المستقل ما يتأثر بتمامه اذ لا يستند المعلول الا اليه او الى ما هو عينه
وقالوا في الجواب عن النقض على ان الفاعل المستقل للمجموع فاعل للاجزاء على ان المراد
بكونه فاعل الكل انه فاعل لكل جزء ولعل المتم استنبط منها ما ذكره
وهو ما لا يكون المعلول مستندا الا اليه او الى ما يستند اليه او الى اجزائه تأمل
فيكون الاحاد المستندة الى نفسه الى نفس العلة اكثر سواء كان الاسناد الى
نفسه بواسطة او لا ظاهر اللزوم لقوله وان كان اكثر تأثيرا لكنه اي العلة
المذكورة اقل انما على على الاجزاء فيكون الاحاد المستندة الى اجزائه اي اجزاء
العلة اقل وهذا التفريع محل تأمل لان اللازم مما سبق ان يكون اجزائها
اقل بل تفعل كلي كان مستندا الى نفسها بواسطة او لا هو مستند الى اجزائها
والتفاوت بين كل جزء وعلته انما هو بقلة الاجزاء وكثرتها لان علة اقل اجزاء
منه وكذا الحال في قوله لكن المستند الى اجزائه اكثر لان ذلك اجزاء اكثر اجزاء اخر
علة لان المعلول المستند الى اجزاء اكثر فليتأمل ما ذكره من التفاوت بين
علة الجزء ونفس الجزء هذا مما ينبغي التنبه فيه ولا يخفى عليك ان الفرض مما ذكرناه
هو التنبيه على ضعف ما ذكره في تخصيص سند المنع في حد ذاته لا دفع المنع فلا
يرد ان كلام على سند المنع حقيقة فلا يجدي تفعا تأمل واعلم ان الفاعل المستقل

بالمعنى الذى ذكره وهو ما لا يكون احاده مستندة الا اليه اولا الى ما يستند اليه اولا الى
اجزائه صادق على كل جزء المجموع الذى هو ما فوق المعلول الاخير الى غير النهاية وجزء المجموع
الذى قبل اخيرته واحد الى غير النهاية وهكذا لان احاد المجموع الذى يدخل فيه المعلول
الاخير ايضا مستندة الى كل جزء من تلك السلسل الغير المتناهية اولا الى ما يستند اليه اولا الى
اجزائه والمعقول بان كل جزء من تلك فعلية اولى اما تجدى نفعا او اقبل انتفاء
لجزء علة للمجموع لا علة واما اذا قيل بعلية كل جزء من تلك الاجزاء فهو مردود ولا حاجة
الى تصحيح كل جزء لجزء وعلة على الآخر جزء وجه والكلام فى انه يلزم توارد العلل
المستقلة على معلول واحد شخصى بسيط ومعقدا اقوى محوج فى العلية والتأثير
تماما مستند الى اجزائه بل نقول ان ما يستند المعلول الى اجزائه ليس بعلة له جزء من تلك
الحقيقة وان كانت اجزائه كذلك قلت مفهوم العلية الاستقلالية
محقق فيهما آه اكاد ان اقول تغير الكلام المذكور وترك له والا فلا خفاء فى انه يلتفتوا
الى ما ذكره جزء من الكل منها حقيقة وفى الآخر لى يكفى ان يعامل يكفى اختيار الشق
بان يكون ما فوق المعلول الاخير الى غير النهاية علة للمجموع وهو معلول لما قبله
بمرتبة الى غير النهاية وهكذا اقوله لكل جزء آه قلنا لا يقدح هذا اذا قيل
بعلية كل جزء من تلك الاجزاء على الاستقلال وقد ذكر لان مفهوم العلية الاستقلالية
متحققة فيها كلها سواء كان تحققها فيها على السوية الى آخر ما ذكره وقد اشرنا
اليه فيما مر انفا فان قلت فيلزم توارد العلل المستقلة على معلول

واحد اذ تقرير على ما ذكر جزء مفهوم العلية الاستقلالية متحقق فيها
قلت توارد العلل التامة ح مطلقا ليس ذلك على الاطلاق كما بينه سيد المحقق
قدس سره فى بعض تضاعيفه فان اردت ان تعرف حقيقة الحال فارجع اليه
الا ان تعالى ان هذا رأى المصنف قدس سره بل نقول هو واقع فان العقل
العاشر مثلا آه ان تعلم ان العقل العاشر لم يعز على فاعلية بالاستقلال
بالمعنى المذكور تسع منها مركبة وهى السلاسل التى ركبت من العقول الباقية
والمبدإ الاول كالسلسلة المبتداة من التاسع الى المبدإ والمبتداة من التاسع
اليه ومن هذا التابع اليه وهكذا الى ان ينتهى صور التركيب فان العقل
العاشر مستند الى السلسلة الاولى واجزائها الاخير والى السلاسل الباقية
واجزائها وما يستند اليها واحدة منها بسيط وهى المبدإ الاول فان العقل
العاشر لا يستند اليه الا اليه والى ما يستند اليه فانه لا جزء له هذا ثم ان العقل التاسع
لم يسع على فاعلية بالاستقلال والعقل الثامن له ثمانى علل كذلك وكذا
لكل من العقول الباقية سوى العقل الاول على متعددة فاعلية بالاستقلال
وكل ذلك ظاهر لمن راقى مسكة هذا بيان حال كل من العقول العشرة
بالنسبة الى العلل الفاعلية المستقلة بالتأثير وامما حال السلاسل التى
ركبت من العقول العشرة بالنسبة الى تلك العلل الفاعلية المستقلة والبه
اشار المصنف بقوله بل سلسلة العقول العشرة آه ولعل وجه الترقى فى زيادة

کتابخانه
مجلس شورای ملی

ماكتبه هنا بالمعنى فتدبر قال في الحاشية السلسلة المبتداة من آخر التاسع منتهاة آخره
قوله علة مستقلة والمجموع خبر لقوله بل سلسلة العقود الخ انتهى كلامه
لا تعقل لا بد من علة لا يكون اولى من تمام بل لا بد من علة حتى اولى تمام عدد الى
وما ذكره معنى عرفي فلا ذكره في تعريف المدعى وهو وجود الواجب لذاته
هذا اول المسئلة وعين النزاع الاول ان تعقل هذا المجموع لا بد له من دليل
فان قلت المراد بالعلة المستقلة ما لا يكون لغيره تاثير كما في التاثير اما هذا
جواب على اصل السؤال بوجه آخر بحيث لا تتجه عليه الايرادات السالفة
وان اراد ان لا يكون هناك تاثير الا وهو راجع الى ما ذكره بقوله ما لا يكون
له شريك في التاثير ان التركيب ينفي ما هو المقابل للمعاوم لانه غير متصور
وغير الامور المندرجة فيه هذا هو المعنى المتبادر من التركيب فان قيل المراد
من المؤثر المستقل الخ هذا جواب يمنع حصر المراد فيما ذكره للجمع الحقيقي و
اشار الى ان ما في المتن الذي اورده على الشق الاول حيث قال او هو فرد منه
ولم يتعرض لما في ما اورده على الشق الثاني لظهوره وهذا كاف فيما قصده
ولا حاجة الى باقي كلامه في تقرير هذا السؤال حيث قال اذا اخذ هو المؤثر
في ملك المدينة الى آخر ما ذكره بل نقول لا نظر لمحصل فضلا عن ان يكون
له تاثير فمعلول العلة القريبة المستقلة لهذا المعنى هي ما فوق المعلول
الاخير اما بحذفه ان العلة القريبة المستقلة بالمعنى المذكور لسلسلة مجموع الممكنات

وهو معلوم ان اراد بالعلة العلة التامة
على الكبرى ان يكون نقضا
بعض النسخ بكلمة اذا
والظاهر هو الاول

القرفة هي مجموع ما فوق المعلول الاخير الى غير النهاية كما ذكره لانه تمام المتصف
بالتاثير فيها واما قبيل المراد به اي بالمؤثر المستقل تمام المؤثر
في المجموع قريبا او بعيدا اهـ اذا راجع الى المعنى المذكور انفا هو العلة
التامة اي تمام التاثير اعني جميع ما يؤثر في السلسلة قريبا او بعيدا كما ذكره
والاولى ان لا يذكر العلة التامة وكذا الحال في قوله فالعلة التامة اخ
جميع اه او لا يخفى ان التفصيل الذي اورده المحقق انهما لا يجدي كثير نفع
تدبر فاما ان يكون ما فوق المعلول الاخير بمرتبة سلسلة واحدة
قوله سلسلة واحدة حال والمعنى اما ان يكون المؤثر القريب التام ما فوق
المعلول الاخير على انه سلسلة واحدة كذا نقل عنه الاولى ان يقال بدل قوله
على انه اه اي حال كونه سلسلة واحدة او يكون جميع تلك السلاسل
باسرها بحيث يحمل ان يراد به ان يكون المؤثر التام فيها جميع تلك السلاسل باسرها
من حيث الجميع بحيث يرجع الى ما ذكره او لا من ان يكون المؤثر التام فيها
ما فوق المعلول الاخير بمرتبة سلسلة واحدة لان جميع تلك السلاسل باسرها
من حيث هي جميع يؤول الى سلسلة ما فوق المعلول الاخير بمرتبة واحدة ولا
تفاوت بينهما الا في الملاحظة وبحكم العقل ونظره ويحتمل ان يراد به ان يكون
المؤثر التام كل واحد واحد من تلك السلاسل ولا يتم هذا الا اذا اريد بالمؤثر التام
تمام المؤثر في المجموع قريبا وبعيدا وكذا اذا اريد به ما ان شريك له في تلك المرتبة

فربما كان وبعيدا بل لعلّ لا يتم الا اذا اريد به ما ذكره او نحو آخر مما لا يكون احاده
مستندة الا اليه او الى ما يستند اليه او الى آخره هذا ثم ان قوله واما غيرهما
فصلت لك خبر بان الحق هو الثاني ليس على ما ينبغي تأمل يظهر لك حقيقة الحال في
تحقيق هذا المقال وهو يحق الحق ويهدي السبيل واعلم ان تعريف العلة
قدس سره وزاد الرماني اه الاول ان يجعل طرفا على حدة لا تقرر لهم للطرفين
الا بق لان التفاوت بينهما اكثر مما كان بينه وبين ماهية طرفا على حدة
لا شك في وجود ممكنات متعددة هذا هم بناء على ما قيل فان
الممكن لا وجود له اللهم الا ان يجب وان الممكنات اوهام وخيالات كسراب
بقيعة يحسبه الظمآن ماء لكن هذا طور وراء طور العقل فتأمل
وكل واحد منها محتاج الى علة فاعلية موجودة هذا مبني على ان كل ممكن موجود
لا بد له من علة فاعلية وان العلة الفاعلية للموجود لا بد وان يكون موجودة
وكل من مبنى المقدمتين قد تقدم الكلام عليها اما العلة التامة فبينة
ان العلة التامة تلتئي لها جميع ما يتوقف ذلك الشيء فيدخل فيها كل واحد
واحد من العلل ان قصد كما هو المشهور فيما بينهم والفاعل مع جميع ما يتوقف
عليه المعلول سواء كان شرطا للتأثير او لا يجب ان يكون مقارنا له جامعا
لتلك الامور التي يتوقف عليها المعلول سواء كانت شرائط للتأثير او لا
فتلك الامور خارجة عنه لكنها مقارنة له فكيف يكون هو العلة التامة هذا

فمقتضى ما هو ظاهر العبارة ولا شك ان الفاعل المؤثر في شيء وان قيد بالفاعل فيدخل
الوجه المذكور لا يكون معنى هذا الشيء وذلك بين فاندفع بهذا كلام ملكرده
ايضا العلة الفاعلية المستجمعة لجميع ما يتوقف عليه المعلول مما يحتاج اليه المعلول كما ذكره
قدس سره اولا ولا شك ان كون الشيء علة لنفسه لعدم المغايرة بين البطلان والعلة
التامة لو كانت علة بذلك المعنى لكانت متقدمة البتة والعلة يمكن ان تكون علة
الفاعل المجاز او بمعنى آخر وان فلا تصور كون شيء محتاجا الى شيء آخر
بدون ان يكون ذلك الشيء متقدما على الشيء الاول وانه قدس سره كما يسمع تقدم
العلة التامة على المعلول كذلك يسمع كونها علة له بالمعنى المتعارف وله وجه سيشير اليه
التفريع بعليتها بالمعنى المتعارف على كل الامور عليه وانه غير بان الفعل مستند قدس سره
وقد يكون نفعا لها ما ذكرناه فيما سبق ثم ان اطلاق العلة التامة عليها
في كلامه قدس سره على سبيل المسامحة كاطلاق نفسها على العلة الفاعلية فيرد عليه
ان العلة الفاعلية المستجمعة لجميع ما يتوقف عليه المعلول على الوجه المذكور وان
لم تكن علة تامة حقيقة لكن يجوز ان يتوقف المعلول على ما هو خارج عنها فلا يتم
ما ذكره في ان العلة التامة لا يتوقف المعلول على ما هو خارج عنها لان العلة
التامة لو اخذت حقيقة يجب ان العلة الفاعلية المذكورة ليست كذلك
وان اخذت ولو مجازا باعتبار العلة الفاعلية المذكورة فلا يتم ان المعلول
لا يتوقف على ما هو خارج عنها ويمكن دفعه بان يقال المراد انا او انسب الجملة المتقدمة

الى الاول فلا يخلو اما ان يكون في الجملة الاولى او خارج عن الجملة الثانية سواء كان
ذلك الامر الخارج عن الجملة الثانية معتبرا في العلل الفاعلية او في الامور المعتبرة
معها او لا يكون وعلى الثاني وهو ان لا يكون في الجملة الاولى ولا في العلل الفاعلية
ولا في العلل الامور المعتبرة معها اي خارج عن الجملة الثانية اما ان يكون الجملة
الاولى اي العلل الفاعلية والامور المعتبرة معها تمام الجملة الثانية فيلزم كون
الشيء علة لنفسه وهو قطعي الاستحالة او بعضها فيكون بعض من الجملة الثانية
وهو العلل الفاعلية والامور المعتبرة معها علة لجميعها وهو ايضا محال
لان العلة الفاعلية على الوجه الذي مر ذكره مرارا لا يتوقف المعلول على ما
هو خارج عنها اي عن العلة الفاعلية وعن الامور المعتبرة معها والجملة موقوفة
البتة على الخارج عن ذلك البعض وهو البعض الآخر وعلى هذا يسد فتح المنع
الذي ذكرناه وذلك لان العلة الفاعلية لما كانت ماخوذة مع جميع
ما يتوقف عليه المعلول سواء كان شرطا للتاثير او لا امتنع ان يتوقف المعلول
على ما هو خارج عن العلة الفاعلية وعن جميع ما يتوقف عليه المعلول كما لا يخفى
وبذلك اندفع ايضا ما اورده المعترض بقي انهما امر آخر وهو ان المانع
ان يمتنع احتياج كل ممكن موجود الى علة فاعلية موجودة مستجمعة لجميع ما يتوقف
عليه المعلول سواء كان شرطا للتاثير او لا لان المعلول المركب عن العلة الفاعلية
الصورية مثلا لا يتوقف على تلك العلة الفاعلية لان بعض ما يتوقف عليه

هو العلة الفاعلية والصورة ومجموعهما على المعلول فاذا اخذ مع العلة الفاعلية
لا يحتاج المعلول اليهما والا يلزم احتياج المعلول الى نفسه وتقدمه عليه وهذا بعينه
هو ما قيل في علية العلة التامة وفي نقضها على المعلول فلا تنفع في العدول
عنها اليهما على ان قلنا العلة التامة لا تتقدم لها على المعلول الا بما يتعلق
بما يتعلق به وايضا ما قرره قدس سره في غير هذا الكتاب ليس في العلة التامة بالمعنى
المراد ههنا كما مر ومنه يعلم حال قوله والعجب انه اورد هذا المنع الخ
اقول قد تم الكلام عليه الا ما قد عرفت ما فيه فتذكر فان الكنز انه لا
يقتضي الا هذا الا يراد على ما اوعاه من ان هذا العجب تام كما لا يخفى على الفطن
واما ما قرنها الى الواجب هذا التردد فسيجيء لانا نشكك في ان سلسلة المعلول
الاخير الى الواجب يحتاج الى المعلول الاخير ايضا فكيف يكون ما فوقه علة تامة
لها هذا ايضا تم الا الحال فيه ايضا مثل ما مر ولا يلزم منه قدم
وخولها في العلة التامة قيل يمكن ان يقال اذا كان بقيته الاخراء داخلا
في العلة التامة فيكون العلة التامة للجملة الثانية هي نفس تلك الجملة مع الخارج
عنها وهذا كما ترى الا ان الذي ذكر فيه انه افحش للزوم تقدم الشيء على
نفسه بمرتبتين وان لم يلزم ذلك نيابة على منع تقدم العلة التامة فلزوم
التقدم بمرتبة واحدة مما لا يقبل المنع كما لا يخفى ضرورة ان الفاعل
المؤثر في الموجود واجزاءه يكون موجودا قد سمعت ما فيه فتذكر وكذلك

بين الكل الافرادي والكل المجموعي بناء على ان الجميع ههنا انما ان يوخذ بمعنى الكل
الافرادي فيلزم ان يكون كل واحد واحد من الاجزاء موثرا تاما في المجموع وانما ان
يوخذ بمعنى الكل المجموعي فيلزم ان يكون الشيء علة لنفسه وايضا ان المؤثر
هو الفاعل والموجد وليس جزء في الكثير المركبات فاعلا ولا موجدا اولا واحدا من
العلة الفاعلية غير العلل الخارجة عن المعلول ومنه علم ان قوله لان المؤثر التام
هو ما يتقدم على المعلول بالذات ويمتنع انفكاكه عنه وجودا وعدما ليس على ما ينبغي
لانه لا يكفي في المؤثر التام ما ذكر بل لابد معه من التاثير والايجاد وايضا لا خفاء
في ان بعض المركبات يحتاج الى امر خارج عن مجموع العشرة مثلا فاذا تحقق ذلك
فالقول بان مجموع اجزاء علة تامة ليس كذلك وكذا الحكم الكلي بان المؤثر التام القريب في كل
مجموع هو علة تامة لمحل بحث وبالجملة هذا الكلام غير الامور العزيزة الواقعة
في المحقق الطوسي نعم وكيف خفي عليه خفية الحال في تحقيق هذا المقال وايا ما
يجعل اشتمال هذه المطالب العالية مبنية على اشتمال هذه المقدمات الواهية

اذا تقرر ذلك فنقول السلسلة الموجودة الغير المتناهية مفتقرة الى علة
ممكنة تخرج المجموع من العدم الى الوجود وفي علية علة السلسلة الموجودة الغير المتناهية
وهي اجزائها بانسرها بانتفائها اما نقصها او بعض اجزائها او خارج عنها دليل
المذكورة بانتفائها اما نقصها او بعض اجزائها او خارج عنها وتعليل ذلك بناء على ان
علة السلسلة المذكورة هي اجزائها بانسرها كما ذكرنا ونتيجة ان اجزائها بانسرها

لا يخرج عن احد الامور المذكورة وايضا ان اجزائها بانسرها انما مجموع فعلتها هي جميع
اجزائها بما قررنا من ان العلة التامة القريبة لكل مجموع هو جميع اجزائه فالاولى
ان يزيد في علة السلسلة المذكورة ثم ان قوله وعلتها اي علة علة السلسلة التامة
القريبة كذلك اي مفتقرة الى علة تامة خرجت المجموع كما ان العلة التامة القريبة
للسلسلة المذكورة مفتقرة اليها ستدركه في تقرير الدليل المذكور مع كون التردد
المذكور في علة علة السلسلة المذكور تاملي وينبغي ان يعلم ان هذا الدليل منقوض
بمجموع العشرة مثلا لان هذه السلسلة مفتقرة الى علة تامة لكونها ممكنة
خرجت المجموع وخرجت الاجزاء جميعا وعلتها التامة القريبة هي اجزائها بانسرها
لما تقدم في معنى المؤثر التام القريب وهي ايضا ممكنة مفتقرة الى علة تامة خرجت
المجموع وخرجت الاجزاء جميعا وعلتها اما نفسها او بعض اجزائها او خارج
عنها والاولان ظاهر بطلانهما مما تقدم والثاني كذلك لما تقرر من ان علة
ان التامة القريبة لكل مجموع هي جميع اجزائه ومنه علم ان ما ذكره في ابطال الشق
الثاني يدل على ابطال الشق الثالث ايضا ويلزم حرفا والاقسام كلها لتساوي
وجود السلسلة المذكورة لاستنادها الخلف وهو وجوب استناد الى علة
مع انتفاء الاستناد اليها وايضا انه ينقض بمجموع الاعداد الموجودة في نفس الامر سواء
كانت واجبة او ممكنة يعلم تقريره مما ذكرناه انفا ومنه يعلم ان اثبات كون السلسلة
الموجودة الغير المتناهية مفتقرة الى علة تامة لا يحتاج الى كونها ممكنة خرجت الاجزاء

بل يكفي كونها ممكنة غير محتاجة الى الجميع والجزء الاخير لا يمتنع التخلف عنه بالنظر
الى ذاته لا قد يقال ان الاجزاء بالاسر ايضا لا يمتنع التخلف عنها بالنظر الى ذاتها بل
لاشتمالها على كل واحد واحد منها واستنادها اليه بل يكفي لاستنادها سابق العلل الخارجة
عن المعلول ايضا تدبر وعن الثاني بان كل جزء من اجزاء المتقدم بالذات ايضا
مبني هذه الوجوه الثلثة كلها على عدم الفرق بين الكل المجموعي والافرادي وانه يتبين و
ايضا ان المركب من الوجوبات الغيرية ممكن وقد علم من مطاوي ما ذكره هو جميع اجزائه
وهو اما عينه او داخل فيه او خارج عنه الكل بالطل لما مر في الدليل فهذا الدليل
منتقض به ايضا وهي مغايرة للجميع فيه ان كل ما هو مغاير لشئ فهو اما
داخل فيه او خارج عنه فيلزم ان يكون الاحاد بالاسر داخلة في السلسلة المذكورة
او خارجة عنها وكل منهما باطل لما مر لان الخارج لو كان علة الاحاد
بالاسر لما يكن شئ من آحاد المعلول لغيره فيه تأمل ومع ذلك ليس هو الدليل المذكور
فيما سبق حتى يكون ملخصه ولعل ما يؤول اليه تدبر فاجاب المحقق الطوسي
المذكورين بل بالكل الا الثلثة كما ذكره لكن الدليل الثاني لا يكون بمنتقضا لكونه مستدلا
وفيه ما فيه ثم اعلم ان اعتراض الكاتبي لما كان متفرعا مع السند كما ذكره كان جوابه
المحقق الطوسي ابطالا للسند وانما يجدي منتقضا اذا كان مساويا له وذلك ليس
كذلك ولا خلل في هذا الوجه الا في هذه المقدمة هذا الحكم وما ذكر في
بيانه لا يدل عليه الى موجد مستقل في الايجاد بان لا يسند وجوده اصلا

قوله وهذا الوجه للمحقق الطوسي كان الاولى ان يورد هذا الكلام واعتراض الكاتبي عليه بعد ذكر الوجه بلا فاصلة ولا يظهر وجه انكار الزوار ركبته ص ٢٥ بقوله وفيه ما فيه

الطريق الثاني

فصل

فيه كلام ستطلع عليه اذ العلة ما لم يجب وجود المعلول عنها لم يوجد في
الايجاد او في الوجود وهذه المقدمة نظرية يثبت في موضعها وفيه كلام طويل
الذيل فصل في ذلك الموضع وسيذكر المصنف في الطريق الثالث ما يشير الى ذلك
ويلزم منه امتناع عدمه لا لحاجته الى احد امتناع العدم على العلة التام
خروج الوجود عنها بل يكفي وجوب الوجود فيها فيما هو المقصود وفي هذا المقام
لان عدم شئ منها اي من الجميع وكل ما هو داخل فيه ليس ممتنعا بالنظر
الى ذاته لانه وكل ما هو خارج عنه ممكن بالذات فلا يكون نفسه ولا خارجه
هذا قريب من الطريق الاول لكن انه قريب منه تما نقل عن العلامة الشريف قدس سره
والمحقق الطوسي فلا وجه لجعله طريقا على حدة دون شئ منهما كما نبه عليه
ولو تم ذلك انما يحتاج الى موجد مستقل بالمعنى المذكور لكن في اثبات المطلوب
وجود الواجب لذاته فيقال لا بد من علة يجب بها وجود المعلول اي من علة لا يحتاج المعلول
الا الى نفسها او الى ما يعد منها فيكون وجوب وجود المعلول بها او بما يعد منها
وهو معنى الموجد المستقل بالمعنى المذكور وهذا لا يكون الا واجب الوجود و
ممتنع العدم لكن هذا اي وجود علة كذلك في الفرض المذكور وهو فرض المحال
الموجود في الممكنات فحينئذ لا شئ يجب وجوده او يمتنع عدمه على هذا الفرض المذكور
ولا شك ان وجوب الوجود او امتناع العدم مما لا زمان لما تقرر من انهما اذا
تقابلا في المضاف اليه كانا متلازمين واذا اخذ فيه كانا متقابلين وانما اخذ فيهما

المقام فى تقريره اشارة الى انه يمكن تقرير البرهان بكل منهما ولا تفاوت بينهما كثير

تأمل ثم العجب ممن اخذه ههنا يعنى ان الاعتراف بالمقدمة القائلة بان ما يمتنع عدمه بالنظر الى ذاته واجب الوجود لذاته ضرورة او الحكم بانها ضرورية على ما فى النسخ التى بايدينا كون العلة المقتضية فى الممكنات سواء كانت علة فاعلة او لا تنفك المعلول لان المعلول يمتنع عدمه بالنظر الى علته التامة فاذا كانت العلة التامة عين المعلول كان المعلول ممتنع العدم بالنظر الى ذاته فيكون واجب الوجود بنا على ان المقدمة المذكورة ما علم عرف ما يجدى نفعا فى هذا المقام فتدبر

والملخص ان علته ليس هذا الا تخصيص السوابق الاولى لا الثانى والثالث على ان فى كونه تخصيصا ايضا تأملا فلا تغفل فقد احال فى ابطال شق الوجوب

بل الاولى ان يقال فقد احال على ابطال شق الامتناع بالغير ص ٣٤ ب

الاولى تركه كله فى بادى بدء فقد احال على ابطال شق الوجوب فانهما متقاربان لو سلم التقارب فهو لا يدل على الاحالة ولم يزد هناك على ان قال اما هذا فنقل فيما سبق فخرجت المعنى وان قلنا سبق فى هذا الكلام بعينه لا يخفى على المتأمل وايضا المراد انه لم يزد هناك على العقوق المذكور امرا معتدا به وان قد زاد فيه امرا مثل نفى جواز كونه عينا ايضا فالحوالة غير صحيحة والكلام فى الموضعين اه اقول فى حرف هذا الكلام انه اعتراض عليه بوجهين احدهما ان الحوالة غير صحيحة بان يكون التفاوت بين الطريقين فيه والثانى ان الكلام فى الموضعين ليس بتمام الا ان نقال ان قوله والكلام فى الموضعين عطف تفسيرى

قوله انما يلزم ان لو ثبت ان ما يجب به وجود الغير اه هذه المقدمة ليست مدارا للكلام المذكور تأمل تدبر ص ٣٥ ب

بتمام ١٢

لقوله فالحوالة غير صحيحة وفيه بعد تدبر او لعلة وقد فرضت معدومة

قد يقال فيه ان فرضنا معدومة لا يجدى نفعا وقوله ولم يلزم منع لان انتفاء كل معلول فرض مع انتفاء علة مدفع باتفاقهما موجود ان وفرض انتفائها لا يتدح وبالجملة كل معلول واجب وجوده بغيره وهو علة معا موجود ان وهكذا حال العلة بالنسبة الى علتها ومن يستفاد مما فى قوله لان الغرض عدم العلة و المعلول ويمكن ان يقال ان الشئ اذا كان واجبا كان عدمه محالا بالذات او بالغير فعدم المعلول مع اذا كان وجوده مستندا الى الواجب لذاته يلزم عدم الواجب لذاته واذا كان وجوده مستندا الى ممكن آخر ولم ينته الى الواجب لذاته اصلا لا بالذات ولا بالواسطة فعدمه مع بقاء علته مع لانه يلزم تخلف المعلول عن علته الموجبة واما عدمه مع عدم علته فليس بمحال كما ان مجموع الممكنات المتعاقبة الغير المستندة الى الواجب لذاته معدومة لا يلزم مع فلا يكون وجودها واجبا فثبت ان ما يجب به وجود الغير اما واجب بالذات او مستند اليه هذا تحقيق ما ذكره المصنف فى هذا المقام تأمل يظهر لك تحقيقه المرام ووجوب ذلك الغير بمنزلة وضع المعدم فيه تأمل اذ الظاهر ان وجوده ذلك الغير بمنزلة وضع المعدم لانه موجد المعدم فلا حاجة الى وجوبه وفى كون ما ذكره سترا فى الوجه الذى ذكره فى بيان المقدمة المذكورة او فى تحقيقه بحث يظهر بالتأمل الصادق

كان بمنزلة شرطيات غير متناهية غير منتهية الى وضع مقدم لا يلزم عدم انتهائها بمنزلة

بحر ر

بقوله والسر فى ذلك اشار المصنف الى ما ذكره فى بيان المقدمة او فى تحقيق المصنف

قوله وفى تحقيقه اذا كان عدم ١٢

الى وضع متقدم على عدم وضع متقدم كيف وهناك وضع متقدمات غير متناهية
هي وجوب الكبير غير متناهية بناء على ان الغرض المذكور وايضا لا انتفاء ان الكلام
في بيان المقدمة الاولى القائلة بانه لو لم يوجد واجب لذاته لم يوجد واجب لغيره
ولا حاجة في بيانها لاحد قولي فلا يلزم وجود شئ منها لانه مبني على المقدمة
الثانية القائلة بانه اذا لم يوجد واجب لغيره لم يوجد موجود اصلا ندير قوله
واذا احققت ذلك علمت انه اقوى الطرق الخ فيه نكث لانه لا يعلم بالجزم تحقيق ما بين
انه اقوى الطرق واوثقها لان المقدمة القائلة بان الشئ ما لم يجب لم يوجد
في غاية الخفاء من الغايات التي يحتاج الى الانظار دقيقة ثم انه بالنسبة الى الطرق
الاربع حكم على ما لم يعلم بعد قوله ولا خفاء في انه لا تفاوت بينه اي بهذا الدليل
الطرد محل تامل كما لا يخفى ولو كان الوجه الثاني انه لو لم يوجد واجب لذاته لم يمتنع
عدم شئ من الاشياء فلا يوجد موجود اصلا الى آخر الدليل لكان الامر كما ذكره
وايضا هذا الحكم منه ينافي ما ذكره من ان هذا الطريق اقوى الطرق في هذا المسلك
وهو ظاهر قوله واما الثاني فظاهر من ملاحظة مفهوم الممكن وهو ما لا يقتضي
ذاته من حيث هي هي وجوده ولا عدمه اقتضاء تاما ضروريا حتى اقتضى ذاته
من حيث هي هي وجوده او عدمه اقتضاء غير تام ضروري بل يكون وجوده راجحا بالنظر الى ذاته
رجحانا غير واصل الى حد الوجوب فان كان هذا الرجحان كافيا في وجوده لم يحتج الممكن
في وجوده الى غيره بل كان مستقلا فيه ولا يلزم منه ترجيح احد المتساويين بلا مرجح

على الآخر وكذا لا يلزم ترجيح المرجوح ولا ترجيح بل ترجيح الراجح وفساده غير خفي وتحقيق
الحال في هذا المقام لا ينكشف الا بتحقيق ان الاولوية الذاتية لا يكفي في الوجوب بل
منتهى مباحث الامور العامة ويجيء في الخاتمة ما يجدي نفعا في هذا المرام واستبان منه
ان الاولى ليس بظاهر في ملاحظة مفهوم الممكن بل لا بد هناك من انظار دقيقة ثم اعلم
انه لو اقتضى ذاته بشرط امر عدمي وجوده مثلا اقتضاء تاما ضروريا كان موجودا
بلا احتياج الى امر موجود ولا بد في تحقق هذا الاحتمال ايضا حتى تتم ما ذكره وقد سبق
شئ في صدر الكتاب جميع ذلك فلا تغفل وسيأتي كلام يتعلق به ذلك ايضا
فلا تقع في الوجود ضرورة ان الشئ ما لم يوجد لم يوجد هذا تم وان اعوزك انه
فيه لجواز ان يتحقق الذات من حيث هي هي الوجود كما يقول المتكلمون ان ذات
الواجب من حيث هي هي يقتضي وجودها اقتضاء تاما ضروريا وان وجودها وبين
اقتضائها وجودها غير تام بان الاولى ليس في الوجود والثاني فرق يحكم بحكم لانه
لا جزء دليل وهذه المقدمة تمامية وعليها جميع براهين اثبات الواجب لذاته
سواء كانت موقوفة على ابطال الدور والتسلسل او لا فالامر في اثباته بالدليل
مشكل ولذا قال بعض العارفين قدس الله اسرارهم شعر

پای استدلالیان چوبین بود پای چوبین سخت بی تمکین بود الهم
اهدنا صراط المستقيم والدين القويم والنهج القديم لم يبعد فيه
بعد فتدبر والمرتبط بالتسلسل اذا لم يكن في وسطها يكون طرفاها

بالضرورة هذا تم كان الارتباط بها او اكان يجوز عليها خرجت المجموع لا واحد
آحاد تلك السلسلة فظاهر انه ليس في وسطها ولا في طرفها وان كان بواحد او بكل
واحد منها فان كان الواجب علة كافية فهو في طرفها والا فلا كما سيظهر وعلم
انه على تقدير صحته انما يدل على انقطاع السلسلة المذكورة لا على بطلان التسلسل
مطلقا وكذا الاستدلال على بطلان الدور كذلك قائل قد يتبين ان كل واحد
من تلك السلسلة قد عرفت ما فيه فمذكر فلا اقل من ان يكون موجدا لواحد
منها ابتداء لا يلزم هذا تمام فرعه عليه اذ اشتاء الخصم بدون شيء لا يستلزم ان يكون
هذا الشيء موجدا مطلقا فضلا عن ان يكون موجدا ابتداء فليكون واقعا
في نظام السلسلة هذا ايضا تم كسنده بعلم تما ذكرناه آنفا ولا يخفى عليك ان
قوله قائل فيه وفي انه لم لا يجوز اشارة الى بعض ما مر في المتن المذكور ه
فيحصل المجموع مؤونة انت خبير بما فيه تما مر مرارا لزم توارد علتين
مستقلتين على معلول واحد هذا تم وقوله لان ذلك البعض له علة موجودة
في السلسلة فرضا مدفوع بان العلة الموجدة لا يلزم ان يكون مستقلة ولو
سلم فلا يلزم ان يكون الخارج كذلك تامل فيه وفيه ما فيه وفيه النظر
السابق يعني انه تم لا يجوز ان يكون علة كل آحاد هذا الواجب مع ما فوقه
فلا يلزم الانقطاع يجب كون ذلك الخارج علة لبعض الآحاد فلم
ان اراد العلية الاستقلالية تم والا لتحقق كل آحاد بموجده

الواقع في السلسلة فيحصل المجموع مؤونة قلنا تم وانما يلزم ذلك ان لو لم يكن للخارج
مدخل في وجود بعض الآحاد وهو تم اذ لا يلزم من نفي العلة الاستقلالية نفي العلية
المطلقة وان اراد العلية ما يعني الاتم فعلية الجميع الآحاد مسلمة لكن لا يلزم
من انتهاء السلسلة كما مرت الاشارة اليه وانتفاؤها على هذا قوله واذا كان
علة بعض الآحاد يلزم توارد علتين مستقلتين على معلول واحد تم والسند ظاهر
وقد اشرنا اليه فيتبعي عنه هذا تم بناء على ما مر مرارا في الفرق بين الكل
الافرادي والمجموعي ولا بد ان يكون معنا تامل فيما فيه
فعنده ينقطع السلسلة هذا ايضا تم كانه انما يتم اذا كان الواجب علة تامة
وما لكنه وحده وما المنع الذي اورده المصير جميع والله سبحانه اعلم قوله ويحتمل
فيه انه يجوز ان يكون المقصود في هذا المقام هو ابطال التسلسل في العلل
الغير المستقلة فغير مقصود فيه بل استحالته بوجه آخر ويحتمل ان يكون قوله فتفكر اشارة
الى هذا تامل فيما فيه لانشك في وجود موجودات غير باقية هذه المقدمة
وفي سائر المقدمات التي ذكرها في بيان لزوم الدور والتسلسل تما سيتضح مما في
الطريق الآخر من المسلك الاول فلكل ان تقدم الشيء على نفسه وتاخره
عن نفسه لا خفاء في ان تحقق كل آخر الامور في صورة الدور علة ومعلولا معا
فلكونه علة متقدما ولكونه معلولا متاخرا فكل آخر الفاعلين باقيا ردوني
الآخر وهذا مبني على ان العلة مطلقا متقدمة على المعلول وقد تقدم الكلام عليه مفصلا

المستقلة وانما ابطال التسلسل في العلل ص

واعلم ان اشياء الدور اما بالضرورة كما ذهب اليه الامام الآمدي فمكابر كما ذكره
بتنبيه واما بالاستدلال فالامر ظاهر والاول برهان التطبيق قال في شرح
الموقف هو العمدة في ابطال التسلسل جريانه في الامور المتعاقبة في الوجود
كالحركات الفلكية وفي الامور المجتمعة في الوجود سواء كانت بينها ترتب
طبيعي كالعلل والمعلولات او وضعي كالابعاد او لا يكون بينها ترتب اصلا
كالنفوس الناطقة المفارقة وليس ايضا جزءا وقفا على بيان كون العلة مع
المعلول فيشمل ما به علل شامي هذه الامور كلها انتهى كلامه وهذا على راي
المتكلمين لا الحكماء كما سيظهر واعلم ان الدليل السابق انما يجري في التسلسل
الممكنات متعاقبة في العلل لا متنازلة في المعلولات كما لا يخفى على ذي فكر
فيقدر دون محله بانه معلوم محقق لا شك ان مراتب الاعداد اذا لم تتناه صارت
موجودة في الخارج بالفعل الناقصة لعدم اقتدار الحافظ على احاطتها تفصيلا واما في العلم
الاجمالي فلا بد ان يكون موجودة تفصيلا والا يلزم عدم علمه بها كذلك وهو باطل
يستلزم النقص في الواجب والحالة المنتظرة في غيره عز العلم الخ المجرد
وانه ممتنع عندهم وايضا ان كلا من تلك المراتب متصف بصفة بنوتية
نفس الامر مثل انها فوق ما بعدها ودون ما قبلها فلا بد ان يكون موجودة بالبنوتية
في نفس الامر لان ثبوت شيء للشيء فرع ثبوت المثبت له كما هو المشهور فيما بينهم
والحكم اتصافها بصفة بنوتية في نفس الامر قريب عز المكابرة ولا خفاء في ان

برهان التطبيق لا يتبدي الوجود في الخارج بل يكفي فيه الوجود في الذهن وفي
نفس الامر فلا اشكال بانه لا يتبدع بما ذكره اذ لهم ان يقولوا ان الحكم المذكور
لا يقولون بالوجود الذهني ولا يلزم عندهم عز كون التي معلولا ما كونه موجودا
ولا يرد عليهم الامور وعليهم لاجل انكارهم بالوجود الذهني عز كون المعدوم
المطلق معلولا ما وتصفها بصفة بنوتية او كون جميع المعلولات ما موجودات خارجية
وكون جميع الامور المتصفة بالصفات البنوتية موجودات خارجية بل في العالم
بطل ذلك المرام واعلم انه اعترض عليه بوجوه آخر ايضا وهو انا لا نسلم ان ما لا
اي عز لا تناهي العلل والمعلولات وعز فرض عدد لا تناهي منها حتى يحصل جملة اخرى
وعز توهم انطباق احدهما على الاخرى على الوجه المخصوص فيكون المجموع محالا ولا يلزم
في ذلك استحالة شيء عز اجزائه فان قيام زيد وعدده صحيح وكل واحد عز جزئيه
العلل والمعلولات محكي في نفسه واجيب عنه بانه اذا كان المجموع محالا لا بد ان يكون شيء عز اجزائه
او اجتماعهما محالا ولكن نعلم بالضرورة ان ما سوى عدم التناهي ليس محالا
قال فيه نعم وجه ان قال فيه ما يجيء عز ان الامور المتعاقبة في الوجود لا وجود
للسلسلة الغير المتناهية منها اصلا لا في الخارج ولا في الذهن مفصلا و
قيل لانا نسلم ان السلسلة الغير المتناهية منها غير موجودة غاية الامر انها
غير موجودة في زمان واحد لكنها موجودة في جميع الازمنة المتعاقبة التي هي
ازمنة وجود شيء عز اجزائها ويمكن ان يكون ذلك اشارة الى ان الوجود الخارجي

ويبقى ان يعلم ان كل حادث لا بد ان يتحقق
قبل نفس الامر وقت وجوده امور مترتبة
غير متناهية معا لان العلة الموجبة لوجوده
كانت تامة او لا بد ان يتحقق قبل زمان
وجوده لا قبله ولا بعده والا لزم تخلف
المعلول عن علته المستقلة او تحقق قبل
تحقق علته وذلك ينافي العلية والاستقلال
والكلام في علته كالكلام فيه وهكذا فيلزم
تحقق امور غير متناهية مترتبة معا في نفس
الامر وهو دون اعتبار معتبر وفرض فارض
وذلك ان برهان التطبيق على تقدير
تمامه جار
احدهما فيما ذكره من فرق
عز جزئيه بين وجودهما في الخارج وجودهما
في نفس الامر

قد ضبطها في الازمنة المتعاقبة الغير المتناهية وهل يمكن هذا القسط في التطبيق في الازمنة
الغير المتناهية وقال الامام الرازي في المطالب العالية استقر رأيي بعد الافكار المتناهية مدة
اربعين سنة متوالية على انه كما فيه قدير ولا يوجد هذا في الامور الغير المتناهية
مفصلا هذا الاتم في المباحث العالية كما سمعت ذكره الى في قوله ولان الشيء مفصل ويعلم
ايضا من منع قوله لكن العقل لا يقدر على استحضار ما لا نهاية له مفصلا لان الزيادة
ربما يكون في الاوساط فيلزم ان يكون واحد في الجملة الناقصة نظراً الى كل واحد واحد من
افراد الجملة الزائدة بمعنى انه لا يوجد في الجملة الزائدة واحد لا يكون في مقابلته واحد من
الجملة الناقصة فح يلزم التساوي بين الجملتين واما ان يوجد في الجملة الزائدة واحد لا يكون
في مقابلته واحد في الجملة الناقصة فيلزم انقطاعها لان التفاوت بينهما ليس الا بواحد
وما ذكره من ان زيادة ربما يكون في الاوساط ليس بقادح في شيء من المقدمات المذكورة
وتقريبه ما قيل وقوع كل واحد من احاد الجملة الناقصة بازاء واحد من احاد الجملة
الزائدة بازاء واحد من احاد الجملة الزائدة او كانت الجملتان موجودتين معا في الامور
الممكنة وان لم يمكن بين احادهما ترتب والعقل يفرض ذلك الممكن واقعا
حتى يظهر الخلف ولا يحتاج في ذلك الفرض الى ملاحظة احادهما مفصلة بل يمكن
في فرض وقوع هذا الممكن ملاحظتها اجمالا فيرد على التطبيق بهذا ان الامور
الغير المتناهية الموجودة معا ح سواء كان بينها ترتب او لا وقال المحقق الشريف
في شرح الجزيرة فيه نظر لان للخصم ان يمنع امكان وقوع كل واحد من احاد احداهما بازاء

واحد من احاد الاخرى ولسنده بان ذلك الوقوع ان كان في الخارج الذي هو موقوف
على وجود مادة مفصلة وان كان في الخارج فموقوف على الترتب ولا يجري الوقوع في
السند بل لابد من اثبات المقدمة الممنوعة وما ذكره الخصم جواز ان يقع احاد
كثيرة من احديهما بازاء واحد من الاخرى لا يستلزم اقترانها بامكان وقوع كل واحد
منها بازاء واحد من الاخرى لان مراده الجواز العقلي الذي هو الاحتمال فان
غرضه دفع جزم بان الدليل في هذه الصورة يمنع بعض مقدماته فهو مانع بكيفية
احتمالية لا وقوعية ولا يكفي احتمال في اجراء الدليل بل لا بد ان يثبت الامكان
الذاتي فيقال لو كانت الامور الغير المتناهية ممكنة لامكن وقوع كل واحد من
احدى السلسلتين بازاء واحد من الاخرى لكن ذلك ممنوع الى آخر الدليل والخصم
لم يمنع الملازمة ولو سلم الملازمة فلا يتم الدليل لانه يكون زيادة الكل على
الجزء في الاوساط فلا يظهر الخلف انتهى كلامه وفيه ان منع الامكان الذاتي بعد
كون الجملتين موجودتين معا قريب من الكابرة وايضا ان الامكان الذاتي كما عرف
في المطلوب فيعيد فسلبه لا يجتمع شيء وانت تعلم انه لا يجتمع على التقرير الذي اوردناه
تدبر لان الزيادة ربما يكون في الاوساط فيجب بعد ما ذكرناه
ولان في الاوساط لا تساوق الآحاد ولا يخفى عليك ان اتساق الاحاد بها عبارة
عن التقدم والتاخر الذاتيين بين تلك الاحاد فلو جاز ان يكون الزيادة في
الاوساط كما ذكره في الجملة الغير المتناهية لم يكن الاتساق المذكور رصانا عنه تامل فيه

ولما لم يكن لغير المرتبة اتساق نظام وقد تمت بافيه فلا تغفل

ثم اقول الامور الغير المتناهية مطلقا هذا الكلام مذكور في حاشية شرح الجغميني للمحقق الشريف قدس سره مع زيادة فارجع اليها ومنع وجود هذه الجمل مستندا بانا لا وجود الا للاحاد الغير المرتبة يتأتى في عدم التحقق والذي يرى في الكلام فوقد تحقق ان مراتب الاعداد كلها ليست موجودة في الخارج مترتبة بل تركبها من الاحاد فقط فلم يكن منع توقف بعض الجمل على بعض آخر منها فاقل ليس بموجود اصلا لعدم اجتماع اجزائها في الوجود وقيل انهم يقولون بوجود الحركة بمعنى التطبيق ووجود الزمان المنطبق عليه مع ان اجزائها ليست بمجتمعة في الوجود فنقيض وليلهم هذا الجمل واحد منها بل باقي الغير القارة اعني غير المجتمعة الاجزاء في الوجود مطلقا وقد قيل انها قد ضبطها وجود خارجي اذ انها تنقضي اولا عن المتكلمين فعليك يا ذا التأمل الصادق لعلك هذا اشارة الى الزركشي ان هذا الوجود ليس بكاف في التطبيق اذ لم يوجد بكل نقطة فيه فتدبر وايضا نقول لا بين منوقفة على بداية المتوقف على نفس الثاني هذا اتم رد على بعض الحكماء العاقلين يحدوث النفس الناطقة بحدوث البدن واما على من قال بقدمها فلا هذا ولم نتعرض للمصنف بالجواب عن هذا الاعتراض ولا نضر مقارنة جمل اخرى لاحاد بكل السلسلة او يكفي وجود امور غير متناهية في زمنة غير متناهية سواء كانت تلك الامور المتحققة في لازمنة الغير المتناهية متساوية او لا كما يظهر

لمن له ادنى تأمل ولها ترتيب يا عيارا فيجري فيه وفيه ان الترتيب والاجتماع متنافيان في هذه المادة لان ملاك الامور غير حيث انها مترتبة ليست مجتمعة والترتيب والاجتماع اذا كانا متنافيين كانت هذه الامور كالامور المترتبة الغير المجتمعة في الحكم الاقلاكي تأمل فيه وفيه الوجه الثاني في الاعتراض بحث عالي والتطبيق فاعترض عليه بوجهين الاول ان الزمان ان لم يطبق على تمام الكل في العبارة السابقة في تعريف الزمان ليست بمستقيمة بل هي اتية وان لم يكن يازاء كل جزء اول واحد من الثانية فقد وجد في الاول جزء لا يوجد يازائه جزء من الثانية فالاول ان تقابل لا يتم وان لم يتقابل مستندا بان عدم الكون للمذكور يجوز ان يكون لا لوجود جزء في الاول لا يوجد يازائه جزء من الثانية بل لغير ذلك عن توهم مقابلة اجزائها باجزائها اذ الى ملاك العبارة وهي ان اتية اما لا فرق معتدا به بين هذه العبارة وبين ما ذكره اولا فلا وجه لتغيره الى ملاك العبارة ولا يلزم من عدم صحتها للتطبيق لذاته المنع بالكلية هذا المنع الذي اورده اولا فلا يجري في تغير العبارة نفعا وهذا محل تأمل وانت خبير بان شيئا من هذه المنوع الاربعة وهي ما اورد على اصل الدليل المذكور ولا وما اورد على العبارتين اللتين غير الاصل اليها من المنوع الثلثة يعني الاول والثاني عليه شيء منها فلا وجه للعدول عنه والتغيير واعلم ان ما ذكره في بيانه للتطبيق عليه كيف ولو دل عليه لدل على ان شيئا من هذه المنوع لا يتوجه على اي تغيير اتيت

الكان ب

الثلثة لان التطبيق مذكور في كل منها ولو كان بيانا للمراد منه لما قضا فيه لكان كذلك
في كل منها فقد مر الكلام عليه وقد عرفت ما فيه وقضا لمنكر المنع
اي النقوض والمناقضات المذكورة في وجهي الاعتراض ويمكن ان يختص بما ذكر
في الوجه الثاني من المنع الاربعة المذكورة وقد نقل عنه في الحاشية انه قال المقرر العلامة
الطوسي وقس على المعلولات الغير المتناهية اعلم ان ترتب الامور الغير المتناهية
اذا كان بطريق المتصاعد كان التسلسل في جانب العلة واذا كان بطريق التنازل
كان في جانب المعلول فعلى هذا ان كان المعلول ماخوذا اولا وطلب له علة وهكذا فالتسلسل
في جانب العلة وان كانت العلة ماخوذة اولا وطلب لها معلول وهكذا فهو في جانب
المعلول ومنهم من توقف في ذلك وانه ليس بشئ كما لا يخفى على من له تعمق في كلامهم اذا
تقرر هذا فنقول برهان التطبيق بجميع وجوهه غير جار في العلل المتسلسلة الى
غير النهاية وكذا في المعلولات المتسلسلة الى غير النهاية وقد سبق انه جار في الامور
الموجودة الغير المتناهية المترتبة وضعا ايضا وهو اسهل البراهين واقوى الى في كل
ما يدعى متناهية تدبر وفيه نظر لان اللازم على تقدير عدم التناهي
انت تعلم ان العقل اذا توجه الى واحد واحد من الامور الغير المتناهية على سبيل
التفصيل يجوز ما ذكره من ان يكون لكل جملة منها علة خارجة عن تلك الجملة داخلة
في التسلسل الغير المتناهية ولا يلزم ان يكون وراء الغير المتناهي علة واذا
اذا توجه الى مجموع الامور الغير المتناهية اجمالا يحكم بما ذكر في الاستدلال فما ذكره السيد
فيلزم التاخر

بعض

الداعم

بعض

نبش من عدم الفرق بين الاعتبارين تامل فلذلك وهم بعض المتاخرين
بعض لما كان هذا التقرير غير تام لما توهم بعض المتاخرين هذا البرهان كما هذا الكلام
فورد عليه انه ترك لهذا الدليل وتمسك ببرهان التطبيق وقد نقل عنه قدس
الى حاشية انه قال الزاهد الشريف المحقق قدس سره في حاشية شرح الجديد انتهى كلامه
ولا يبعد ان يرجع ايها حتى يتعلد حقيقة الحال في تحقيق هذا المقال اقول
ويمكن تقرير البرهان بوجه آخر وهو ان يقال الى اخره هذا اقرب جدا غير التقرير المذكور
اولا والتفاوت بينهما يزيادة اعتبار هما هنا وما يرد على احدهما يرد على
الآخر فتامل وهذا البرهان يجري في تسلسل المعلولات لكنه لا يجري في بعض
ما يدعى تناهيه كالبعد وكالامور المترتبة وضعا اللهم الا ان يغير فيها التقدم
والتاخر وضعا وهما متقابلان وينبغي ان يعلم ان هذا البرهان يجري في الامور
الغير المتناهية المترتبة المتعاقبة ايضا كحركات الافلاك والائمة فان كل واحد
واحد منها معلول لما قبلها ومتاخر عنه وكان العلة والمعلول متضايفان
كذلك التقدم والتاخر وكذلك يجري في الامور الغير المتناهية الموجودة معا المترتبة
باعتبار ازمنة حدوثها كالنفوس الناطقة البشرية على رايهم فهذا البرهان
منقوض على راي الحكماء وانت خبير بان مراتب الاعداد الغير المتناهية
موجودة مفصلة في الملاء الاعلى وفي نفس الامر يجري البرهان فيها ايضا فتامل
على كلا الرايين تدبر البرهان العرشي هذا البرهان ايضا منقوض بالامور

الرابع

الرابع

الرابع

الرابع

المذكورة فلا تغفل وهذا البرهان في غاية الضعف كما سيظهر فانتظر
هذا الكلام قبيل هذا او ان وقع في توضيح المتن وسنده ليس على ما ينبغي كما
سيعلم واجيب عنه بانه ليس من هذا القبيل هذا بحسب النظر الكلام على
ما يؤيد السند وتوضيحه فلا اجد ما يكون نفعه واما فلان بحسب النظر الظاهر لان في آخر
هذا الجواب ما هو مشروط بانبات المقدمة الممنوعة فتدبر ان هذا البرهان حدسي
هذا على تقدير كونه كذلك لا يكون حجة على الغير هذا آخر الكلام في المقصد الثاني والحمد لله
في الخاتمة انه قد عرفت قالوا الممكن لا يكون احد طرفيه اولى لذاته قال بعض
المحققين في اثبات هذا المطلب بانه مع ذلك الرجحان لو لم يجز وقوع الطرف
المرجوح نظرا الى ذات الممكن لم يكن ممكنا ما فرضناه ممكنا ولو جاز وقوعه
نظرا الى ذاته جاز رجحانه على الطرف الراجح نظرا الى ذاته اذ لا يتصور الوقوع
بدون الرجحان لكنه لا يجوز لمنافاته مقتضى ذات الممكن وهو رجحان الطرف
الراجح ورد هذه المقدمات هذا اتانيم اذا كان اقتضاء الذات رجحان الطرف
الراجح على سبيل الوجوب اما اذا كان اقتضاءه على سبيل الرجحان ايضا فلا نسلم
للخصم لانا بينا في ما سبق ان ما بالغير في ما نحن فيه وهو ذات الممكن اولويته ممنوع بالنظر الى ذاته اصل
المدعى اما هنا في جواز اقتضاء الممكن اولويته احد الطرفين مع عدم امتناع الطرف
الآخر فيقول الخصم لم لا يجوز ان يكون اقتضاء الممكن الاولوية على سبيل الاولوية
وهكذا الى حيث ينقطع الاعتبار وجواز رجحان الطرف المرجوح في شيء من ذلك ممنوع

نظرا الى ذات الممكن لانا بينا في امتناع ذاته رجحان الطرف الآخر لان الطرف
الراجح في كل مرتبة من تلك المراتب راجح بالنسبة الى الممكن لا واجب فلا يأبى
جواز وقوع الطرف المرجوح جوازا مرجوحا فاعلم ذلك ثم اعلم ان هذا
السؤال المذكور في حاشية المحقق الشريف قدس سره لشرح التجريد ودفعه بان
الكلام في الاولوية الحاصلة للممكن نظرا الى ذاته فلا يلزم ان يكون علة تامة
لها وسببا لوجوبها والمقصود من نفي هذه الاولوية دفع توهم جواز وقوع
الممكن نظرا الى ذاته من غير احتياج الى غيره واما ان الممكن لا يستحق في ذاته حصول
الاولوية لاحد طرفيه من غيره فلا ينفي به غرض لان الممكن مع هذا الاستحقاق
وبدونه محتاج في طرفيه الى غيره وبه تتم الاستدلالية بوجوده على وجوده
الصانع انتهى كلام اذ على تقدير تحققها يرجح الطرف الآخر فتأمل
ودلالة على توقف الاولوية على انتفاء تلك العلة تأمل لانه لم يبين
الاول لانا لا نسلم انه لو تحقق سبب الطرف المقابل لهذا امتنع لجواز
ضميمة غير مذكورة في الاستدلالية صرحنا بالتي ينبغي عليها قوله اذ على تقدير
تحققها يرجح الطرف الآخر فانا نمنع قطعا ان التي
الواحد في زمان واحد لا يمكن ان يكون قائما وقاعدا او متحركا وساكنا ولا
خفاء في ان تلك الامور ليست متناقضة بل متضادة او متقابلة بالعدم والملكة
واما غيره القوم في شرائط التناقض فهو شرط كلية الحكم الملتزمة

في القواعد المنطقية ما هو وجه ما يرد على الوجه الثاني كالسيد او الاولى كما هذا
الكلام وان فسفار على الوجوه الثلثة التي يشيد بها ولا يخفى ما في هذا
الوجه قال فيما نقل عنه لان العموم جعلوا وحدة الاضافة شرطا ان تحقق
فاذا بقي على عمومه لم يكن الشيء مع انتفائه فالوجه اما التخصيص بما بعد
العلة او الوجه الاخير انتهى كلامه واعلم ان التحقيق ان المعتبر في ان تحقق
هو وحدة النسبة الثبوتية التي هي مورد الايجاب والسلب اي الوقوع او
اللاوقوع واعتبار الوحدات الثبوتية وغيرها انما هو لحفظ وحدة النسبة
المذكورة والاضافة الى العلة في المواد المذكورة ليست معتبرة في النسبة
الثبوتية بل العلة انما كانت معتبرة في الوقوع واللاوقوع فان تحقق
معتبر في علة الوقوع واللاوقوع لا يتحقق فيه ومنه يعلم ضعف الوجوه
الثلثة التي ذكرها اما الاولى فلان تخصيص الاضافة مع بعده عن كلامهم مردود
بان النسبة الثبوتية اذا تعددت باي وجه كان لا يناقض الوقوع واللاوقوع
الواردان عليها واما الثاني في ظاهر واما الثالث فلان المواد المذكورة
ليست مما يساوي رفع الآخر كما اشرنا اليه والا كان اولى من الآخر
مطلقا فيه خفاء لانه عز اسمه ثم ان ارتفاع المانع غير معتبر في كل
علة تامة عندهم هذه اشارة الى رد التوجيه الذي اختاره المورد
وانت قد اخترت امتناع الطرف الآخر لاخفاء في ان ترتيب الحيث يقتضي ان

يقدم هذا الايراد بل ان ثبت انما على ايراد الثاني وهو اعم من ان يكون
منتفيا له بواسطة او بغيرها هذا ايضا ليس بظاهر من قولهم ان الواجب بالوجود
مع تجريد النظر الى ذاته غير معتبر التفاوت الى غيره بل لعله ابعد مما ذكره قدس سره
وعلى فيه ضعف قوله فلا حاجة الى تحقيق الغير مع انه ربما يناقش فيه وكذا الحال
فيما ذكره في حاشية شرح التجريد حيث قال لا حاجة الى هذا التكلف لان معنى قولهم
ما يجب له الوجود بغير التفاوت الى الغير ان يكون هو وحده مستقلا بالوجود
وذلك لا ينافي الواسطة في العروض انتهى كلامه اذ لا يلزم من امكان
المعلول امكان العلة اذ عدم المعلول الاولي ممكن الى آخره ههنا سؤال وهو
ان عدم المعلول الاولي ملزوم لعدم العلة الاولى والملزوم الممكن ممكن ولذا اشتهر
ان الاستحالة للازم الاستحالة الملزوم فيجب ان يكون عدم المعلول الاولي محالا
والجواب ان الملزوم المحال ممكن مطلقا وعدم المعلول الاولي ممكن بالغير هذا
وبقي ههنا كلام فوق ذلك وهو ان امكان الملزوم بدون امكان اللازم
يستلزم امكان وجود الملزوم بدون اللازم وهو ينافي الملازمة بينهما والحل
ان امكان الملزوم انما هو بالقياس الى ذاته وهو يستلزم امكان اللازم بالقياس
اليه اعني ذات الملزوم لا امكانه بالقياس الى ذاته وكما ينبغي ان هذا
قول بالامكان بالغير فان ذلك ان يجعل الغير بحيث يسوي النسبة فانه
الى الطرفين وما لم يفض فيه امكانه بالقياس الى الغير لا امكانه في ذاته يسبب الغير

وشتان ما بينهما كذا ذكره المحقق في حاشية شرح التجريد فاحفظه فانه جيد جدا

فان ما يفرض ما نعا عنه فهو على تقدير وجوده هو المعلول الاول وهذا

ممنوع لجواز ان يكون المانع عنه ممتنعا بالذات كتركيب الباري وذلك ظاهر

فلم يجز ان يكون المعلول الاول غير فيض الثاني ولا بقيته غير دليل

واجيب عنه بان علة العدم عدم علة الوجود هذا مبني على ان المعلول الاول

علة وجودا وعدما وهو ان كان ظاهرا لكنه غير بين لاحتمال ان يكون

وجود شئ علة لعدم شئ آخر بان يكون وجوده دائرا على وجود شئ وعدم

على وجود شئ آخر ويكون وجود هذا الشئ مستلزما لعدم الشئ الاول

لكنه ليس بعلة للعدم ولا بقيته غير دليل فعدم علة العدم يكون وجود

علة الوجود او مستلزما له فيه ان عدم شئ كعدم المانع يجوز ان يتوقف

عليه وجود شئ آخر فعلة الوجود عدم فعدم علة الوجود وهو علة العدم وجود

او مستلزم له فعدم عدمها وهو عدم علة العدم ليس بوجود ولا مستلزم

له ومنع ضعيف جدا لان عدم العدم اما نفس الوجود او مستلزم له

وهذا تفصيل ما سيذكره المصنف بقوله وفيه بحث اذ علة العدم

بل غير واقع وكيف لا وتصور الوجود لا يتوقف على العدم اصلا بخلاف

عدم العدم فانه متوقف على تصور العدم تصورا تاما وذلك مع ظهوره

مشهور فيما بينهم ولما بطل التسلسل بطلان التسلسل في لوازم العلل

انما يظهر اذا كان ترتب العلل كذلك فتأمل واجاب قدس سره في حاشية

شرح التجريد عن اصل الايراد اعلم ان السؤال الذي ذكره قدس سره هذا الجواب لدفعه

هو ان تعالى اتفق العقلاء على ان الممكن محتاج الى فاعل يفيده الوجود مغايرا

لماهيته واكثرهم على ان ذلك لامكانه وفيه بحث وهو ان الممكن هو الذي اذا

نظر اليه مع قطع النظر عما عداه لم يجب له ذاته وجودا ولا عدما فلم لا يجوز

ان يجب له احدهما لذاته بشرط وجود او عدم فلا يحتاج الى فاعل موجود مغاير

لذاته هذا الكلام قدس سره بعبارته في تقرير السؤال فتأمل يظهر لك التفاوت

بين هذا السؤال وبين ما ذكره المصنف اقول فيه نظر لان احتياج الممكن

الى العلة في البقاء وفي كثير لانه لما لم يجب له لذاته وجود وعدم كانت

ذاته من حيث هي غير مستغنية في شئ منها بل محتاجة فيه الى امر آخر مطلقا وانه

بين فظهر ان احتياج الممكن الى مطلق العلة ليس في البقاء وحده وقوله اذ على

تقدير الاولوية يوجد رجحان الوجود غير ظاهر احتياج الى علة مردود

بان معنى الوجود للممكنية والمؤثر فيه ليس هو الرجحان لانه لا بد ان يكون

موجودا لان الايجاد في الوجود ولا الممكنية بشرط الرجحان للوجه المذكور

ولذا قالوا ان وجود الواجب عينه والا لكان الوجود صفة مغايرة له

غير له فله مؤثر وبديهة العقل حاكمة بوجوب تقدم المؤثر على الوجود

وما يكون موجودا له بشرط انتفاء امر ممتنع لذاته فهو واجب لذاته هذا هو

وان لم يكن مستلزما لعدم الشئ الاول يلزم ان يكون العدم موجودا ومعدوما وهو محال عليهما هف

ذا ظرف

ذا ظرف

كيف ولانه ان لا يستند الواجب لذاته الى امر لا يستند الى ذاته ولا شك ان عدم المنع
لذاته لا يستند اليه واعلم ان المراد بالشرط ههنا ليس معناه المشهور بل معلق ما يتوقف
عليه الشيء وجوديا او عدميا وان اشرنا اليه في تفصيل وجه
الفرق بين اشياء المانع في نفسه وبين اشياء المانعية وما ليس بانتفاء المانع
جزء اخير علة بما يمنع المنع عنه ما لا يمنع مانعة كان الواجب ويتطارد
في الامكان
من المعدودات المذكورة ههنا ضابط مشهور فيما بينهم وذكره صاحب التلويحات وهو
ان كل ما تكرر نوعه اي يتصف اي تشخص بفرض منه بمفهومه فهو اعتباري
اي كل نوع كان يجب اذا فرض ان فردا منه اي فرد كان موجود وجب ان
يتصف ذلك الفرد بذلك النوع حتى يوجد ذلك النوع فيه مرتين مرة على
انه حقيقة ومرة على انه صفة فانه يجب ان يكون اعتباريا لا وجود له في الخارج
للزوم التسلسل في الامور المترتبة الموجودة كالقدم والحدوث والبقاء والموصوفية
والقيام والتعين والوحدة وكذلك فان الامكان مثلا لو كان موجودا
لكان ممكنا وننقل الكلام الى امكانه ويلزم التسلسل في الامور المترتبة الموجودة
معا وهو هذا الكلام بعينه ولا شك ان كلا من تلك الامور ليس اعتباريا محضا
ينقطع بانقطاع الاعتبار سواء كان خارج العلل او خارج المعلولات
فلو تم ما ذكره لتم الدليل على ان التسلسل في تلك الامور مطلقا سواء كانت
موجودة في الخارج او لا يطل ولعل قوله وفيه ما لا يخفى اشارة الى ما ذكرناه

على ما مر في تحقيق الطريق الثاني والثالث من المسلك الاول وقد عرفت ما فيه فتذكر
فهو واجب عندهم فيجب ان لا يكون ممكنا وجائيا عندهم مع افتقاره
الى امر لا يستند اليه وانه ينافي الوجوب الذاتي بالاتفاق الذاتي فيجب
جميع تلك الاعتبارات الى علة موجبة وانت خبير بما فيه مما سبق ان الامور
الاعتبارية ليست مطلقا لا يكون شرطا للوجود اصلا ولا على اطلاقه وليس بصحيح
لان الموجودات الممكنة كلها متوقفة على الامكان والاحتياج والتأثير والوجوب
اللاحق وكلها من الامور الاعتبارية وقد صرحوا به وقيل في ان عدم المانع
كاشف عن امر وجودي مجرد وديانة تكلف فان بديهة العقل لا يجوز
ان يكون العدم مؤثرا في الوجود ويجوز ان يتوقف عليه التأثير فيه كما يجوز
توقفه على امر وجودي فعلى هذا يجوز ان يكون مع خلقة الشيء في وجوده آخر
حيث وجوده فقط كالفاعل والشرط والمادة والصورة وحيث عدمه
فقط كالمانع وحيث وجوده وعدمه معا كالمعد اذ لا بد من عدمه الطاري
على وجوده ويمكن ان يكون قوله فتأمل فيه فانه محل التأمل فان جميع هذه
الاعذار واهية اشارة الى ما فصلنا في بيان حال تلك الاعذار بل الوجه
ما سندكره من ان الاولوية تستلزم الوجوب بنظر دقيق ايضا واورد
عليه ما اورد في الوجه الثالث على التقرير الاول ويرد عليه الايراد الاول ايضا كما لا يخفى
على المتأمل وهو في الحقيقة يعود الى التقرير الاول فيه تأمل لان وجوب

هناك بالنظر الى الاولوية المستندة الى الذات وههنا بالنظر الى الذات ولذا
لا يجب فيه بعض الايرادات المذكورة هناك ضرورة معية المتضايفين
بالذات هذا انما يتم اذا وجب ان يكون المتضايفان معلولي علة واحدة
واقتضاء معيتهما بالذات محل تامل ومرجحية مستلزمة لامتناعه
هذا انما يتم اذا كان اقتضاء الذات رجحان الطرف الراجح على سبيل
الرجحان ايضا فلا يتم للخصم ان يقول ان مرجحية اذا كانت بالوجوب
كانت مستلزمة لامتناعه واما اذا كانت لا بالوجوب فلا يبان يكون اقتضاء
الذات الرجحان على سبيل الرجحان ايضا فلا يكون الرجحان واجبا وكذا
مضايفه وهو المرجوحية وان لم يكن المرجوحية واجبة لا يكون الطرف
المرجوح ممتنعا هذا نظير ما اورد والمصنف على الدليل الذي اخترعه بعض المحققين
كما نقله نفضيلا فلو سلم فلا يدل على الامتناع الذاتي والامتناع مطلقا
مسلم لوجوب طرف الا خر كذلك لوجوب الذاتي فتامل فقيه فيه
الى امكان وقوع كل طرف لما توقف على رجحانه فيه انه لا يتوقف
على رجحانه نعم يتوقف الوقوع على الرجحان وينبغي ان يكون الطرف
المرجوح راجحا حال كونه مرجوحا هذا الامتناع انما هو بغير الوصف الذاتي
زمان الوصف لانه انما يكون كذلك لو كان وصف المرجوحية في زمان
يكفيها ضرورية والوجوب اللازم له هو الوجوب بشرط الوصف والمذكور
ارجحية طرف اول

معيتهما

الوجوب انما اذا كان
اقتضاؤه له على سبيل

فلو سلم مد

في الطبيعة انما هو الذاتي فتدبر وهو ايضا محال هذا بغي على ان امكان
الا محال كما هو للمشهور لكن عدم العقل الا تاي والامكان عدمه ليس بمحال بل هو
دافع تامل قلت بعد اثبات انه لا يكون احد الطرفين اولى بالذات
احتياج الممكن الى ما يعطيه الوجود ضروري هذا مخالف لما ذكره المصنف في حاشية
شرح التجريد من ان مقتضى التساوي هو الاحتياج الى مرجح فاعلم لا يجوز ان
يكون ذلك المرجح عدم سبب الطرف الا خر فان تمسك في دفعه بدعوى الضرورة
فان المحتاج الى غيره في الوجود لا بد له من مؤثر موجود ولهذا حكموا بان
العلة الفاعلية ضرورية في كل معلول بخلاف غيرها من العلل وان غير
الفاعلية لا يكون علة تامة امكن دفعه على تقدير الاولوية بهذه الدعوى
ايضا بان يقال اذا ثبت احتياجه الى الغير ثبت احتياجه الى مؤثر موجود
بحكم تلك المقدمة فان قلت بديهة العقل انما يحكم بذلك في التساوي
الطرفين دون ما كان وجوده اولى قلت لان يقول اذا حكم
ذلك على تقدير الاولوية فلم لا يجوز على تقدير التساوي ولا بد لذلك من بيان
انتهى كلامه واعلم ان الاولوية الذاتية لو كانت كافية في وقوع الممكن
لم يمكن اثبات الواجب الذاتي بنحو ابطال ما ذكرنا اذ لم يمكن كافية فيه
لكن جاز ان يكون الامر المرجح من ذوات الممكن الذي يتوقف عليه وقوع
الطرف الراجح كلا وعدم سبب المرجوح وذلك لان لنا ان نفرض ان طرف

العلة

الزاج هو الوجود فيجوز ان يوجد الممكن من غير حاجة الى مؤثر موجود فيلزم
الامر المذكور وكذا الحال في صورة التساوي ثم انه ان ثبت ان العلة
الفاعلية ضرورية في كل معلول وان الممكن لا يمكن ان يوجد بدون
ثبوت الواجب سواء اختلفت الاولوية الذاتية ولم يكن كافية في الوقوع
او لم تختلف اصلا فلا يتوقف ثبوت الواجب على تحقق تساوي
طرفي الممكن واعلم انما ذكرناه ضعف كلام المعتمد انهما في وجوه غير
لا يلزم امكان وجوده في وقت وعدمه في وقت آخر
وايضا هذا الدليل لا يجري في العلل الثانية بالنسبة الى معلولاتها لان
الدعوى الكلية كذا ذكره المعتمد في حاشيته لشرح التجريد منافٍ
لما قرروه من ان العلة التامة قد تكون بسيطة وكذا بالنسبة الى قيد القيود بعلية
الامكان والاحتياج والتاثير والوقوع باي الامكان والاحتياج
وما يساويهما ممنوعة اولا مفروغ عنها كلهم عند طلب العلة
ممنوع سيما في بعض منها ومع ذلك يصدق تعريف العلة يصدق عليها
اللهم الا ان يتكلف ويقال المعلول بالحقيقة هو وجوب
الوجود هذا تكلف بعيد بل هو خلاف الواقع ومصادم لما
قرروه المتاخرون وكذا يصادمه القول بزيادة الوجوب مطلقا ذهنا
او خارجيا والصفات التابعة على الوجود كلها من الامكان والاحتياج وغيرهما ذهنا وايضا

وجوه المقدمة غير منتجة على
هذه الكلية حيث جوز ان تاثير
الممكن حيث هي ممكنة في الوجود
كما في الواجب لذاته ٥٥
[illegible]

يصادم

يصادمه القول باتصاف العيون بالصورة في الخارج مع تقدم الصورة عليها
في الوجود الخارجي وان اردت تفصيل الكلام فيه فارجع الى ما ذكرناه المعتمد
في حاشيته لشرح التجريد وله مزيد توضيح ربما يعثر عليه في تعليقاتنا فاعلم
ان التسلسل في الماهية التي ذكرناها انما هو في الوجوبات او في الوجودات
او فيهما معا وكذا الحال في سائر الصفات السابقة على الوجود
بان التي الواحد لا يكون زائدا وجود واحد لو سلم هذا في الوجود الخارجي
فظاهر ان الحال في الوجود الذهني ليست كذلك
واعلم انه لم يرد الشيخ الرئيس وغيره بعينهم انهم لم يريدوا العلل الاستلزام
ولم يدعوا التقدم فلا يكون ما ذكره المتاخرون من التقدم تاما نقلا عن
القدماء كما انه ليس تاما عقلا لما قد سبق ولما سيجيء بعد هذا آخرا ما قصدنا
ايراده في شرح رسالة اثبات الواجب وقع الفراغ في
تاسع يوم الاربعاء التاسع من شعبان سنة ست وعشرين وتسعمائة

الحمد لله والمنة

هبطت إليك من المحل الأرفع ورقاء ذات تعزز وتمنع

نزول كرد بزدت زعالم بالا ز آشيانه اوّلت كبوتر ورقا

اعلم انّ الهبوط الانحدار والاورق البعير الذى لونه لون الابل الابغر والحمامة الورقاء سمّيت به لكون لونها مائلا بياض الى السواد والتعزز الغوز فلان ذو منعة وتمنع اى اتى عزة اى عزيز ومتمنع على من يريده ورقاء فاعل هبطت والمراد من الورقاء النفس الناطقة والمراد من هبوطها اتصالها بالبدن وتعلقها به بتعلق التدبير والتصرف يقول الورقاء الحمامة العزيزة الممتنعة الحدرال البدن من المحل الارفع اى من العالم العلوى والمنزل القدسى واتصلت بالبدن السفلى وتعلقت به وتصرفت فيه

محجوبة عن كل مقلة عارف وهى التى سفرت ولم تتبرقع

نهان زديده هم عارفان كمال ظهور عجب حكمتى بود هم نهان وهم پيدا

البرقع النقاب محجوبة نصب على الحال يعنى هبطت الورقاء حال كونها محجوبة يقول هبطت النفس الناطقة من المحل الاعلى الى الادنى اى البدن وهى محجوبة عن مقل جميع العارفين كمحجوبة عن نظر العارفين العاقلين اذ الوقوف على معرفتها كما هى متعذرة فلهذا اشار فى التنزيل فى قوله تعالى قل الروح من امر ربى وقال سيد البشر صلى الله عليه وسلم من عرف نفسه فقد عرف ربه جعل معرفة الربوبية موقوفة على معرفة النفس ومعرفتها متعذرة اذ المعلوم منها

ليس انّ كونها جوهرا مجردا لا داخل فيه اى فى البدن ولا خارج عنه ولا متصل به ولا منفصل عنه وذلك من قبيل الرسوم والحدود وليس من البديهيات التعطيه الاولية فلاجل هذا احجبت عن مقلة العارفين وانما من حيث كونها موجودة فى البدن فهو اظهر الاشياء وانى العلم بوجوده لا يحتاج الى وضوح فلاجل هذا استترت بغير البرقع وفى المعارضة ان كيف سئل ارسطاطاليس عن حضرته الوفاة كيف بات الفتى غيره عن نفسه فاجاب سؤال المريض الطبيب عن ذاته وسؤال الاعمى عن خوله عن الطريق وسأل ايضا وكيف يعمى النفس عن نفسها وهى ام الحكمة اجاب غاية حكمة النفس وعميت عن نفسها وغيره كالعمى البصر عن نفسه وغيره اذا غاب عنه المصباح وهذا معنى قوله سفرت ولم تبرقع

وصلت على كره اليك ورُبّما كرهت فراقك وهى ذات تمنع

وصول او نه بطوع وبيا كه روز فراق برا ورد زنام فغان واويلا

يقول الورقاء التى النفس الناطقة اتصلت بالبدن من غير رغبة لها الى البدن وربما انفصلت عنه والاخلاق الذميمة كمارهة فقدانها بسبب كسب المعاش الزوجة التى احاطت بها وعارضتها عن الانتقال بامها التى هى النفس الكلية وابيها الذى هى العقل الكل وبقى فى عالم العلا النقاد اليه الاباد لا يمكن الوصول الى المعاد فتستأنس فى دروى العالم الصورى وتركن عن جوار الكروبيين وقرب الملائكة المقربين فيبعد عن النعيم وتقيل بالجحيم كما

قال الله تعالى انها تجري بهم والله اعلم

الفت وما انست فلما وصلت الفت مجاورة الجواب البليغ

نخست عارمي بوبش انس مي كرفت كرفت الف الف الف اخوذ من جواب تا

الف من الفى يألف الفا والفة واستكف كانه منشق من نخ الفة والبليغ

الجواب الذى صفة العقاج يقول استكف الورقاء الى النفس الناطقة حتى مجاورة

الجواب البليغ الى اليدين لكونها باقية ظاهرة علوية نورانية وانه فان

كدر ظلماني لا يجرم استكف عنه ولم يؤنسه والله اعلم

واظنها نسبت عهودا بالحمى ومنازلا يقفارقها لم تقنع

كمان يدم كرفراموش كردان عهدى كه دشت خرم خوش يا مجاوران حما

والمراد من الحمى المنازل العالم العلوى والمنزل القدسى وهى المنازل التى

ما كانت النفس اولا راضية بفراقها ومفارقتها كما ذكره بعد اتصالها بالبدن

وامهاله وتعلقها به مدة مديدة تنسيت عالمها ومنازلها الاولى التى كانت

اولا مفارقتها لان طول العهد منسى والله المرشد

حتى اذا اتصلت بها هبوطها عن يم مركزها بذات الاجرع

علقت بها تأثر التقيل فاصبحت بين المعالم والطلول الخضع

جوشد زكلشن روحانيان زبده وحدتش نخطه كه مى ديد انتقش كيا

جنان زكلشن جسمانى اندرواوكنت علاقه بدو مى شد مقيم كفته سزا

ذات الاجرع موضع والبرعاء التى لا نبت والطلول والاطلال جمع الطلل وهو

ما نخفى من آثار الديار والمعالم جمع المعلم وهو موضع العلم وهو العلامة والخضع

النظام من يقول النفس الناطقة حادثة خلقا للقدماء لما هبطت من العالم

العلوى واستقرت فى المركز البدنى تعلقت به لجهة التقابل والبينة الكيفية

لان عند وعند ارسطو وابتاعها النفس الناطقة حادثة خلقا للقدماء وجودها

مع البدن لا قبله ولا بعده اذ لو كان قبله وجب ان يعرف انه قبل الاتصال

كيف كان وعلى اى صفة كان والعالم يدرك بالعقل لا بالحس ابتداء وجوده علم انه

حادث وان وجوده مع البدن والله اعلم بالصواب

تبكى اذا ذكرت عهودا بالحمى بمدامع تهمى وما تتقلع

زيادعهد قديم انجنان بكريد زار زاشك ديده خونبنى روان كشوريا

يقول يبكى الورقاء بالدمع السائل الغير المنقطع اذا ذكرت حيرانها

الحمى الى اوطان الدنيا اذ المراد من الحمى عالم الكون والفساد يعنى النفوس

الناطقة الغير الكاملة تغتم بسبب مفارقة الابدان من جهة مخالطتها

وعشقها بالبدن لا جرم عظم ترددها وحنينها اليه اذ العظام على الملائكة

وتظل ساجمة على الدمن التى درست تبكر ادر الديار الرابع

شد است نوحه سراى سراكه مى فرسود كه از ديو و دنمان كه از خوب وصبا

ظل تبغى كذا اذا فعلى نهارا وبح الدمع سحوما سال والدمن الديار والرابع

الاربع الصبا والدبور والشمال والجنوب يقول بكى الورقاء على الدنيا
المطموسة بكرير الجنوبين وشايع الرياح الاربع يعنى تفتح النفوس الناطقة
بسبب فقدان الابدان البدنية والاعضاء النوحة الحيوانية لعلاقة مستحكمة
بينهما ومجاورة والفة ومحبة الفها ٥ والله اعلم بالصواب

اذ عاقها الشرك الكثيف عن صيدها قفص على الروح الفسيح المربع

چو بازدانست ورا پاى بند جسمانى زاروح عالم علو ومقام او دانا

العوق الصرف والمنع وعاقها منعها والشرك جمع الشركة وهو شبكة
الصائد والصد الاعراض وصدوده عن الامر عدوله عن الفسيح الواسع المربع
المنزل يقول سبب بكى الورقاء اى النفس الناطقة حل ومن الابدان
المتفرقة والاجزاء المتحدة ان الشركة الكثيفة والشبكة الثقيلة عاقتها و
صرفتها عن التغوض على بقاء العالم الفسيح الاعلى اذ العلائق الجسمانية
والتعائق الهيولانية يعوق عن الترقى الى الحضرة العلوية والملاء الاعلى والعالم
حتى اذا قرب المسير من المحى ودلا الوسيل الى الفضاء الاوسع

دربن مضيق مى بود تا كه شود زدبك اون رحلت او سوى اف وسيع بفضا

يقول لابد للانسان من مسيرة من الحى اى من الدنيا لان ضرورة الموت محققة
بالطبوة اليوم آية لان مادة الحيوة الجسمانية الابالرطوبة الغريزية والحرارة
الغريزية تتوزع على تحليل الرطوبة الغريزية ولا تزال تستمر هذه الحالة الى ان

تفنى الرطوبة الاصلية فتنطفى الحرارة الغريزية فيحصل الموت ولهذه الطريقة
كان الموت ضروريا فى هذه الجسمانية فظهر انه لابد للانسان من مسيرة عن الدنيا
ووثوبه الى الفضاء الاوسع الى اتصال روحه بالعالم الاعلى وانما سمى العالم
الاعلى بالفضاء الاوسع لانه لانهاية لسعته اذ العالم السفلى بالنسبة الى
العالم العلوى كالنقطة بالنسبة الى المحيط لانه ثبت فى علم الهيئة ان اصغر
كوكب من الثوابت كالمشترى مثلا يكون جسمه عشر اضعاف الارض بل النسبة
لذلك العالم النورانى الى هذه الظلمانى لا تجرم عبر عنه بالفضاء الاوسع
وعدت مفارقة كل مخلف عنها حليف التراب غير مشيع

وداع كرد ودرين خاك دان نيرزد كه مشت كسيكه وقت سفر بى رفيق برگ ورا

المخلف الحليف يقول اى الورقاء اى النفس الناطقة تفارق من تخالف التراب
اى بدنك العالم الهيولانى ويطلب العالم النورانى ولا يشيع الترب ولا يليق
الى سكانها والله اعلم بالصواب

سمعت وقد كشف الغطاء فابصرت ما ليس يدرك بالعيون الهجع

چه گفتمانها كه سرايد چون مشاهده كرد هر آنچه ديده نمى ديد بعد كشف غطا

يجعب نجع اذا حنت الغطاء ما تغطيت به الهجوع النوم ليلا يعوق
صوت الورقاء عند كشف الغطاء فابصرت حق ما يمكن انتقالها بالعيون
الناسة يعنى النفس الناطقة لما فارقت الابدان اى العالم الهيولانى وتركت النورانى

ادركت الحقائق بعين البصيرة كما هي وظهرت لها الانكشاف التام كما حصل
عليه العلم قبل المفارقة تحيرت قال عليه السلام كشف الغطاء ما ازددت يقيناً واضاف
الانكشاف التام للحقيقة لا يحصل للانبياء والاولياء الا في الجنة في العلم
وعدت تفرد فوق فرق شاهق والعلم يرفعه كما لم يرفع
ز اركه كبر يا ندا ورداد كه علم زهير مرد مست تا رسد انجا
عزو الطائر اذا طرب برفع صوته والذروة اعلى سنامه وغيره وجبل شاهق
عال يبلغ الورقاء الى النفس اذا تخلت فحلى العلم والعمل وترقت عن العلم والعمل
والعقل الفعال الهيولاني الى العقل بالملكة ومنه الى العقل بالفعل ومنه
الى العقل المستفاد الذي هو اعلى مراتب العقول والعلوم فقد كملت في العقول
النظرية والعملية فيصل بواسطة اكتساب تلك العلوم والادراكات الى علم الله
المعاني واسنى الدرجات كما قال الله تعالى والذين اوتوا العلم درجات فيا لها
لذات عظيمة وسعادات جسيمة لان تلك العلوم لا يعلمها عن حقيقتها الجهلاء الى
اوج المعقولات فقد نفرد ونطرب في ذروة الفرد وسنى العلى مع الملكة البلغ
عند سدرة المنتهى عند ماخذ الماوى والله اعلم بالصواب

فلاذى معنى اهبطت عن شاهق سام الى قعر الحضيض الاوضع
زيد حريف فرد آمد از رجاى بلند بسوى پستى دلكير وجاى جان وشا
هبط هبوطا نزل وهبط هبطا اى انزله بعد في ولا بعد وهبطت انا

هبوطا وبموت علوت والحضيض القرار عن الارض ومنقطع الجبل الى الارض فهبط منه
الى الارض اعلم انه اراد بتنبي بهبوط النفس الناطقة وانصالها بالبدن نفي
ما يتسبب هبوطه الورقاء عن ذروة العلم الاعلى الى حضيض العالم الادنى والفائدة
ان كان اهبطها الاله لحكمة طويت على العقد اللبيب الاروع
نزول او اكرانه بدحكمتست او حلول مى نكند در ضمير هر دانا
العقد الفرد واللبيب العاقل والاروع عن الرجال ذو الحلم والجهالة نقول
ان كان بسبب هبوط النفس الناطقة واتخاذها من المحل الارفع وانصالها
بالبدن حكمة مطوية مستورة عن عقل العقلاء والله اعلم
وهبوطها ان كان ضرورة لا ريب لتكون سامعة نما لم يسمع
وكر تعلق او لازمست ناشنود هر ان سخن كه نمى كرد پيش از ان اصغا
الاريب اللازم الثابت يقول بسبب اتصال النفس بالبدن ان يكون صابرة
وان تصير الطين اللازب الحاقة سامعة مدركا فاهمة عاقلة عارفا
ربها وباريها كما قال الله تعالى وما خلقت الجن والانس الا ليعبدون اى ليعرفون ويعبدون
وتعود عالمة بكل خفية في العالمين مخبرة بحالم يوقع
ودبر انكه بيانه نهان هر دو جهان پس اى سليم كنون جانش بكوش تا دوا
يقول الورقاء الى النفس الناطقة بعد استكمالها في القوة النظرية والعملية
تعود الى سعادتها عالمة بحقائق الاشياء كما هي ممكنة في القوتين المذكورتين

فتناول اللذة العظمى والسعادة الكبرى والله اعلم

وهي التي قطع الزمان طريقها حتى لقد غربت بغير المطلع

١٩ زمانه راه زده نقد او ربود جانک طلوع او ست محال از پس غروب وفا

يقول الزمان قطع الطريق الى النفس الناطقة حتى غربت بعد للطلع يعني طول

الزمان ودور الدهر وتتابع الدهرين الجديدين مؤثرة افناء البدن و

تحليل رطوبتها لان ضرورة الموت مختصة بليبوسة الحيوانية والجفاف الحيوانية

فكانها برق تعرض بالحمى ثم انطوى فكانه لم يلمع

٢٠ وجود او بيقين كوئيا كه برقى بود كه حين بازه نهان شد نبود خود كويا

اعلم انه شبه اتصال النفس الناطقة بالبدن بالبرق الخاطف الذي لا يرجى

دوامه لان النفس وان اتصلت به وتعرفت فيه وان كانت مادة غيرانه

لهاء لاية امكن انفصال والعود الى عالمها فهو المشرق على الزوال لانه اذا

انقطعت عنه كانه ما اتصلت به كالبرق والخاطف الذي وجوده مستلزم

لعدمه وعدمه مستتبع لوجوده

فانهم يردد جواب ما انا سائل عنه فدار الفلب في تشعشع

من الرسالة الروحية المباركة للشيخ ابو علي سينا رحمه الله تعالى المبارك

کتابخانه
مجلس شورای ملی
تاسیس ۱۳۰۶